جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

"تفريع القاعدة النحوية في"الأصول في النحو"لابن السرّاج من خلال الشواهد الشعريّة"

Syntactic Rule Ramification in "AL-Ossul Finnaho"by Ibn Al-sarraj' Through Poetic Evidence

إعداد الطالب

خالد أحمد حيدر العزّام

إشراف الأستاذ الدكتور

رسلان بني ياسين

حقل التخصص: اللغة والنحو

الفصل الدراسي الثاني

2017

قرار لجنة المناقشة

"تفريع القاعدة النحوية في"الأصول في النحو"لابن السرّاج من خلال الشواهد الشعريّة"

Syntactic Rule Ramification in "AL-Ossul Finnaho"by Ibn Al-sarraj' Through Poetic Evidence

إعداد الطالب

خالد أحمد حيدر العزّام

الرقم الجامعي:

2013101016

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، تخصص اللغة والنحو، 2017، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. رسلان بني ياسين ..... مشرفا ورئيسا

أ.د. عبدالكريم مجاهد ..... عضوا

أ.د. عبدالقادر مرعي بني بكر ..... عضوا

إهداء

إلى والديّ.....

إليك أبي أهذّب الكلمات لتتخضّب في جهودك المعطاءة، لطالما تربّى طموحي على يديك، فحقٌّ عليّ أن أزفّ إليك نجاحي.....

وأنت يا أماه، تتبتّل إليك عواطفي، وقد مكثت تتهجدين للرحمن برجاء الثكلى لتري الفرح في عينيّ، إليك أجيء ململما ابتساماتي، مقلِّدا إياها وِسام صدق على صدرك الطاهر.....

شكر وتقدير

أتقدّم بالشكر الخالص، المكلل بباقات من المحبّة التي تعبق بأناقة الروح، وسعة الصدر، إلى مشرفي الفاضل، الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين. لطالما خصّني برعايته واهتمامه، بدقيق ملاحظاته وسليم توجيهاته، حتى تمكّن لي إتمام دراستي.....

إلى الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، وملئي المحبّة والاحترام والإجلال تجاههم. فالشكرُ موصولٌ لهم على قبولهم مناقشة هذه الدراسة، وتقييمها بالحكم عليها.....

إلى جميع أساتذتي الذين علّموني؛ فهم نبراس العلم، والنهر الذي لا ينضب.....

إلى كل من كان له فضل بأن قدّم لي يد العون في دراستي.....

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
لجنة المناقشة.....	ب
الإهداء.....	ج
شكر وتقدير.....	د
فهرست المحتويات.....	هـ
ملخص باللغة العربية.....	ح
المقدمة:.....	1
موضوع الدراسة.....	1
الهدف من الدراسة.....	2
خطة الدراسة:.....	3
التمهيد:.....	5
مفهوما الأصل والفرع: لغة واصطلاحا.....	5
الأصل والفرع عند النحويين المتقدّمين: نشأة ودلالة.....	6
دلالة الأصول في"الأصول في النحو"لابن السرّاج.....	9
استعمالات"الأصل"في أصول ابن السرّاج.....	11
الأصل والفرع عند بعض اللغويين المحدثين.....	14
الفصل الأول: الإسناد.....	17
تفريع القاعدة النحويّة في (المبتدأ والخبر).....	17
تقدّم الخبر المعرفة على المبتدأ النكرة.....	17
تفريع القاعدة النحويّة في (النواسخ):.....	18
تفريع القاعدة النحويّة في باب (النواسخ الفعليّة (كان وأخواتها).....	19
تقدّم خبر الناسخ المعرفة على اسمها النكرة.....	19
الفصل بين الناسخ ومعموليه.....	22
مجيء خبر الناسخ ضميرا.....	24
تفريع القاعدة النحويّة في باب (الحروف المشبّهة بالفعل):.....	25
تفريع القاعدة النحويّة في باب (النواسخ الحرفية (إنّ) وأخواتها):.....	27
إدخال"ما"الزائدة على إنّ وأخواتها.....	28
أحكام (إنْ و أُن) المخففتين من الثقيلتين.....	31

الموضوع	الصفحة
إلغاء عمل الظرف المقترن باللام كونه خبرا للناسخ.....	37
الإضمار في معموليّ الناسخ الحرفيّ.....	38
العطف على جملة الناسخ.....	41
دخول اللام المزحلقة على خبر إنْ المخففة.....	46
مسائل في هذا الباب(إنّ وأخواتها): كسر همزة (إنّ) وفتحها.....	47
تفريع القاعدة النحوية في باب (كسر همزة (إنّ) وفتحها).....	47
الفصل الثاني: المنصوبات.....	56
تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول به).....	58
تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول فيه).....	62
تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول له).....	67
تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول معه).....	68
تفريع القاعدة النحويّة في باب (الحال).....	70
تفريع القاعدة النحويّة في باب (التمييز).....	72
تقدّم التمييز على العامل.....	72
باب تمييز المقادير.....	73
باب تمييز الأعداد.....	74
باب كم.....	75
تفريع القاعدة النحويّة في باب (الاستثناء).....	75
الفصل الثالث: قضايا مختلفة في الإعراب.....	83
المبحث الأول: تفريع القاعدة النحويّة في (المجرورات).....	83
القسم الأول: تفريع القاعدة النحويّة في باب (المجرورات بالحرف).....	83
تناوب حروف الجر في معانيها.....	83
مجيء (مَنْ) نكرة بعد رُبَّ.....	85
جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد (حتّى) وحقّه الجر.....	86
مجيء (حتّى) ابتدائية وحقها الجر.....	87
القسم الآخر: تفريع القاعدة النحويّة في باب (المجرور بالإضافة).....	87
جواز إضافة اسم الزمان إلى (أنْ).....	87
المبحث الآخر: تفريع القاعدة النحويّة في (الإعراب بالتبعيّة).....	89
تفريع القاعدة النحويّة في باب (التوكيد).....	89

الموضوع	الصفحة
جواز توكيد الفعل.....	89
تفريع القاعدة النحويّة في باب (النعت).....	90
مجيء النعت عددا.....	91
الحذف في الصلة الموصولة.....	92
حمل المضاف على التكير.....	93
قطع النعت عن المنعوت.....	95
تفريع القاعدة النحويّة في باب (البدل).....	96
بدل الاشتمال.....	97
حمل الفعل على الاسم في البدل.....	98
ما جاز فيه البدل أو غيره.....	99
إبدال الاسم من الضمير المتصل.....	100
تفريع القاعدة النحويّة في باب (عطف النسق).....	101
العطف على الموضع.....	101
العطف على عاملين.....	104
الخاتمة والنتائج.....	114
فِهرستْ الشواهد الشعريّة.....	116
المصادر والمراجع.....	119
الملخص باللغة الإنجليزية.....	132

الملخص

تفريع القاعدة النحويّة"في الأصول في النحو"لابن السرّاج من خلال الشواهد الشعريّة

إعداد الطالب

خالد أحمد العزام

إشراف الأستاذ الدكتور

رسلان بني ياسين

إنَّ البَحْثَ في تَفريعِ القَاعِدةِ النَحْويّةِ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ، حريٌّ بالدِّراسَةِ، لِمَا لَهُ مِنْ أَهَمِيَّةٍ بَالِغَةٍ؛ فِي الكَشْفِ عَنْ مَنْهَجِ المُتَقَدِّمِينَ مِن النُّحَاةِ، والإفصَاح عن طَرَائِقِهِم المُتَّبَعَةِ فِي بِنَاءِ قَواعِدِ اللغَةِ العَرَبِيَّةِ، فَأَولاهُ البَاحِثُونَ فِي زَمَانِنَا مِن العِنَايَةِ، دِرَاسَةً وتَحْلِيلًا؛ الأَمرُ الذي قادَ البَاحِثَ إلى القِيَامِ بِدِراسَةِتفريع القاعدة النحويّة مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ الشِّعريَّةِ، في"الأصول في النحو"لابن السرّاج؛ كواحدٍ مِن المُصَنَّفَاتِ المُهِمَّةِ فِي اللغَةِ، ولِمَا يَنْمَازُ بِهِ المُؤَلِّفُ مِن شُهْرَةٍ، وعَبْقَرِيَّةٍ فِي تَبْوِيبِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ وتَهْذِيبِهِ، حتى وَصَلَ النَّحْوُ فِي القَرْنِ الرَّابِعِ مِنْ زَمَانِهِ حَدَّ النُّضْجِ.

وَعَلَيْهِ، جَاءَ عُنْوانُ الدِّرَاسَةِ (تَفريعُ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ فِي"الأصول في النحو"لابن السرّاج مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ الشِعْرِيَّةِ). فَتَفريعُ القَوَاعِدِ النَحْوِيَّةِ قِوَامُهُ البَحْثُ فِي تَفْصِيلاتِ القَاعِدَةِ الأَصْلِيَّةِ لاستِنْبَاطِ مَا حُمِلَ عَلَيْهَا مِن فُرُوع، بِحَيث تَقُومُ الدِّرَاسَةُ عَلَى المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَحْلِيلِيِّ، فِي استِقْرَاءِ مَوَاطِنِ التَفْرِيعِ فِي القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ استِنَادًا إلى الشَّواهِدِ الشِعْرِيَّةِ، وبَيَانِ مَوْطِنِ الشَّاهِدِ وَوَجْهِ الاستِشْهَادِ بِهِ، وإِثْبَاتِهَا عِنْدَ نَحْوِيِينَ آخَرِيْنَ مِمَّنْ استَشهَدوا بِهَا. وقَد قَسَّمَهَا البَاحِثُ إلى تَمْهِيدٍ وثَلَاثَةِ فُصُولٍ وخَاتِمَةٍ.

تَنَاوَلَ البَاحِثُ فِي التَمْهِيدِ: الأَصْلَ وَالفَرْعَ، مِنْ حَيْثُ المَفْهُومُ، وَالنَشْأَةُ، وَدِلَالَتُهُ عِنْدَ عَدَدٍ مِن النَحْوِيِّينَ المُتَقَدِّمِينَ، وُصُولًا إلى ابن السرَّاجِ، ثُمَّ بَعض اللغويينَ المُحدَثِينَ. وتَنَاوَلَ فِي الفَصْلِ الأَوَّلِ: تَفريعَ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ فِي "الأصول في النحو" من خِلالِ الشَّوَاهِدِ الشِعْرِيَّةِ، فِي المُسْنَدِ وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وتَنَاوَل فِي الفَصْلِ الثَّانِي: تَفريعَ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ فِي المَنْصُوبَاتِ مِن المُصَنَّفِ. وأَمَّا الفَصْلُ الثَالِث فَقَد ضَمَّنَهُ البَاحِثُ مَبْحَثَيْنِ فِي تَفريعُ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ، الأَوَّلُ: تَفريعُ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ فِي المَجْرُورَاتِ، وَالآخَرُ: تَفريعُ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ فِي التَّوابِعِ. وَأَخيرًا، انتَهَى البَاحِثُ بِالنَتَائِجِ التِي خَلُصَتْ إِلَيهَا الدِّرَاسَةُ.

المقدّمة:

لقد اهتمّ علماء اللغة من المتقدّمين والمتأخّرين، بالنحو العربيّ؛ فبحثوا في مكنوناتِهِ، وتعمّقوا في أسراره، حتى أصبح عِلْمًا ناضِجًا، واضِحًا في مفاهيمِهِ، مستقِرًّا في مصطلحاته، مقنَّنَ المنهجِ ومحدّدَ الأبوابِ. إلّا أنّ عنايتهم بالدرس النحوي حالت دون الشموليّة بالوقوف على نظريات علم النحو جميعها، فكان مما تفلّت منهم، نظريّة الأصل والفرع التي استمرّت ردحًا من الزمنِ ضَيِّقَةَ الحضور في نحونا العربيّ، غائبة المصطلح، باستعمالاتٍ متباينةٍ، لا تخضع لمنهجٍ معيَّنٍ سوى اعتباراتٍ بَدَهيّةٍ يحدّدها النحويُّ، وهي تختلف بذلك من نحويٍّ إلى آخر. فاحتيجَ معها إلى إعادة النظر؛ بوضع خطوط بارزة تُمَكِّنُ الباحثين في اللغة من الولوج في بواطن القواعد النحويّة، للخلوص إلى القواعد الأصلية والفرعيّة منها، بعيدًا عن التخبّط في معايير النَحْويين الفرديّة، أو اللُبْسِ في المفاهيم.

ولمّا كانت القواعد الأصلية محددة عند النحويين المتقدمين، فإنّ القواعد الفرعيّة تُرِكَتْ لفهم القارئِ وحُسْنِ تدبّره، مما جعل من توجيهات القواعد الفرعية في مصنّفاتهم، قضيّةً تحتاج معها إلى البحث والتمحيص والمعالجة والاستنباط؛ لكشف مظانّ اللُبس فيها، ولتيسير فهمها على الدارسين.

موضوع الدراسة:

وقع اختيار الباحث في دراسته هذه على واحد من أهم مصنّفات النحو، هو"الأصول في النحو"لابن السرّاج؛ ليكون ميدانا للبحث في تَفريعُ القَاعِدَةِ النَحْويَّةِ، ومفتاحا يمكن خلاله الولوج في المصنّفات القديمة والوقوع على كُنهِ أسرارها، بالكشف عن كيفية تفريع القواعد فيها، وبيان مواطنها، وآليّة توجيهها، وقد خصّ الباحث في دراسة المصنّفِ، القواعدَ الفرعيّةَ، التي أثبتها الشارِح من خلال الشواهد الشعريّة، لما للشعر من مكانة عظيمة عند النحويين في الاحتجاج؛ فهو الأكثر ورودا في مصنفاتهم، لاسيما في بناء قواعدهم، ولكونه الدليل الأقوى، الذي يعتمدونه حكما إذا تداخلت الوجهات والأحكام.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على القواعد النحويّة في أصول ابن السرّاج، واستنباط القواعد الفرعيّة منها، ببيان مواطنها في ما جاء عليه الشارِح من الشواهد الشعريّة، ووجه الاستشهاد بها، ثمّ التأكّد من صحّة الشواهد الشعريّة التي بُنيت عليها الفروع من خلال تتبّع الشواهد في دواوينها، وإظهار ما كان مطّردا منها أو شاذّا في القياس؛ لبيان قوّة القاعدة الفرعية أو ضعفها، والكشف عن مدى أمانة الشارح في نقل الشواهد، وما إن كان قد غيّر في موطن الشاهد لتطويعه بما يخدم القواعد التي بناها. وأخيرا، موازنتها مع لغويين آخرين ممن استشهدوا بالشواهد الشعرية ذاتها في تفريع القاعدة النحويّة.

الدراسات السابقة:

وفي العصر الحديث، اعتنى الدارسون بنظريّة الأصل والفرع؛ فقدّموا فيها دراساتٍ وأبحاثًا، وإنْ كانت قليلة، لكنها ساهمت في إزالة بعض الغموض الذي اكتنفها، وأفصحَتْ عن مضامينها وفهمها، ومن أهم هذه الدراسات: كتاب"نظريّة الأصل والفرع"لحسن الملخ، الذي تناول حدود النظرية من زاوية تأريخية تطوّريّة. أمّا الدراسة الأخرى، فهي"الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب"لمنتظر حسن علي، وهي دراسة تكمن أهمّيتها في بيان ماهيّة الأصل والفرع عند الرضي.

ومع أهمّية الدراستين السابقتين اللتين كانتا بوابة عبور للباحث في فهم أُطُرِ النظريّة النحويّة، إلّا أنهما لم تقدّما تصوّرا واضحا لتفريع القاعدة النحويّة بما استشهد به النحاة عليها من شواهد، كما أنّ االدراستين اهتمّتا بالأصل والفرع بصورة عامّة، دون استنباط القواعد الفرعيّة، لا سيّما أنّ اعتباراتِ المتقدمين في بناء القواعد الأصليّة والفرعيّة كانت فرديّة إلى حد ما، غير خاضعة لمعايير مشتركة، والأنكى من ذلك، أن الدارس في مصنّفاتهم لا يستطيع تمييز ما هو

أصل وما حمل عليه بالتفريع، فهي متداخلة غير واضحة؛ لاهتمامهم في بناء القواعد، بعيدا عن التفكير في بيان الأصول وما حملوا عليها من فروع، فكان من الضروري تناول تَفرِيعِ القَاعِدَةِ النَحْوِيَّةِ عند واحد من علماء اللغة، بتتبّع القواعد الأصليّة في أحد مؤلّفاته بغية الوقوف على الفرعيّة منها، وتقديمها بشكل واضح، مستقل، يسهل خلاله الرجوع إليها، والفصل بين ما هو أصل وما حمل عليه بالتفريع.

خطة الدراسة:

وبما أنّ الدراسة تقوم على البحث والتحليل والمعالجة، فقد اعتمد الباحث معها المنهج الوصفيّ التحليليّ، في استقراء القاعدة الفرعيّة عند ابن السرّاج من خلال الشواهد الشعريّة، وتوجيهها، وبيان مواطنها، بعد إثبات الأصل فيها، مع تتبعها عند المتقدمين من النحاة، بدءًا من سيبويه حتى عصرابن السرّاج، ثمّ بعض المتأخرين عليه، انتهاء ببعض توجيهات اللغويين المحدثين للقاعدة الفرعيّة. فجاءت الدراسة مقسّمة إلى: تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة تضمّنت النتائج والتوصيات.

التمهيد: تناول فيه الباحث مفهومي الأصل والفرع: لغة واصطلاحا، والأصل والفرع عند النحويين المتقدّمين: نشأة ودلالة، ثمّ دلالة الأصول في"الأصول في النحو"لابن السرّاج. وأخيرا، الأصل والفرع عند بعض اللغويين المحدثين.

الفصل الأول: تناول فيه الباحث تفريع القاعدة النحويّة في"الأصول في النحو"لابن السرّاج، في درس الإسناد، بما يشتمل عليه من المبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، وما كان أصله مبتدأ وخبرا من النواسخ الفعليّة (كان وأخواتها)، انتهاءً إلى النواسخ الحرفيّة (إنّ وأخواتها).

الفصل الثاني: تناول فيه الباحث تفريع القاعدة النحوية في الأصول في"النحو في النحو"في درس المنصوبات، وتتمثل في المفاعيل: المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، وأشباه المفاعيل، من: الحال، والتمييز، والاستثناء.

الفصل الثالث: وَسَمَهُ الباحث بـــ"قضايا مختلفة في الإعراب"وقد قسّمه الباحث إلى مبحثين؛ الأول تناول فيه المجرورات بقسميها: المجرورات بالحروف والمجرورات بالإضافة، والآخر تناول فيه الباحث الإعراب بالتبعيّة، ويشتمل على: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، وأخيرا عطف النسق.

الخاتمة: تضمّنت النتائج التي توصّلت لها الدراسة.

وقد اعتمد الباحث في دراسته نسخة"الأصول في النحو"، لأبي بكر محمد بن ســـهل بـــن السرّاج النحويّ البغداديّ(ت316هـــ)، تحقيق: الدكتور عبـــد الحســـين الفتلـــي، ط4، مؤسســـة الرسالة، بيروت، 1420هـــ -1999م.

وأخيرا، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فمن نِعَمِ الله عزّ وجلّ أن منّ علـــي بـــالمربي الفاضل الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين، أستاذ اللغة والنحو في قسم اللغة العربية في جامعـــة اليرموك، كي يكون مشرفا على دراستي هذه، فإنني مدين له بكلّ الشكر على ما أفناه من الوقت الثمين في ملاحظاته الدقيقة، وتوجيهاته السديدة، ورعايته المستديمة، التي أمكنت منـــي عظـــيم الأثر حتى بلغت في الدراسة إنجازها. فما أصبت فبتوفيق مـــن الله، ثـــمّ بتوجيهـــات مشـــرفي وملاحظاته، وما زللتُ من الأخطاء فواجبي أن أجتهد والكمال لله.

ملحوظة: عبّر الباحث عن ابن السرّاج بلفظه (ابن السرّاج)، وأحيانـــا بـــــ(الشـــارح)، وبـــ(صاحب المصنّف) خشية التكرار.

التمهيد:

مفهوما الأصل والفرع: لغة واصطلاحا.

تتجلى التعريفات في وصف دقيق لمصطلحي الأصل والفرع، فمنها ما هو عام ولا يخدم موضوع البحث، ومنها التعريف الذي اصطلح عليه علماء النحو.

ذكر صاحب (العين) أنَّ الأصل في اللغة هو أسفل الشيء ويُجمع على أصول، وبه يقال: أصل مؤصّل[1]. وقد بين أبو هلال العسكري[2] أنَّ الأصل هو بِدْء الشيء، ومادة وضعه، فالإنسان في بدئه تراب، وأصل الحائط الحجر؛ لأنه يبدأ في بنيانه بالحجر، والأصل يكون بمعنى الحسب، وفي اللسان[3] يقال: لا أصل له ولا فصل؛ فالأصل الحَسَب، والفصل هو اللسان، والاستئصال من الأصل؛ فاستأصل الشيء أي قلعه من أصله.

والمتأمل في معاني لفظة (أصل) لغةً، يلحظ أنها تحمل في مضمونها معنى واحدًا مشتركًا وهو (الثبات). فالأصل معناه الأساس، وأصل الإنسان، ما نشأ وصار عليه، وأصل البنيان الحجر، وهذه المعاني كلها لا تخرج عن دائرة الثبات.

أما الفرع لغة فهو بمعنى أعلى الشيء، وفرع كل شيء: أعلاه، وجمعه فروع[4]، والفرع من القوم أشرفهم، ويقال: هو فرع قومه؛ أي شريفهم، كما يعني الشِعر التام. والتفريع يقصد به التفريق، فيقال: فرّع بين القوم؛ أي فرّق بينهم[5].

---

1. انظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد 1984م، مادة أصل: ج7، ص 156.
2. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، 1353هـ، 134ص.
3. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1956م، مادة أصل، ج11، ص 16.
4. انظر: العين، مادة (فرع): ج2، ص 126.
5. انظر: لسان العرب (مادة فرع): ج8، ص250.

فَمُجْمَلُ القَولِ: إنّ كلمة (فرع) ترتبط معانيها عامة، بمعنى واحد خاص، هو (العلو والارتفاع).

وأخيرا، فالأصل معناه الثبات، والفرع هو العلو والارتفاع، وقد ورد اللفظان بهذين المعنيين، في القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[1]. فالآية الكريمة تبيّن اقتران الأصل بالثبات، والفرع بالسماء، وسماء كل شيء ما ارتفع وعلا.

أما ما يخص المعنى الاصطلاحي، فالأصل هو القواعد الأساسية التي أقام النحاة بمقتضاها النحو العربيّ. "فالأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته. وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلّة والدليل والحكم"[2]. والفرع هو ما حُمل على الأصل من القواعد النحويّة، يُستدلُّ به على الجزء من الأصل، والفرع في الشيء زيادة فيه، على نحو التوسّع لا النقيض، لا سيما أن النحو بناء، فإذا كان أساس هذا البناء هو الأصل، فالفرع هو ما قام عليه من اتساع وتشعّب.

الأصل والفرع عند النحويين المتقدّمين: نشأة ودلالة.

إنّ من الطبيعيِّ أنْ يرتبطَ ظهورُ الأصل والفرع في النحو العربي، بواضعِ علمِ النحوِ، غير أنّ علماء اللغة[3] لم يستقروا على الواضع الأوّلِ لهذا العلم في مصنفاتهم، وانتهوا فيه إلى خلافٍ لم يُحْتَدَم حتى وقتنا الحاضر. وقد أشار حسن الملخ في"نظرية الأصل والفرع"[4] إلى أنّ تعلّق نشأة مفهوم الأصل والفرع ببدايات النحو العربي، يقودنا إلى أنهما كانا حاضرين في ذهن

---

1. سورة إبراهيم، آية: 24.
2. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، 2001م، ص 25.
3. انظر: الأخبار المروية في سبب وضع النحو، في كتاب: رسائل في الفقه واللغة، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ص 164-166./ انظر: نزهة الأدباء في طبقاة الأدباء، ابن الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م، ص 19-22. / انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ص40-60.
4. انظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 30-31./ انظر: تجديد النحو العربي، عفيف دمشقيّة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م، ص89.

النحويّ الأول؛ لأنّ مبدع فكرة النحو هو ذاته الواضع الأول لنحونا العربي، وكما بيّن الملخ، بما يتفق فيه مع أستاذه عفيف دمشقيّة، أن كلمتي (الأصل والفرع) لا تعنيان أصول النحو، كما هو معهود في يومنا المعاصر، وأنّ أبا الأسود الدؤلي قد توسّع فيهما شرحا وبيانا في العلل.

وإذا كان النحاة قد اختلفوا في مؤسس علم النحو – وليس في الخلاف إنكار لدور الدؤلي– فإنهم على اتفاق في أنّ أبا إسحاق الحضرمي هو"أوّل من بعج النحو ومدّ القياس"[1]. فالحضرمي هو أول نحويّ عُرِفَ في كتب النحو[2]، وفيه قيل: عبدالله هو أعلم أهل البصرة، وأعقلهم؛ إذ فرّع النحو وقاسه[3]. إذن، يُستنتج مما وقع عليه الباحث من آراء علماء النحو، أنّ ظهور الأصل والفرع ارتبط بالدؤلي، بما يمكن استنباطه من توجيهاته النحويّة، ثم برز مفهوم الأصل والفرع عند الحضرمي، بوضعه أصول النحو وما تفرّع عليها؛ فهو المقنّن الأسبق له والممهّد الأول لأصوله.

وكلما تأخّر الزمن بالنُحاة كان استخدامهم لمفهوم الأصل، في مصنفاتهم، أكثر ظهورا، وأعمق دلالة وتطورا؛ فسيبويه (ت180هـ) في حديثه عن الاستفهام، جعل الهمزة أصلا، فقال: "وليس للاستفهام في الأصل غيره"[4]. وكذلك الزجاجي (ت337هـ) عندما حدد أصل كل معرب ومبني، فقال: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل"[5].

---

1. انظر: طبقات فحول الشعراء، أبو عبدالله ابن سلّام، شرح وتحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م، ج1، ص14.
2. انظر: في أصول النحو، إبراهيم مصطفى، مقالة، في"مجلّة مجمع اللغة العربية"القاهرة، 1955م، ص140. مقتبس من كتاب الملخ"نظرية الأصل والفرع"ص32.
3. انظر: مراتب النحويين، أبو الطيّب اللغوي عبد الواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1974م، ص31./ وانظر: نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، أبو المحاسن يوسف بن أحمد اليغموريّ، تحقيق: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، ألمانيا، 1964م، ص7./ انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت، 1986، ج2، ص398. وهو مقتبس من نظرية الأصل والفرع، ص32.
4. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ –، ج1، ص 99.
5. الإيضاح في علل النحو، أبو قاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: د. مازن المبارك، ط2، دار النفائس، بيروت، 1973م، ص 77.

وأخيرا، فإن مفهوم الأصل والفرع قد لاَحَ بالظهور مع بدايات نشأة النحو العربي، حاملا معه دلالات مختلفة، تبعا للتغيّر الزمني، فالأصل ارتبط، بدايةً، بأصول النحو؛ أي أصل الوضع، وما خرج على أصل الوضع بالتوسّع كان فرعا عليه، وهو ما يمثّله الدؤلي والحضرمي، ثمّ تطور المفهوم ليعنى بالقاعدة الأصلية والقاعدة الفرعية، فجَعْلُ سيبويه الهمزة أصل الاستفهام، مردّه إلى أنّ القاعدة الأصلية في الاستفهام أن يؤدّى بالهمزة، وما يؤدّى بغير الهمزة من أدوات الاستفهام إنما هي فروع حُملت عليها. كما جَعَل الزجاجي القاعدة الأصلية في الأسماءِ الإعرابَ، وفي الأفعالِ البناءَ، أمّا المباني من الأسماء، والمعرب من الأفعال، فهي قاعدة فرعيّة مَبْنِيّة على القاعدة الأصليّة.

وليس الخروج على الأصل نقضًا به، وإفسادًا له، إنّما يؤخذ به على سبيل التفريع، وهو ما أكّده الزجاجي في قوله: "لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلّةٍ تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب"[1].

وقد ذكر أبو البقاء الكفوي[2] أنّ الأصل والفرع في اصطلاح النحاة يطلق على: القاعدة الأصلية والقاعدة الفرعية، ولم يراعِ العلماء القدامى من أهل اللغة هذه المصطلحات بشكل منهجيٍّ ذي أصول، كأن تحدد القواعد الأصول بمصطلح (القاعدة الأصلية) والفروع بـــ (القاعدة الفرعية) صراحةً، في كل مواضعها. فالأعم الأغلب اقتضى عدم التصريح فيها والإفصاح عنها. والعَالِمُ اللغوي، لعلّه اعتمد السليقة العربية – لدى القارئ – في بيان ما هو أصلٌ وتأويل ما حُمِلَ عليه من فروع.

---

1. الإيضاح في علل النحو، ص 51.
2. انظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي الحنفي (1094هـ)، مطبعة العامرة، القاهرة، 1287هـ، مادة (أصل)، ص 87.

كما أشار الرمّاني إلى تعريف القاعدة الأصلية والفرعية بإيجاز، دون أن يُفْصِحَ بالمصطلح، فقال: "أول يبنى عليه ثانٍ"[1]. فالأول هو الأصل، والثاني الذي يبنى عليه هو الفرع.

أخيرا، بناءً على الشروحات السابقة التي قدّمها النحويون، يمكن تعريف القاعدة الأصلية بأنها: قاعدة أوّلية بنى عليها النحاة مسائل النحو، أمّا ما تفرّع عليها من قواعد ثانوية أو متشعبة، فهي (القاعدة الفرعية).

دلالة الأصول في كتاب "الأصول في النحو" لابن السرّاج.

استقرّت العلوم في القرن الرابع الهجريّ، واستقرّ معها عِلْمُ النَّحوِ؛ إذ أصبح مُرَتَّبًا في أبوابه، مُقَنَّنًا في منهجه، سَهْلَ الأخذِ، واضِحَ المصطلحاتِ، وقد كان لابن السرّاج في أصوله الدور الكبير في تهذيب النحو، حتى قيل فيه: "مازال النحو مجنونا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله"[2].

ولم يكن علم المصطلح بمعزلٍ عن حركة الازدهار والتأليف، فقد حظي بالمزيد من العناية عند علماء اللغة حتى بدا النضج فيه واضحًا، فأصبح الأصل والفرع معه مصطلحين نحويين ظاهرين إلى حدٍّ ما، في الدلالة على القاعدة الأصليّة والقاعدة الفرعيّة، أو أصل وضع القاعدة وما خرج عليها.

---

1. الحدود في النحو، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، 1969م، ص 42. / انظر: التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (816هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1938م، ص 22.
2. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان،1411هـ – 1991م، ج5، ص341.

ماذا أراد ابن السرّاج بالأصول التي وَسَمَ بها مصنّفه"الأصول في النحو"؟ يمكن تحديد مفهوم الأصول عند ابن السرّاج، بما قدّمه الدارسون في اللغة، في أنها تعني أصول النحو[1]؛ أي الأصول التي اعتمدها النحاة في استنباط قواعدهم من كلام العرب[2]، أو هي الأبواب النحويّة اللازمة للمتعلّم[3]، أو القواعد الأوّليّة في النحو وضوابط قوانينه[4].

وللباحث رأي آخر -علاوة على ماذكره الدارسون- في تحديد المغزى من أصول ابن السرّاج، فهو يقول في بداية مصنّفه: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطّردت وصل بها إلى كلامه فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"[5]. فلعلّ ابن السرّاج أراد بالأصولِ القواعدَ الأساسية في علم النحو، ثم بنى عليها قواعد فرعيّة سوّغها بذكر العلّة وعلّة العلّة، ومفادُ التفريعِ قِوامُهُ التوسّعُ في القواعد الأصلية لِسِعَةِ كلامِ العربِ، واشتماله عليه.

---

1. انظر: دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، في كتاب: موسوعة البصرة الثقافيّة، زهير غازي، ط1، المركز الثقافي، جامعة البصرة، البصرة، 1989م، ص257 ./ انظر: من تاريخ النحو العربي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1991م، ص27.
2. انظر: موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلاميّة المعروف بكشّاف اصطلاحات الفنون، محمد أعلى بن علي التهانوي، منشورات شركة خياط للكتب والنشر، بيروت، 1966م، ج1، ص85.
3. انظر: دراسات نحويّة في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، إسكندريّة، 1990م، ص66. وهو مقتبس من نظرية الأصل والفرع، ص44.
4. انظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبدالله رفيدة، المنشأة الشعبيّة، طرابلس، ليبيا، 1981م، ج1، ص75. انظر: المصطلح النحويّ عند ابن السرّاج، رسالة جامعيّة لنيل درجة الماجستير، عمل الطالب: مسعود غريب، إشراف الدكتور: أحمد جلايلي، قسم اللغة العربية وآدابهان كليّة الآداب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008م، ص76.
5. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي(ت316هـ)، ط4، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ -1999م، ج1، ص 36.

استعمالات "الأصل" في أصول ابن السرّاج.

أمّا استخدام ابن السرّاج للفظة (الأصل)، فحدّدها الباحث بمدلولات ثلاثة، بما أحصاهُ من ورودها في كتاب "الأصول في النحو" في مَوَاطِنَ مختلفةٍ منه، وهي على النحو الآتي:

أولا: المعنى اللغوي: وهي أن يستخدم كلمة (الأصل) بدلالتها اللغوية في المعاجم العربية، ومنه قول ابن السرّاج: "وإذا سميت المرأة باسمٍ على أربعة أحرف أصليّة، فما زاد لم ينصرف"[1]. فالمراد بـــ(الأصلية) هو المعنى اللغوي؛ أي أساسية أصيلة في ذاتها، لا زيادة فيها.

ثانيا: أصل وضع القاعدة النحويّة: وتعني الأصل الأول الذي وضعت لأجله القاعدة النحويّة، ثمّ لعلّة ما تجاوزه النحاة إلى ما يتناسب مع الظاهرة النحويّة، ومثال ذلك، قول ابن السرّاج: "وحقّ البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأوّل، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس"[2]. فأصل وضع القاعدة النحويّة في البدل هو أن يفصل بين البدل والمبدل منه بالواو، ولمّا خافوا أن يلتبسَ على الدارس البدلُ بعطف النسق، حذفوا الواو وتَبِعُوا البدلَ بالمبدل منه دون توسّط، لتكون العلّة فيه أمن اللبس.

وفي موطن آخر، قال ابن السرّاج: "وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة، لأنّ المعرفة كان حقّها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى صفة، فأما النكرات فهي المستحقّة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة"[3].

---

1. الأصول في النحو ، ج2، ص84.
2. المصدر نفسه ، ج2، ص46.
3. المصدر نفسه، ج2، ص23.

فأصل وضع القاعدة أن يختص النعت بالنكرات، لتقرب من المعارف في تعريفها، ولأنّ الكلام يؤتى به لفائدة، فوصف النكرات فائدة. ثم تجاوز النحاة أصل الوضع؛ لأنّهم قد علموا أن من المعارف ما يكتنفه الإبهام بالتنكير، فساووا بين المعرفة والنكرة في النعت.

كما تحدَّث حسن الملخ –أيضا– في أصل وضع القاعدة بـــ(أصل القاعدة) فقال: "وأصل القاعدة أصل معياري عام يتخذه النحاة مقياسا للصواب النحوي، إلا أنه أصل مرن....كجواز تقدّم المفعول به على الفعل والفاعل إن أمن اللبس"[1]. فالملخ يشير إلى إمكانية العدول عن القاعدة إلى أخرى في الدرس النَحْويّ، غير أنّه أراد بالأصلِ القاعدةَ الأصليّةَ، ومرونته بإمكانيّة التفريع عليه.

وفي النهاية، فقد استخدم ابن السرّاج الأصل بدلالة أصل وضع القاعدة في مواطن مختلفة ومتعددة من أصوله.

ثالثا وأخيرا: القاعدة الأصلية: وهي القواعد التي وضعها النحاة بما استنبطوه من مجموع كلام العرب في وقت الاحتجاج، ثم بنَوا عليه الكلام، فقالوا هذا أصل، وهذا خروج عليه؛ أي فرع. كأن تكون القاعدة الأصليّة في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير، فإن تقدّم الخبر على المبتدأ، فهذا خروج على الأصل إلى التفريع. وورود الأصل بهذا المعنى كثيرٌ عند ابن السرّاج، ومنه قوله: "ومِثْلُ: ذهبتُ الشامَ، دخلتُ البيتَ، يعني: أنّه قد حذف حرف الجرّ من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبتُ إلى الشامِ، ودخلت في البيتِ، وهما مستعملان بحروف الجرّ، فحذف حرف الجرّ مِنْ حَذْفِهِ اتساعا واستخفافا"[2]. فالقاعدة الأصلية تقتضي أن يتعدّى الفعل اللازم بحرف الجر، أمّا تعدّيه بنفسه فهو توسّع في القاعدة وتفريع عليها. وفي موطن آخر، قال: "إنّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثمّ تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار"[3].

1. نظرية الأصل والفرع، ص92.
2. الأصول في النحو، ج1، 171.
3. المصدر نفسه، ج1، ص199.

فالقاعدة الأصلية في الظروف هي استخدام ألفاظ للزمان والمكان، ثمّ تتسع العرب فيها لِما يقرب من معناها، كقوله (دون)، ويريد بها(مكانا دون الدار) والتقريب في اللغة قوامه القاعدة الفرعية.

ومما وقعَ عليه الباحث في المصنّف، أنّ الشارح قد يبني القاعدة الأصلية بحملها على الفرعيّة منها في سياق واحد، وفيه يقول ابن جنّي: "الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوّغ حمل الفروع عليها"[1] ومنه قول ابن السرّاج في باب العطف على الموضع: "وإن قلت: هندٌ أبوها قائمٌ ومنطلقةٌ، جازَ، والأحسن عندي، أن تقدّم (منطلقة) لأنّ الأصلَ للمفرد، والجملة فرع"[2].

فالشارح جاء بالقاعدة على التفريع ومثّلَ عليها، ثم بنى القاعدة الأصلية عليها بعد أن جعلها هي الأحسن في القول.

كما اتضح –أيضا– في تتبّع (الأصل)، في أصول ابن السرّاج أنّ مصطلح الأصل ليس واحدًا بلفظه ومعناه، فقد تُستخدم ألفاظٌ رديفةٌ له، لتؤدي معناه، كقول ابن السرّاج: "وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة"[3]. فقد استعمل الشارح لفظة (حقٌّ) ويريد بها (أصل)، فالقاعدة الأصلية في المبتدأ أن يكون معرفة، فإن نُكِّرَ فبقصد التفريع.

وقد يُلَمِّحُ الشارح بالأصل دون أن يذكره، صراحةً، كقوله: "ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة"[4]. فهو يريد أن القاعدة الأصلية في المبتدأ تقتضي أن يكون معرفة، ثمَّ حمل عليه فرعًا بمجيئه نكرة، شريطة أن يكونَ منفيّا.

---

1. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، ج1، ص158.
2. الأصول في النحو، ج2، ص62.
3. المصدر نفسه، ج1، ص59.
4. المصدر نفسه، ج1، ص59.

الأصل والفرع عند اللغويين المحدثين:

لم يهمل المتأخرون، من أهل الاختصاص في اللغة، البحثَ في حتميّة الأصل والفرع في العربيّة، فبحثوا في قديم اللغة وحللوا وعالجوا، من ثمّ خلصوا إلى آراء وقناعات يعضدها الدليل والحجّة.

فيرى منتظر حسن علي أنّ مدار الأصلية والفرعية قائم على المصداقية، فقال: "فمدار الأصلية والفرعية مرتبط بمدى انطباق القاعدة على مصداقيتها، فإذا انطبقت القاعدة على جميع مصداقيتها، فهو الأصل. وإذا اقتصر الانطباق على بعض هذه المصاديق، فهو الفرع. مثال ذلك: أنّ الإعراب في الأسماء منطبق على أغلب مصاديقه، إذ أغلب الأسماء معربة، فهي أصل. أما الأفعال فيقتصر الإعراب على بعضها وهو المضارع، ومن ثم فهي فرع في الإعراب على الأسماء"[1]. فالمصداقية التي أرادها المؤلف، مفادها في كثرة الورود، فكلما كانت أكثر ورودا، كانت أصلًا، وإلّا فهي فرع، وفي الواقع ليس هذا معيار احتكام علمي؛ لأنّ القدامى من النحويين لم يضعوا القواعد بناءً على كثرة الاستعمال أو قلتها دائما؛ فاعتمدوا فصاحتها، وورودها عند العرب، فربَّ قاعدة أصلية استعمالها قليل، كان التجويز والتفريع فيها على كثرة، وبهذا لا تكون القاعدة قد وُفِّيت حقها، إلا إذا أُريد بالأصل ما كان أولًا، أسبقَ في الوضع، ثم ما تبعه حملًا عليه، كان فرعًا.

1. الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، منتظر حسن علي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م، ص 9.

وقد عني تمام حسان[1] ببيان أصل التسمية في القاعدة الأصلية والفرعية بدقّة، فهو يرى أنّ الحرف في رأي النحاة تتعدد صوره بتعدد مواقعه، وبما جاوره من حروف، لذا فكان الأمر يتطلب منهم أن يحددوا أصلًا واحدًا لهذه الصور، تنطلق منه الصور الأخرى، فتكون هذه الصور عدولًا عن الصورة الأولى، وهذا يكون بمبادئ معينة للتغيير والتأثر، وعندما رأى النحاة أن الكلمة الواحدة تتغير صورها وحالاتها بإسنادها إلى الضمائر أو جمعها أو تصغيرها....إلخ، اقترحوا أن يثبتوا لها أصلًا يخضع للتغير والتأثر بناءً على قواعد محددة. وحال الحرف والكلمة الواحدة، الحجة كذلك. وقد سمّى النحاة أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة بـــ(أصل الوضع)، فنصوا على ذلك بقولهم: (القاعدة كذا إلا في حالة كذا)، أو (القاعدة كذا وقد يجوز كذا)، أو (يمتنع كذا إلا إذا أفاد)....إلخ، وعلى هذا ميّز النحاة بين القاعدة الأولى وما استثني منها، فسمّوا الأولى بـــ(القاعدة الأصلية) أو (أصل القاعدة)، وسمّوا الاستثناء بـــ(القاعدة الفرعية).

فأصل الوضع يرتبط بالتصور الذهني للألفاظ والمفردات، في ذهن النحويّ، وكيفية تشكيلها، ومدى ارتباطها بغيرها، وهي الحالة الأولى التي وجدت أو انبثقت من خلالها القاعدة الأصل، فكما أن أصل وضع الإنسان (الطين) و أصله الآني (اللحم والعظم) فكذلك أصل وضع الكلمة فهي تتكون من مجموعة مقاطع صامتة وصائتة، في حين تظهر في أصلها أنها (اسم وفعل وحرف) وكل ما يحدث على أصلها من تحولات وتقلّبات فهو فرع عليها.

1. انظر: الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1982م، ص 130 – 138 .

وإذا كان تمّام حسّان قد احتاج إلى الوقوف عند التصور الذهني ليصل إلى أصل القاعدة، فقد اعتمد حسن الملخ أصل القواعد بالتصور (التأريخي)[1] بناء على أسبقيتها، ثم ما جاء بعدها فهو فرع عليها.

وأخيرا، فليس هناك من نظام احتكام محدد يستطيع الدارس من خلاله أن يحتكم إلى ما هو أصل ثابت وما هو فرع عليه، سوى الاحتكام إلى العقل، واعتماد السليقة، في ذلك، من خلال الرجوع إلى مصنّفات النحاة المتقدّمين واستنباط الفروع منها، فكل ما وضعه النحاة ثم استثنوا عليه ما هو خارج عليه، يعدّ فرعًا عليه، كأن نقول: والمبتدأ ما يبتدأ به الكلام، فإذا تقدم الخبر عليه، عُدَّ فرعًا على الأصل وهو تقدم المبتدأ. وهذا المنهج هو الذي سوف يعتمده الباحث في هذه الدراسة، بإثبات القاعدة الأصلية، ثمّ استنتاج القاعدة الفرعية من خلال تتبّع مواطنها في ما أورده الشارح من الشواهد الشعريّة.

1. انظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 102– 108.

الفصل الأول

الإسناد

يتمثّل الإسناد في اللغة العربية بـــ: المبتدأ والخبر، وما كان أصله مبتدأً وخبرًا، والفعـــل والفاعل، ونائب الفاعل.

تفريع القاعدة النحويّة في (المبتدأ والخبر):

أفرد ابن السرّاج في أصوله، الحديث عن الإسناد بطرفيه: المسند والمسند إليه تحت باب أسماه بـــ"ذكر الأسماء المرتفعة"وبدأ فيه بشرح المبتدأ، ولم يذكر فيه شواهدَ شعريّةً، لينتقل بعده إلى شرح الثاني؛ أي الخبر، الذي أورد فيه شاهداً شعريًا واحداً، على تفريع القاعدة النحوية، وذلك بمخالفة الأصل. فبعد أن عرّف الخبر بقوله: "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير المبتدأ به كلاماً"[1]. ذكر حالات التعريف والتنكير للمبتدأ والخبر، وأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة"فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن تكون النكرة الخبر"[2]. فهو يرى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وما خرج على ذلك فهو فرع على الأصل، لاسيما أنّ المبتدأ أولٌ يبنى عليه ثانٍ، فمتى تأخّر الأوّل وتقدّم الثاني فهو فرع في بناء القاعدة النحويّة.

تقدّم الخبر المعرفة على المبتدأ النكرة:

وبما أن كل ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وكل ما جاء على غير الأصل، بمخالفته له، يسأل عن علته، بدليلٍ يُوَثّقُ أو شاهدٍ يُؤَكِّدُ، فقد استشهد ابن السرّاج على التفريع بتنكير المبتدأ وتأخّره عن الخبر، بشاهد شعري، لحسان بن ثابت[3]:

"كأنّ سلافةً من بيت رأسٍ يَكُونُ مزاجَهَا عسلٌ وماءُ"[4].

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص62.
2. المصدر نفسه، ج1، ص59.
3. المصدر نفسه، ج1، ص67.
4. ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، ط 1، ج1، دار صادر، بيروت– لبنان، 1974م، ص 17. ويروى البيت: برفع (مزاجها) وهو في الديوان برواية: "كأن خبيئة"والسلافة: الخمر، وقيل: خلاصـــة الخمـــر، وبيت رأس في معجم البلدان اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم ينسب إليها الخمر، إحداهما بالبيـــت المقدس، وقيل: ببيت كورة بالأردن، والأخرى من نواحي حلب. وقال البغدادي: بيت: موضع.

فالشاهد في البيت هو مجيء اسم كان (عسل) نكرة والخبر (مزاجها) معرفة. فقد تقدم الخبر على المبتدأ في الشاهد السابق، وإن دخلت عليه (كان) لينتقل إلى دائرة، ما كان أصله مبتدأً وخبراً، وهو باب النواسخ، إلا أن ابن السرّاج أورده شاهداً على تقدم الخبر على المبتدأ، وقد ذكر تمام حسان في حديثه عن أصل المبتدأ أن"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة"[1]. فنستدل به على أن الأصل في المبتدأ هو التعريف، أما أن يكون نكرة فهذا فرع على الأصل، وإن كانت النكرة أصلا، في اللغة، والمعرفة فرع عليها بما أثبته سيبويه في الكتاب[2].

وقد كان ابن السرّاج يستشهد بالشاهد الواحد في أكثر من موطن، كالشاهد السابق مثلاً، فقد جعله دليلاً على مجيء المبتدأ نكرة، ثم ذكره في باب النواسخ على مجيء اسم كان نكرة وخبره معرفة، وقد أورد النحويون البيت ذاته في كتبهم شاهداً في باب النواسخ، على نحوٍ سَيُبَيِّنُهُ الباحث لاحقًا.

وبعد أن أتم ابن السرّاج حديثه عن الخبر، انتقل إلى باب الفاعل، وما لم يسمَّ فاعله (نائب الفاعل) دون أن يورد فيهما شواهدَ من الشعر، لينتقل إلى الحديث في النواسخ؛ الفعليّة والحرفيّة.

تفريع القاعدة النحويّة في (النواسخ)

تنقسم النواسخ في اللغة إلى قسمين رئيسيين، هما: النواسخ الفعلية، اختار الباحث منها(كان) وأخواتها، والنواسخ الحرفية (إنّ) وأخواتها.

1. الأصول، تمام حسان، ص140.
2. انظر: الكتاب، ج1، ص22.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (النواسخ الفعليّة (كان وأخواتها)

أمّا النواسخ الفعليّة فَوَسَمَها ابن السرّاج[1] بـــ"المشبه بالفعل في اللفظ"، ذكرها بعد أن أنهى حديثه عن الفاعل ونائبه، فتحدث في باب كان وأخواتها (المشبه بالفعل باللفظ) وبما أن (كان) وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فالأصل في أحكامها أن توافق أحكام الجملة الاسمية في قواعدها الأصول وما كان فرعاً عليها.

تقدّم خبر الناسخ المعرفة على اسمها النكرة:

ومما استشهد به ابن السرّاج[2] في الخروج على القاعدة، هو مجيء اسم كان نكرة وحقه التعريف، وخبرها معرفة وحقه التنكير، مبيّنا أنّ الشعراء قد يضطرون في شعرهم فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، ذلك؛ لعلمهم أن المعنى يُؤَوّلُ إلى شيء واحد، ومنه قول حسان بن ثابت:

"كأنَّ سلافةً منْ بيت رأسٍ يكون مزاجَهَا عسَلٌ وماءُ"[3].

فالشاهد في البيت هو مجيء اسم كان (عسل) نكرة، وخبرها (مزاجها) معرّفا بالإضافة، والأصل يقتضي عكس ذلك، ليكون البيت شاهدا على حمل الفرع على الأصل.

وقد بين ابن السرّاج أن الخروج على الأصل في مثل هذه الحالة يعد فرعاً عليها، ولا يكون إلا لضرورة الشاعر، فيقول: "والشعراء قد يضطرون" دون أن يجعلها من الحالات التي يأتي عليها الاسم والخبر في التعريف والتنكير. كما أورد سيبويه الشاهد السابق على مجيء اسم يكون نكرة محضة، وخبرها معرفة للضرورة[4]. وأورده المبرد في المقتضب، شاهدا على

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص81.
2. المصدر نفسه، ج1، ص83.
3. ديوان حسّان بن ثابت، ص 17. وقد سبق التعريف به في هذا الفصل، انظر: ص 17
4. انظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص 49/ انظر: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، علق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ – 1997م، ج1، ص72/ انظر: معجم البلدان 1ج، ص520/انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ج1، ص312/ انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي والدكتور عبد الفتاح اسماعيل، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1414هـ –1994م،1ج، ص279.

القاعدة ذاتها، ولم يخرج عن كونه للضرورة، بقوله: "واعلم أن الشعراء قد يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

كأنّ سلافةً من بيتِ رأسٍ يكون مِزاجَهَا عسلٌ وماءُ"[1].

يُلْحَظُ مما تم ذكره من آراء اللغويين في الشاهد السابق، تأثر ابن السرّاج بمن سبقه، كسيبويه، ويبدو أن التأثر بدا واضحا جليا بكلام المبرد في المقتضب معنىً ولفظًا. ولكنْ وإن كان هؤلاء العلماء قد جعلوا الشاهد ضرورة، فالزمخشري ذكره في الموضع ذاته، على أنه مما يشجع عليه أمن اللبس،"وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء، من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام، ونحو قول القطامي: ولا يك موقف منك الوداعا، وقول حسان: يكون مزاجها عسل وماء.... هو من القلب الذي يُشجّع عليه أمن اللبس"[2].

كما تَبِعَ ابن هشام[3]، في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الزمخشريَّ في مذهبه في هذه المسألة، وهما بذلك يخالفان من جعلوا الشاهد ضرورةً، وإن كان الخلاف واردا، إلا أنه لا يمس الأصل في شيء، إنما هو على سبيل التفريع، مما لا ينبغي معه اختلاف القاعدة، فكما استشهد ابن السرّاج بالبيت السابق في باب المبتدأ والخبر، فلا ضير أن يستحسنه غيره إن جاز الاستحسان فيه دليلا على فرع دون الضرورة.

---

1. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، اللجنة المصرية لإحياء التراث، القاهرة، 1415هـ - 1994م، ج4، ص 91-92.
2. المفصل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، ط2، دار الجيل، بيروت، دون تحقيق، ص 264-265.
3. انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمدالله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، بيروت،1998م، ج2، ص 199.

وقد استشهد ابن السرّاج في الموضع ذاته، بتنكير اسم الناسخ، وخبره معرفة، بقول القطامي:

"قِفي قَبْلَ التفرّق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا"[1]

فالشاهد في البيت على التفريع بالخروج على الأصل، وموضعه في البيت بأن جعل الشاعر، اسم (يك) نكرة (موقف) والخبر معرفة (الوداعا). كما أورد صاحب المقتضب هذا الشاهد على نحو يتفق مع ابن السرّاج في موضع الاستشهاد به[2]، وإن كان أسبق في عصره من ابن السرّاج، فهذا يعد من باب اعتماد النحويين بنية واحدة واتفاقهم – في الأغلب– في وضع قواعدهم وتوجيهها وتقعيدها.

ومن المتأخرين ممن جاءوا بالشاهد، بعد ابن السرّاج، ابن هشام في المغني؛[3] إذ جعل الشاهد في توجيهه القواعديّ على النحو الذي قدمه ابن السرّاج، ولم يخرج عن كونه للضرورة كذلك.

---

1. ديوان القطامي، عمير بن شييم التغلبي (ت 101هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م، ص 531.
استشهد بالشطر الأول سيبويه، على ترخيم ضباعة والوقوف على الألف بدلًا من الهاء. واستشهد بالشطر الثاني ابن هشام في المغني على جعل اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة للضرورة، وأراد بـ(ضباعة) ضباعة بنت زفر ابن الحارث، ولا يك موقف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون على الطلب والرغبة كأنه قال: لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك، والوجه الآخر: أن يكون على الدعاء كأنه قال:لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع،وفيه حذف المضاف، أي: (موقف) والبيت، مطلع قصيدة للقطامي في مدح زفر بن الحارث، وكان بنو أسد أحاطوا به وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم، وحماه، وحمله، وكساه وأعطاه مئة ناقة، فمدحه بهذه القصيدة. كما أورده ابن يعيش في المفصل"وربما اضطر شاعر فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيهما عرفت تعرف الآخر،وهذا معنى قول صاحب الكتاب { الذي شجعهم على ذلك أمن اللبس} فأما الأبيات التي أنشدها على صحة الاستعمال فهي"كأن سبيئة من بيت رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ "فالشاهد فيه نصب (المزاج) بأنه خبر يكون وهو معرفة ورفع العسل والماء بأنه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة" شرح المفصل، للشيخ العالم العلامة موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى(643هـ)، صُحِّحَ وعُلّق عليه بعد مراجعة خطيّة من علماء الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ج 7، ص93–94.
2.انظر: المقتضب، ج4، ص 93.
3. انظر: المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص84.

الفصل بين الناسخ ومعموليه:

أتم ابن السرّاج[1] حديثه في حالات التعريف والتنكير لـــمعمولي (كان) وأخواتها، ثمَّ انتقل إلى موضوع الفصل بين كان وما عملت فيه بما لم تعمل فيه؛ كأن يفصل بين كان واسمها بكلمة لم تعمل فيها، ومثالها: كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ، فـــ(زيد)، مفعول به للفعل تأخذ، والحمى اسم (كان) ومثل هذا الفصل لا يجوز. أما الفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف الملغي فهو جائز؛ لأنها لا توهم بلبس فتقديمها يماثل تأخيرها ولا يضير في المعنى، فتقول: كان منطلقاً عبدُالله، وتقول: كان منطلقاً اليومَ عبدُالله.

فابن السرّاج لا يستشهد بشاهد على فرع إلا وقد أسلفه بأصل، وأصل هذه القاعدة "أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في (كان) إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه، فإن فصلت بظرف ملغي جاز"[2]. فهو يذكر الأصل ثمَّ يفرع منه، فما كان لا يجوز الفصل فيه بين (كان) ومعموليها بما لم تعمل فيه، جوّزه على سبيل الإضمار في الجملة، فيقول: "ولا تقل كانت زيدا الحمى تأخذ، ولا: كان غلامه زيد يضرب، لا تجز هذا إذا كان (زيد والحمى) اسمين لكان، فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة، وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له المجهول، كان ذلك المضمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيدا تأخذ الحمى"[3].

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص86.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 86.
3. المصدر نفسه، ج1، ص 86.

وعليه يتحدد الأصل، في عدم جواز الفصل بين (كان) وما عملت فيه بما لم تعمل، والفرع يكون بجواز الفصل، بشرط إضمار اسم (كان)، ثم أنشد الشارح شاهدا نحويا إثباتا لتفريع القاعدة النحويّة، وهو قول الشاعر:

"فَأَصْبَحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النّوى يلقى المساكين"[1].

فالشاهد في البيت هو جواز الفصل بين (ليس) ومعموليها، على إضمار اسمها، فكأنه قال: وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى. كما ذكر سيبويه الشاهد[2]، بصورة توضّح تأثّر ابن السرّاج به في كتابه، باتفاقهما على جواز الفصل بقصد الإضمار، وقد جعل صاحب (الكتاب) فيه بابا منفردا وَسَمَهُ بـــ(باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ)[3]، وشرح فيه عدم جواز ذكر الفعل دون أن تعمله بالاسم لولا الإضمار، ثم ذكر الشاهد، وعلق عليه بأن (كل) لو كانت عائدة على (ليس)، ولا إضمار فيها، لم يكن إلا الرفع في (كل)، ولكنه انتصب بـــ (تلقى). ولم يكن المبرد[4] أقل نصيبا في ذكر الشاهد، فهو سابق لابن السرّاج، وإيراد الشاهد بالمثل يعني موافقة ابن السرّاج لمن قبله. إلا أن ما أنكره ابن السرّاج، كما في القول: غُلامَهُ كانَ زيدٌ

---

1. هذا البيت لحميد بن مالك الأرقط وكان معدودا في بخلاء العرب، ونزل به قومه فأطعمهم تمرا، وقال فيهم هذا الشعر، المعرس: المنزل الذي ينزله المسافر، والتعريس: النزول في ذلك الوقت، يقول: أصبحوا وقد غطى النوى لكثرته على منزلهم، ولا يلقى المساكين أكثر النوى، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع، وسمي الشاعر أرقطا لآثار كانت بوجهه. / انظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت855هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون،ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2010م، ج2، ص629. / وانظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م، ج4، ص 58. / انظر: شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافي، القاهرة- مصر، 2012م، ج2، ص 234./ انظر: الأصول في النحو، ج1،ص86. والبيت ليس موجودا في ديوانه.
2. انظر: الكتاب، ج1، ص70.
3. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص70.
4. أورد المبرد الشاهد في المقتضب "والوجه الذي يصح أن يضمر فيه (كان) الخبر أو الحديث، أو ما أشبه على شريطة التفسير، يكون ما بعده تفسيرا له، فيكون مثل الهاء التي تظهر في (إنّ) إلا أنه ضمير مرفوع، فلا يظهر، فيصير الذي بعده مرفوعا بالابتداء/والخبر. فتقول على صحة المسألة: غلامه زيد ضارب. فما جاء من الضمير في هذا الباب قوله: فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين". المقتضب، ج4، ص99-100. كما استشهد عليه ابن يعيش في المفصل على (فأصبحوا) يريد الدخول في وقت الصباح، دون أن يعرج لمسألة الإضمار في شيء. انظر المفصل، ابن يعيش، ج7، ص 103-104.

يضربُ، قد أجازه البصريون، والشارِح يكني عن البصريين بـــ (أصحابنا) فيقول: "وأصحابنا يجيزون: غلامه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام"بيضرب"ويقدمونه؛لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله، فلو قلت: غلامَه ضرب زيد، كان جيدا، فكان هذا بمنزلة: ضربَ زيدٌ غلامَهُ"[1]. وصاحب (المقتضب)[2] بين هذا التجويز البصريّ ووضّحَه.

مجيء خبر الناسخ ضميرا:

تابع ابن السرّاج في أصوله، محللا وشارحا، وفي حديثه عن خبر (كان) المكنّى عنه، بين أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز لك فيه أن تجعله منفصلا أو متصلا، وهو بذلك يوجه قاعدة عامة، دون أن يخص بها أصلا، أو فرعا، ثم يبدأ التفصيل فيها بأن الأصل في الخبر أن يكون منفصلا، ويجوز لك فيه الاتصال، أما الأصل فيه، فذاك؛ لأنه يحاكي خبر المبتدأ وخبر الابتداء حقه الانفصال، فيقول: "واعلم أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلا ومتصلا، والأصل أن يكون منفصلا، إن كان أصله أن يكون خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كأنني وكنته كقولك: (ضربني وضربته)، لأنها متصرفة تصرف الفعل، فالأول استُحسن للمعنى، والثاني لتقديم اللفظ"[4]، ثم استشهد ابن السرّاج، بقول الشاعر، أبي الأسود:

"فإنْ لا يَكُنْهَا أَو تَكُنْهُ فإنَّهُ أَخٌ أَرضعتْه أُمَّه بِلِبَانِهَا"[3]

فالشاهد في البيت هو مجيء خبر (كان) ضميرا متصلا في (يكنها) و (تكنه) ولا يكون هذا جاريا مجرى الأصل في اللغة، إنما هو فرع حُمِلَ على الأصل، ولو أنه جاء على أصله

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص 87.
2. قال المبرد: "لو قلت: غلامه زيد يضرب، كان جيدا أن تنصب الغلام بـــ (يضرب) لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله"/ المقتضب، ج4، ص 101.
4. الأصول في النحو، ج1،ص 91.
3. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين، ط 2، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1384 هـــ -1964م، ص 82. وانظر: الأصول في النحو، ج1،ص 91.

والبيت لأبي أسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب، فاضطرب أمر بضاعته.

للزم مجيء الخبر المكنى ضميرا منفصلا. كما شرح سيبويه الشاهد[1]، وعلّق عليه بأن (كان) تجري مجرى الأفعال الحقيقية، وهو ما تستنتجه من شرح ابن السرّاج بحمله (كان) على (ضرب). أما المبرد[2] فقد عول على الشاهد السابق بمدخل آخر، فسمى الباب الذي جاء عليه فيه بـــ(الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم فاعل والمفعول فيه لشيء واحد) وذكر فيه (كان) وأخواتها، مبينا أنّ سبب تصرفهن عائد إلى قوتهن كما الأفعال الحقيقية، وأوضح أن فصل الضمير حسن وهو أجود من وصله، كما أن الوصل جائز.

ومن المتأخرين على ابن السراج، ابن يعيش في شرح مفصل، الذي تناول الشاهد[3]، وجعله توجيها لمجيء خبر (كان) المضمر على وجهين، دون أن يظهر أصلا أو فرعا بينهما، إنما اكتفى في نهاية شرحه على الشاهد أن يشير إلى أن الفصل وجه جيد فيهما.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (الحروف المشبّهة بالفعل):

وقبل أن ينهي ابن السرّاج باب كان وأخواتها، تحدث في الحروف المشبهة بالفعل (ليس) من حيث عملها عمل (ليس) فذكر منها (ما)، وهي عاملة في لغة أهل الحجاز، وذلك لشبهها بـــ(ليس) في النفي خاصة، ثم ذكر حرفا آخر (لاتَ) وهو على لغة أهل الحجاز -أيضا- ولا يكون إلا مع (الحين) خاصة، فقال: "ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي.... ومما شُبِّهَ من الحروف بـــ ليس (لات) شَبَّهَها بها أهل الحجاز، وذلك مع الحين خاصة، قال الله تعالى:

---

1. وقد استشهد سيبويه على أن (كان) تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها، فيتصل بها خبرهـــا الضـــمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو، ضربته.
انظر: الكتاب، ج1، ص 46.
واللبان: بكسر اللام تقول: هو أخوه بلبان أمه. قال ابن السكيت: ولا يقال: بلبن أمه. انظر، خزانـــة الأدب، ج2، ص 426-428، / والمقاصد النحويّة، ج1، ص 310-312.
2. انظر: المقتضب، المبرد، ج3، ص 97-98.
3. شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 107.

﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [1] قال سيبويه: تضمر فيها مرفوعا"[2].

فقد بين ابن السرّاج ماهية الحروف المشبهة بالأفعال، وحدد آلية عملها، واستدل على (لات) بآية قرآنية، وبقول سيبويه. أما ما يتعلق بالأصل والفرع، فأصل العمل هو (ليس) وتشبيه الحروف بالأفعال، هو فرع عليها، ولو افترضنا جدلا أن تشبيه الحروف بالأفعال أصلا، فقد اشترط ابن السرّاج في آلية عمل هذه الحروف دلالة معينة أو قيدا، فلا تعمل (ما) إلا بدلالتها على النفي، ولا تعمل (لات) إلا بإضمار مرفوع واقترانها بـــ(حين)، ثم يفرع على هذه القاعدة ابن السراج، بقاعدة فرعية، تقتضي مجيء الاسم بعد (لا) التي بمعنى (لات) مرفوعا ثم استشهد بشاهد شعريٍّ عليها، وهو قول الشاعر، سعد بن مالك:

"من صدَّ عن نيرانها فَأَنَا ابن قَيسٍ لا بَراحُ"[3]

وموضع الشاهد في البيت (لا) فجعلها الشاعر بمنزلة (ليس) ثم عملت عملها. فالشاهد جاء في الخروج عن الأصل ولا يكون ذلك إلا على قلة، فلمّا كان الأصل في (لات) المشبهة بـــ ليس أن يأتي ما بعدها مرفوعا مضمرا، فقد أثبت بعض النحاة، المرفوعَ بعدها، واستشهدوا عليه بهذا الشاهد، بـــإعمال (لا) التي تحاكي منزلة (لات)، ولم يضمر القائل بعدها مرفوعا، إنما أثبته وهو (براح). وهو ما أثبته سيبويه في (الكتاب)[4] بعد أن استشهد بالشاهد السابق، على أن مجيء المرفوع بعد (لات) هو من باب الزعم، وإن وُجِدَ فهو على قلّة. أما المبرد فقد استشهد بهذا الشاهد على غير ما أورده سيبويه وابن السراج، فهو يرى أن (لا) النافية لا تعمل في

---

1. سورة ص، آية 3.
2. الأصول في النحو، ج1، ص 92 – 96.
3. البيت لقيس ابن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها، براح: اسمها والخبر محذوف أي لي، والبراح، مصـــدر: برح براحا إذا زال من مكانه، البيت من قصيدة حماسية لسعد بن مالك.
انظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن حسن المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، ط1، دار الكتاب العلمية،1424هـــ – 2003م، 2ج، ص73./ انظر: خزانة الأدب، 1ج، ص223./ والمقاصد النحوية، ج2، ص60./ انظر: الأصول، ج1، ص 96.
4. انظر: الكتاب، ج1، ص 58.
وهو برواية: من فرَّ عن نيرانها.

المعارف، ومحل عملها هو البناء على الفتح، كأن تقول: لا رجلَ في الدار، أما إذا كان ما بعدها معرفة، لم يجز به إلا الرفع: "وقوله: من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا بَراحُ. فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا؛ لأن(لا) لا تعمل في معرفة"[1].

فالمبرد أراد بها (لا) النافية للجنس، وهي لا تعمل إلا في ما كان نكرة دون المعرفة منه، وإن كان ابن السرّاج[2] قد جاء بها شاهدا على (لا) المشبهة بـــ (ليس) مع عدم الإضمار، غير أنَّهُ بعد أن شرح الشاهد وعلّق عليه، أتبعه برأيٍ للأخفش الصغير، مفاده أنَّ (لا) لا تعمل في القياس شيئا. فإن ما يستنتج من رأي الأخفش يستدل به على أن القياس أصل، وما خرج عليه فهو فرع، ليكون موضع الاستشهاد بالشاهد السابق هو التفريع في القاعدة النحويّة على الأصل.

وأخيرا، يختتم ابن السرّاج باب (كان) وأخواتها وما جرى عليها من قواعد، بما يُلحَظ فيه أن العلماء الأوائل، لم يتحدثوا في القواعد الفرعية بالمصطلح الصريح، رُغم أنهم، في بعض الأحيان، قد جاءوا على ذِكر مصطلح الأصل، وما كان على أصله، صراحةً، وفي الوقت ذاته تَرَكُوا الفرع – ما حُمِلَ على الأصل– لنباهة القارئ، وسليقته اللغويّة، وإنْ كان ما أفاد الجوازَ بالخروج على الوجوب أو التشعب فيه، يفيد القاعدة الفرعية في معناها.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (النواسخ الحرفية (إنّ) وأخواتها):

بَيّنَ الباحثُ سابقا، أن ابن السرّاج قد تحدث في النواسخ؛ الفعلية منها، والحرفية، في باب (المشبه بالفاعل في اللفظ) وقد قسّم المشبه بالفاعل على ضربين، الأول: ما ارتفع بكان وأخواتها، وهو ما تمّ الحديث فيه، والآخر: ارتفع بحروف شُبِّهَتْ بـــ (كان) والفعل، أي؛ (إنّ) وأخواتها وهو ما سيجري الحديث فيه.

---

1. المقتضب، ج4، ص 360.
2. انظر: الأصول في النحو، ص 97.

فهذا القسم؛ النواسخ الحرفيّة، العامل فيه جامد- إن وأخواتها – لا يتصرف تصرف الفعل، وهي حروف تعمل عمل الفعل فترفع اسما وتنصب آخرَ، وهي ستة أحرف، كما هو معهود في اللغة العربيّة: إنّ وأنّ، ولكنّ، وليتَ ولعلّ، وكأنّ.

وآلية عملها أنْ تدخلَ على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وتبقي الخبر مرفوعا، ويسمى خبرها، وهذا هو أصل عملها، وكل ما لحق بها من لواحق وتوسّع في العمل، فهو فرع عليها.

فابن السرّاج يقول: "وهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر، فتقول: إنّ زيدًا أخوكَ، ولعلّ بكرًا منطلقٌ.... وإذا اجتمع في هذه الحروف المعرفة والنكرة، فالاختيار أن يكون الاسم معرفة، والخبر نكرة، كما كان ذلك في المبتدأ، ولا فرق بينهما"[1]. وعليه، فهي من العوامل المختصة في الدخول على الأسماء، أي؛ الجملة الاسمية، وما يجري على المبتدأ والخبر من أحكام، فهو جارٍ عليها، وأيضا، كل ما كان غير واجب فيها، فهو فرع عليها، كاقتران اللام بخبرها، ودخول (ما) الزائدة عليها، وكذلك أحكام إعمالها أو إهمالها.

إدخال "ما" الزائدة على (إنّ) وأخواتها:

يتابع الشارح قوله في إنّ وأخواتها: "وتدخل (ما) الزائدة على (إنّ) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغير إعرابا، تقول: إنما زيدًا منطلقٌ، وتدخل على (إنّ) كافّة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل، فنقول: إنما زيدٌ منطلق، (فإنما): هاهنا بمنزلة (فعل) ملغى"[2].

1. الأصول في النحو، ج1، ص 230 – 231.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 232.

فيبين ابن السرّاج أن (ما) الزائدة تدخل على (إنّ) فإما أن تعمل (إنّ) وإمّا أن تكفها (ما) عن العمل. ثم أتبعها ابن السرّاج بتعليق لسيبويه فقال: "قال سيبويه: وأما ليتما زيدا منطلق، فإن الإلغاء فيه حَسَنٌ"[1]. ثمّ استشهد عليه بقول رؤبة:

"قالتْ ألا ليتَمَا هذَا الحَمَامُ لنَا إلى حَمَامَتِنَا ونِصفَه فَقَدِ"[2]

فالشاهد في البيت هو (ليت) بعد دخول ما عليها، وإعمالها. وأصل القاعدة يكمن في عدم جواز الفصل بين (إنّ) ومعموليها، فذكر فتحي فاضل في (النحو الوظيفيّ)[3] بأنّه لا يجوز أن تفصل بينها وبين اسمها؛ لأن الفصل يفقدها الاختصاص، كما بيّنَ أنّ (ما) الزائدة إذا لحقت بالحروف الناسخة، فإنّها تسلب منها اختصاصها في الدخول على الجملة الاسمية فقط، بما يمكن معها دخولها –أيضا– على الجملة الفعلية، فيمتنع عملها في الجملة الاسمية؛ لأن (ما) كفتها عن العمل، فلا تنصب اسما بعدها، ولا ترفع خبرا، ويستثنى من هذا الحُكم (ليت)، فإنها تبقى على اختصاصها، ثم جاء فاضل بالشاهد السابق على إعمال (ليتما).

فابن السرّاج جاء بالشاهد على حمل الفرع على الأصل بدخول ما الزائدة على الحروف الناسخة، مع إبقاء الحروف على عملها، والأصل في (ما) كفُّ الحرف الناسخ عن العمل،

---

1. الأصول في النحو ، ج1، ص 232.
2. ديوان النابغة الذبياني، شرحه وكمّله وعلّق عليه: فضيلة العلّامة سماحة الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ص 85./انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 232.

ويروى: (الحمام بالرفع كرواية المصنف وبالنصب، فمن رفعَ جعلَ (ما) بمعنى الذي وهي منصوبة بـ (ليت) وهذا: خبر مبتدأ مضمر، تقديره: الذي هو هذا، ومثله: ما بعوضة. فيمن رفع، ويجوز أن تكون (ما) كافة، على جواز إعمالها وإهمال ليت، فترفع اسم الإشارة هذا، على أنه مبتدأ، وبذا يكون الحمام بدلا مطابقا منه.فإن جُعلت (ما) زائدة نُصبت وهي في ليت أحسن وفي (أن) إذا وصلت به قبيح. ويروى: و نصفه فقد....والبيت للذبياني في وصف ما كان للزرقاء اليمامة حيث نظرت إلى القطا طائرة، فأحصت عددها.

انظر: خزانة الأدب، ج4، ص 297./ انظر: شرح المفصل، ج 8، ص 58.

3. النحو الوظيفي، فاضل فتحي محمد والي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل– المملكة العربية السعودية، 1426هـ – 2005م، ص 241– 242.

والشارح لم يُفَصّلْ فيها الذكر، فقدمها بإيجاز، وحاله حال القدماء ممن يحملون القاعدة، ويعتمدون نباهة القارئ في البَسط والتحليل. أمّا سيبويه فقد أثبت رأيَهُ ابنُ السرّاج، بأنَّ إلغاء (ما) حسن، أي؛ حسن إلغاؤها على إعمالها، وأمّا فاضل فتحي، وهو من المتأخّرين، فقد فصّل في المسألة وبَسَّطَ في شرحها، بما يجعل منها واضحةً بيّنةً.

ثم أتبع ابن السرّاج[1] الشاهد السابق بشاهد آخر، حَمَلَ فيه (لعل) على إنَّ، بدخول (ما) عليها، وإلغاء عملها، والشاهد هو قول الشاعر، ابن الكرّاع:

"تَحَلَّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ أبا جُعَلٍ لعلَّما أنْتَ حَالِمُ"[2]

فموضع الشاهد في البيت (لعلَّما أنتَ حالمُ) والشاهد فيه هو حمل الفرع على الأصل، فالأصل دخول ما على إنّ، وإبطال عملها في الجملة الإسميّة ثم فرّع عليها ابن السرّاج بدخول ما على لعلّ، وإبطال عمل (لعلّ). وبالرجوع إلى سيبويه في (الكتاب)[3]، بما يستدل به على موطن الشاهد يستنتج أن ابن السرّاج قد أخذ عنه لفظًا ومعنًى.

ثم عقّب ابن السرّاج على الشاهد السابق بقولٍ للخليل بن أحمد: "قال الخليل: إنما لا تعمل في ما بعدها كما أنَّ (رأى) إذا كانت لغوا لم تعمل، ونظير (إنما) قول المِرار"[4]. قال المرار الأسديّ:

"أعَلاقَةٌ أمَّ الوليدِ بَعْدَمَا أفْنَانُ رأسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ"[5]

1.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 233.

2. والبيت لسويد بن كراع العكلي، يقول: هازئًا برجل توعده: إنك كالحالم في وعيدك لي ويمينك على مضرتي فتحلل من يمينك، فهو يحقره ويزدريه في تهديده. فهو يطلب منه أن يتراجع في شتات عقله وقوله ما لا يستطيع فعله. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 233، / انظر: شرح المفصل، ج 8، ص54./ انظر: خزانة الأدب، ج4، ص297.

3. انظر: الكتاب، ج2، ص 138.

4. الأصول، ج1، ص 234.

5. ديوان المرار بن سعيد الفقعسي (الأسدي)، حياته وما تبقّى من شعره، صنعه: الدكتور نوري حمودي القيسيّ، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الثاني، لسنة1972م، ص168.
العلاقة: الحب، والأفنان جمع فنن وهو الغصن، وأراد به ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة، والثغام: نبات له خيوط طوال دقاق من أصل واحد، وإذا جفت أبيضها كلها، ويشبه بهذا الشيب، والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد، وصغر الوليد ليدل على شباب المرأة وينوع مظهرها، ذلك لأن صغر ولدها لا يكون إلا في مرحلة شبابها، والبيت لمرار الأسديّ. انظر: المقتضب، ج2، ص54./ انظر: أمالي ابن الشجري، أبو السادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي ابن الشجري، تحقيق: محمد محمود الطناجي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ - 1992م،2ج، ص242./ انظر: جمهرة الامثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط2، دار الجيل، 1408هـ - 1988م، 2ج، ص 38.

فالشاهد في البيت هو حمل (بعد) على (إنّما) بدخول ما الزائدة عليها وكفّها عن الإضافة إلى المفرد بعدها، فالشاعر جعل (بعد) مع (ما) بمنزلةِ حرفٍ واحد، فابتدأَ ما بعده، وهو حمل للفرع على الأصل، لأن الأصل في (بعد) إضافتها إلى المفرد، وبدخول (ما) أُضيفَت إلى الجملة؛ لأنّ (ما) كفّتها عن الإضافة إلى الاسم المفرد، لِتُضافَ إلى الجملة بعدها.والإضافة إلى الجملة هو تفريعٌ في القاعدة وتوسّعٌ فيها.

وكما تبيّن أنّ ابن السرّاج قد شرح على الشاهد الأول (لعلّما أنتَ حالمُ) بقول الخليل، في إعمال (ما) حملا على (إنما)، وانتقلَ بعده إلى الشاهد الآخر الذي جاء به على إهمال (بعد) المتصلة بـــ (ما) في إضافتها للمفرد، حملا على إهمال عمل (إنّما). والشاهدان عند سيبويه[1] في موطن الاستشهاد ذاته، بالصيغة واللفظ نَفْسَيْهِما، بما يوضّح كثرة استناد ابن السراج إلى سابقيه في توجيه أحكامه واستنباط قواعده.

أحكام (إنْ و أُن) المخففتين من الثقيلتين:

ثمَّ يتابع ابنُ السرّاج[2] شرحَه على (إنَّ) ويتحدّثُ في تخفيف (إنَّ، وأنَّ). فالأصل فيهما التضعيف، والعمل في المبتدأ والخبر؛ لشبههما بالأفعال، والتخفيفُ يفقدهما هذا الشبه. وعليه، فكل ما خرج على الأصل فهو فرع عليه، ولا ضيرَ أن يُدعى التخفيف بـ"فرع الفرع"، فأصل العمل هو للأفعال، ثم شُبِّهَتْ هذه الأحرف بها؛ أي حملت عليها، وهذا فرعٌ أول، ثم خُفِّفَتْ هذه الأحرف، وعَمِلَتْ حملا على تضعيفها، وهذا فرع الفرع، كما أنَّ عدم إعمالها لا يخرج عن كونه داخلا فيها؛ أي باب الحروف الناسخة، ليبقَى الفرع قائما فيها.

فما ذكره ابن السرّاج في هذا الباب"واعلم: أنّ (إن وأن) تخففان، فإذا خففتا فَلَكَ أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما، أما من لم يعملهما، فالحجة له: أنه إنما أعمل لمّا أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة: فلما خففت زال الوزن والشبه. والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل. فإذا خففتا كانت بمنزلة فعل محذوف."[3]

---

1. انظر: الكتاب،ج2، ص 139.
2. الأصول في النحو،ج1، ص 235.
3. المصدر نفسه،ج1، ص 235.

فَيُفْهَمُ من قول ابن السرّاج"فَلَكَ أن تعملها أو لا"حَمْل الفرع على الأصل، بوجوب إعمالها ثقيلة، والفرع بجواز إعمالها أو إهمالها، مخفَّفَةً، ثمَّ يُبيّن أنَّ الأقيس في تخفيفها إهمالها، واستشهد على الإهمال بقراءة الخليل في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴾[1] فأخذ به بالإهمال ووجوب اقتران اللام بالخبر، وذلك حتى لا تلتبس ب (إن) التي تكون للنفي، كأن تقول: إنْ زيدٌ قائمٌ، وتريد به: ما زيدٌ قائمٌ، أمّا إذا نصبت بـ (إن) فليس هناك من حاجة إلى إدخال اللام لتميزه، وذلك؛ لأن النصب فيها دليل. ثمَّ يبيّن ابن السرّاج رأي سيبويه في المسألة، الذي توقف به عند (إن) التي تكون للنفي، فسيبويه يهمل عملها ولا يعملها؛ لأنه يرى بها حرف نفي دخل على مبتدأ وخبر، كما ألف الاستفهام، وهذا ليس من شأنه أن يغير الكلام؛ أي الإعراب، ثم يأتي ابن السرّاج على المسألة برأي أبي العباس (المبرد)، بإعمال (إن) على التشبيه بـ(ليس). وينتهي ابن السرّاج برأيه، مؤكدا قولَ المبرد، في الإعمال على التشبيه بليس، وعلل ذلك، لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى[2].

ولم ينتهِ ابن السرّاج من المسألة؛ إذ جاء برأي أبي علي الفارسي فيها، يبسط القول في كل أركانها، بعد أن فنّد آراء من قبله، فيقول: "قال أبو علي الفارسي القول غير هذا، ولـ(إنْ) المخففة أربعة مواضع: (إن) التي تكون في الجزاء.... والثاني: أن تكون بمعنى (ما) نفيا.... والثالث: أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء، كما تدخل (ما) على إن الثقيلة فتمنعها عملها وذلك قولك: ما إن يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، ولا يكون الخبر إلا مرفوعا،.....والرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة"[3].

---

1. سورة طه، آية 63.
2. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 235.
3. المصدر نفسه، ج1، ص 236.

واستشهد ابن السرّاج على الحالة الثالثة، بقول الشاعر فروة بن مسيك:

"وما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكِنْ مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخرِينَا"[1]

فالشاهد في البيت هو إهمال (ما) لدخول (إنْ) عليها، حملا على دخول (ما) على (إنَّ) الثقيلة وكفّها عن العمل. وعليه، فأصل القاعدة: دخول (ما) الكافة على (إنّ) الثقيلة، وكفها عن العمل، أمّا القاعدة الفرعية التي حملت على الأصل، فهي إهمال عمل (إنْ) المخففة لدخول (ما) عليها حملا على الأصل.

وأورد سيبويه[2]، أيضا، الشاهد السابق على زيادة (إن) بعد (ما)، وكفها عن العمل، كما تَكُفُّ (ما) (إنَّ) عن عملها، ولم يزد المبرّد[3]، على شرح سيبويه شيئا.

وكما تخفف (إنَّ) فكذلك الأمر في (أنَّ) وتكون بأوجه مختلفة، ذكرها ابن السرّاج على التوالي بعد أن ذكر ما كان تخفيفا لـ(إنَّ)، فقال: "وأن الخفيفة تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرا....، والثاني: أن تكون في معنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير....، والثالث: أن تكون فيه زائدة مؤكدة.... والرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة.... ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز"[4]

---

1. البيت لفروة بن مسيك.الطب: العلة والسبب؛ أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الدولة عنا./ انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 236.
انظر: الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1418هـ – 1997م، ص103./ انظر: الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.عبدالحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421هـ – 2001م، ج3، ص 108./ انظر: الوحشيات وهو الحماسة الصغرى، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، علق عليه وحققه: عبدالعزيز اليمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، ط3، دار المعارف، القاهرة – 1119م، ص 27./ انظر: شرح الكافية: محمد رضيّ الدين بن حسن الإستراباذي، تحقيق: د. إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ – 1998م، ج1،ص246.
2.انظر: الكتاب، ج2، ص 305.
3.انظر: المقتضب، ج2، ص 360.
4. الأصول في النحو، ج1، ص239.

فالشارح يحمل في الحالة الرابعة (أن) المخففة على (أنّ) الثقيلة في العمل، بمفاد التفريع في القاعدة النحوية بحمل الفرع على الأصل.

وقد أوضح ابن السرّاج آلية عمل (أنْ) المخففة بما ذكره من شرح سيبويه، فقال: "لا تخففها أبدا في الكلام، وبعدها الأسماء، إلا وأنت تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم، يعني الهاء"[1].

ثمّ استشهد ابن السرّاج عليه بقول الشاعر[2]، الأعشى:

"في فتيةٍ كسُيُوف الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ"[3]

فالشاهد جيء به على إعمال (أنْ) المخففةِ عمل الثقيلة، على إضمار اسمها وهو ضمير الشأن، والأصل في القاعدة إعمال (أنّ) الثقيلة، ثم حَمْل المخففة عليها؛ أي جُعلت فرعا عليها في العمل، وهذا هو رأي سيبويه في (الكتاب) أورده ابن السرّاج ولم يعلّق عليه. وقد علّل ابن السرّاج الإضمار هنا في اسم (أنْ)، كراهة أن يجتمع على الحرف حذف، إلّا أنّ صاحب المقتضب يقدم فيه علة غير هذه العلة؛ إذ رأى أن هذه الحروف مشبهة بالأفعال، وأنها أُعمِلَت لشبهها بالفعل، ووجوب الإضمار هنا، كراهة أن يجتمع فعل على فعل "فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحذف بغير عوض، وأن يوقعوا بعدها ما لا يقع عليه لو ثقلت، وأعملت؛ لأنها بمنزلة الفعل، ولا يقع فعل على فعل"[4]. فابن السرّاج جعل الكراهة بما حمل على أصل (أنْ) وهي الحرفية، وكراهة أن تحمل عليه ما لم يكن فيه وهو مثقل، أمّا حقيقة ما قدمه صاحب المقتضب فهو أجدى ذكرا وأوضح تفكيرا، فلمّا حُملت هذه الحروف على الأفعال وجُعلت بمنزلتها في العمل، كُرِهَ الحذف دون الإضمار لكراهة دخول فعل على فعل.

---

1. الأصول في النحو ، ج1، ص 239، وانظر، الكتاب، ج2، ص137.
2. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص239.
3. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الأدب، الجماميز، ص 59. والبيت في الديوان باختلاف موطن الشاهد، وهو في بيتين:
"إمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لَنَا إنا كَذلكَ ما نَحْفى ونَنْتَعِلُ
في فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهندِ قَدْ عَلِموا أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عن ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ"
يخفى: من الخفاء، وهو المشي بلا نعل ولا خف، وأراد به الفقير، ينتعل: يلبس النعل، وأراد به الغني.
4. المقتضب، ج3، ص 9.

وقد تتبّع الباحثُ الشاهدَ السابقَ في ديوان الأعشى[1]، ليجده، في أصله، مكوّنا من بيتين، فابن السرّاج أخذ صدرَ بيتٍ ثم أكمله بعجزِ بيتٍ آخرَ. والشاهد في الديوان برواية (إنّا كذلك) ولا شاهد فيه؛ لانتفاء موطن الاستشهاد، مما يجعل حُجّةَ ابن السرّاج ضعيفة، ويُضعف معه التفريع في القاعدة.

وبعد أنْ فصّل ابن السرّاج القول في (إنْ، أنْ) المخففتين، تحدث في باب العطف على (إنّ) على المحل، وعلى اللفظ، دون أن يورد عليها شواهد من الشعر، ثم تابع حديثه في اللام التي تدخل على خبر (إنّ)، وبيّن أن أصلها لام الابتداء، وتفيد التوكيد، وبدخول (إنّ)، وهي حرف توكيد، زُحْلِقَتْ اللام إلى الخبر كراهة أن يجتمع توكيدان على التوالي، وبيّن الشارِح أن هذه اللام لا تدخل على الخبر إذا كان فعلا ماضيا، ولو دخلت، فاعلم أنها لام القسم، ثم أتبعها بمثال ليدلل على ما آل إليه، يقول: "فإن قال قائل: أراني أقول: لأقومنّ، ولتنطلقنّ، فابدأ باللام وأدخلها على الفعل، قيل له: ليست هذه اللام تلك اللام، هذه لحقتها النون وتلزمها وليست الأسماء داخلة في هذا الضرب فإذا سمعت: والله لقام زيد، فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل كان معها نون"[2]. ثمّ استشهد عليه بقول امرئ القيس:

"حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إن مِنْ حَديثٍ ولا صَالي"[3]

فالشاهد في البيت هو حذف (قد) من الفعل الماضي المقرون بلام القسم، والأصل فيه أن يقترن دخول لام القسم على الماضي ب(قد)، أمّا حذفها فهو بقصد التفريع في القاعدة النحويّة والتوسّع فيها.

---

1. انظر: ديوان الأعشى، ص 59.
2. الأصول في النحو، ج1، ص 235.
3. ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ – 2004م، ص125. والبيت في الديوان برواية: "ولا صال". حلفة فاجر: يمين فاسق/ الصالي:المُستدفئ بالنار. وانظر: الأصول، ج1، ص 235.

فأصل الكلام، هو الحديث عن(اللام) التي تدخل في خبر (إنّ) وعدم جواز دخولها على الخبر إذا كان فعلا ماضيا، أمّا إذا كان مضارعا فجاز لمحاكاته للاسم، ثم فرّع الشارح على الأصل، بدخول اللام على الماضي في القسم، وليست هي لام الابتداء كما في (إنّ)، وأوضح أن الأصل في اللام الواقعة في جواب القسم، أن تدخل على ما دل على حاضر مقرونٍ بـــ(النون)، وهذا هو أصل القاعدة، ثم فرّع على القاعدة الأصلية بقاعدة فرعية تقتضي دخول اللام على الماضي، بتقدير (قد)؛ لأن (قد) تقرّب الفعل من الماضي إلى المضارع. ثم استشهد بقول الشاعر (امرئ القيس) وموطنه (لناموا) على تقدير (لقد ناموا). ولم يورد صاحب الكتاب، وصاحب المقتضب هذا الشاهد في مصنفيهما، وقد جاء به ابن يعيش في المفصّل، مبيّنا أن هذه اللام، في أصلها هي لام ابتداء، وذلك وبعد أن أورد الشاهد ذاته"ولام جواب القسم في نحو قولك: والله لأفعلنّ. وتدخل على الماضي كقولك: والله لكَذَبَ. وقال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لها باللهِ حلفَة فاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إن مِن حَديثٍ ولا صالي

والأكثر أن تدخل عليه مع قولك والله لقد خرج، قال الشارح: اعلم أنّ أصل هذه اللام لام ابتداء وهي أحد الموجبين الذين يلتقي بهما القسم وهما اللام وإن هذه اللام تدخل عل الجملتين الاسمية والفعلية.... وإنما قلنا أصلها الابتداء لأنها تتعرى من معنى الجواب وتخلص للابتداء"[1].

فيرى ابن يعيش أن هذه اللام هي لام الابتداء في أصلها؛ لأن لام القسم تدخل على الحاضر والمستقبل، ولا تكون مع الماضي، كما أن اللام الواقعة في جواب القسم تقتضي نونا في آخرها، وهذا ما لم يوجد في الشاهد السابق، ما استدعى تقدير (قد) ليحمل على الحاضر، فتستقيم في القسم.

---

1. شرح المفصل، ابن يعيش، ج9، ص 21.
انظر: مغني اللبيب، ج1، ص 188/ انظر: خزانة الأدب، ج4، ص 221.

إلغاء عمل الظرف المقترن باللام كونه خبرا للناسخ:

ويتابع بعد ذلك ابن السرّاج الحديث في شرح (إنّ)، متناولا اقتران الخبر باللام، وأن الخبر قد يكون ظرفا فتقترن به اللام، وهذا هو الأصل، ثم فرّع على الأصل بقاعد فرعيّة تقتضي بجواز اقتران اللام بالظرف، مع إلغائه، فلا يكون خبرا، ثم يجيء الخبر بعده، يقول: "وتقول: إنّ زيدا لفيها قائما. وإن شئت ألغيت (لفيها) فقلت: إنّ زيد لفيها قائم، واللام تدخل على الظرف خبرا كان أو ملغى، مقدما على الخبر خاصة"[1]. ثمّ يستدلّ على إلغاء الظرف بقول الشاعر أبي زُبيد الطائي:

"إن أمرًا يَخُصُّني عمدًا مودته على التنائي لعندي غير مكفور"[2]

فالشاهد في البيت جيء به على إلغاء الظرف وهو (لعندي) من كونه خبر إن، على الرغم من اقتران اللام به، وجعل (غير مكفور) الخبر. والأصل في اللام أنها زُحلقت من الابتداء، إلى خبر إن، حتى لا يجتمع توكيدان على التوالي، ثم حُمِلَت على ذلك فرعا، بدخولها على الظرف بعد (إنّ)، مع إهماله، فلا يكون خبرا. وكما جاء سيبويه[3]، بالشاهد السابق، على إهمال الظرف، ولم يزد ابن السرّاج عليه شيئا، بل تكاد تحسبه طبقا له. واستشهد به الشريف الجرجاني[4] على دخول لام الابتداء فيما توسط بين اسم (إن) وخبرها، في قوله (لعندي غير مكفور).

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص 245.
3. ديوان أبي زبيد الطائي– شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، 1967م، ص 78. والبيت في الديوان برواية"إنّ امرأً خَصَّنِي". / التنائي: البعد /المكفور: هو من كفر النعمة وجحودها. الشاهد في لسان العرب، على أنه أراد (خصني بمودته) فقام بحذف الحرف ليصل الفعل، ويجوز أنه أراد (خصني لمودته إياي). انظر: لسان العرب، ج5، باب: خصص. الأصول في النحو، ج1، ص245./ انظر: شرح المفصل، ج8، ص64./ انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جمال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم والأستاذ عبدالسلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ – 1992م، ج1، ص116./ والبيت في سر صناعة الإعراب برواية: "إن امرءا" انظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشاركه في التحقيق: أحمد رشدي شحاتة عامر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1428هـ– 2007م، ج2، ص 53.
3. انظر: الكتاب، ج2، ص 134.
4. شرح أبيات المفصل، الشريف الجرجاني(ت816هـ)، ج5، ص9.

الإضمار في معموليّ الناسخ الحرفيّ:

ثم أكمل ابن السرّاج[1] شرحه في النواسخ، فتوقّفَ على تخفيف الحرف الناسج مع إضمار اسمه، مستشهدا بقول ابن صريم اليشكري:

"وَيَومًا تُوافينا بِوَجْهٍ مقسَّم كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلى وَارِقِ السلم"[2]

فالشاهد في البيت، إنما جيء به على رفع (ظبية) خبرا بعد (كأن)، مع اضمار اسمها، بسبب تخفيفها، والتقدير: كأنها ظبية. فابن السرّاج بيّنَ أنه لا يحسن مع التخفيف إلا الإضمار، وهذه قاعدة فرعية بُنِيَت على أصلٍ، فالأصل في النواسخ المشبهة بالأفعال أن تكون ثقيلة (مضعفة)، فيذكر اسمها معها ويليه الخبر، أما الفرع فيها، فهو تخفيف الناسخ وحذف الاسم على الإضمار، أمّا من الناحية الأصولية، فالأصل يقتضي الذكر، أي الإفصاح دون الإضمار، والحذف هو فرع على الأصل، كما هو الأمر في التقديم والتأخير، والحذف والزيادة.

وجاء سيبويه[3] بالشاهد السابق، في موطن الاستشهاد ذاته، وأضاف عليه، بجواز نصب"ظبية" بـــ"كأنّ" تشبيهًا لها بالفعل الناسخ، عندما يُحذف بعضه ويعمل بعضه الآخر، ومثّل عليه، بقوله: (لم يكُ زيدٌ منطلقا). ف(يك) أصلها كان، فَحُذِفَت بعض حروفها مع بقاء عملها في ما بعدها.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 246.
2. البيت لابن صريم اليشكري. الموافاة: الإتيان، والمقسم – بضم الميم وفتح القاف والسين– المحسن من القسامة وهو الحسن، يقال: فلان قسيم الوجه ومقسمه، أي: حسنه، وتعطو: تتناول. والوارق: النادر، والسلم: شجر العضاة. فهو وصف امرأة حسنة الوجه، فشبهها بظبية مخضبة، تأتي إلى الشجر كثير الأوراق فتتناول منه ما تشاء. والشاعر ياغث بن صريم اليشكري. انظر: الكامل، ص 49./ انظر: شرح السيرافي، ج4، ص 50./ انظر: المحتسب ج 1، ص 308./ انظر: ابن يعيش، 8ج، ص 83.
3. انظر: الكتاب، ج2، ص 134– 135.

وتابع ابن السرّاج، أيضا، حديثه في الإضمار، فذكر بعد الشاهد السابق، شاهدا آخر، على القاعدة ذاتها [1]، ثمّ قال: "وزعم الخليل: أن هذا يشبه قول الفرزدق"[2]. والقول للفرزدق هو:

"فَلَو كُنْتُ ضَبِّيًا عَرَفْت قَرَابَتي ولَكِنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ"[3]

فالشاهد في البيت هو إضمار اسم (لكنّ) المضعّفة ورفع(زنجيٌّ) بعدها على أنه خبر لها، وتقدير القول: لكنّه زنجيٌّ. وقد جاء الشاهد حملا على التخفيف وإضمار الاسم معه، رغم أن أصل القاعدة في الإضمار لا تكون إلا مع التخفيف. فالشارح فرّع على الحروف المشبهة بالأفعال بما أجازه من إضمار اسم الناسخ، وإن كان الناسخ ثقيلا (مضعّفًا). أمّا سيبويه[4] فيرى فيه أن النصب أجود؛ لأنه لو أراد الإضمار لخفّفَ، ولجَعَلَ المضمرَ مبتدأً في مثل هذه الحالة، فكأنه قال: لكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، إلا أنه أضمر هذا. وأخيرا، يكون الشاهد فرعا حُمِلَ على ما كان أصلا في ذاته، فجوازه يجعله فرعا، وجودة النصب، تُمَكِّنُهُ أصلا في مثل هذه الحالة.

وقد بنى ابن السرّاج على الشاهد السابق، قاعدة أخرى، بما يجب حمله على الأصل، فهو يقّدم توجيها لما يكون فيه إضمار للخبر، بما ينبغي أن يؤخذ به، مرفقا التعليق بشاهد استدل عليه بقول سيبويه: "والنصب أكثر في كلام العرب.... لأنه لو أراد الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحا ولكن طالح: وتقول: إن مالا وإن ولدا، وإن عددا، أي أن لهم مالا والذي أضمرت (لهم)"[5] واستشهد عليه بقول الأعشى:

"إنَّ مَحَلًّا وَإنَّ مُرْتَحَلًا وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذ مَضَوا مَهَلًا"[6]

---

1. الشاهد هو"وَوَجه مُشْرِقِ النّحْرِ كأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ" جيء به على إضمار اسم كأنَ، والجملة الاسمية (ثدياه حقان) في محل رفع خبر (كأنْ). انظر: لأصول في النحو، ج1،ص246.
2. الأصول في النحو، ج1، ص 247.
3. ديوان الفرزدق، شرح وتحقيق: الدكتور عمر فاروق الطبّاع، ط 1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، 1418 هـ - 1992 م، ص 695.
والبيت جاء به الشاعر هجاءً لرجل من ضبّة، وأصل كلمة المشفر في استخدامها للبعير فاستعاره للإنسان بقصد التشنيع في الخلق. انظر: مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن ثعلب(ت291هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1960م، ج1، ص 105.
4. انظر: الكتاب، ج2، ص 136.
5. الأصول في النحو، ج1، ص 247.
6. ديوان الأعشى، ص 232. والبيت في الديوان برواية: "مَا مَضَى مَهَلًا"
والمحل والمرتحل يعنيان الحلول والارتحال، ويقصد: إن لنا من الدنيا حلولا، كما لنا عنها ارتحال. وانظر: الأصول في النحو، ج1، ص 247.

فالشاهد في البيت هو جواز حذف خبر إنّ، وتقديره: (لنا) دون أن يشترط في الاسم أن يكون معرفة أو نكرة؛ أي أنّ الحذف قائم على الجواز، في التعريف وفي التنكير معا، كما أنه واقعٌ، سواء أُكُرِّرَتْ (إنّ) أم لم تُكَرَّرْ، وهو رأي سيبويه، بجواز الحذف في الخبر دون شروط في الاسم، بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون بوجوب تنكير الاسم، وما اشترطه الفراء، بتكرار (إن).[1]

والتفريع في البيت، مفاده الحذف في الخبر (إنّ)، وليس الأصل والفرع فيه متعلقان بالتخفيف والتضعيف، إنما حمل الشاهد السابق على الفرع لِمَا كان فيه من حذف؛ إذ إن الأصل في اللغة يقتضي الذِكر والحذف، وتقدير المحذوف، هما فرع على الأصل.

كما جاء المبرِّد بالشاهد السابق في المقتضب واستشهد به على حذف خبر (إنّ)، مسوّغا الحذف إلى علم السامع به "ويقول قائل: أمَا بقي لكم أحد فإنّ الناس أَلْبٌ عليكم، فتقول: إنّ زيدًا وإنّ عمرًا، أي لنا، قال الأعشى:

إنّ محلًا وإنّ مرتحلًا وإنّ في السفر إذ مضى مَهَلًا

ويروى: إذ مَضَوا. والمعرفة، والنكرة ها هنا واحد. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تَعْني بأَن تُقدِّم له خبرا، أو يجري القول على لسانه كما وصفتُ لك"[2].

لقد أوضح المبرد بما جاء عليه من شرحه، كيفية الحذف والغاية منه، بما علله من تمثيلٍ على صورة استفهام أُرفق الحذف فيه بإجابة، ما يجعله بيّنا لا يخفى على السامع، كأن تقول: من أفضلُ الطلابِ؟ فيجيب أحدهم: زيدٌ. ثم يسكت، على اعتبار أن السائل على علم بالمحذوف؛ لأن السؤال تضمّنه، فاستغنى عن إعادته بالتكرار، بالحذف والإيجاز، لعلم المخاطب به، وكذلك الخبر في النواسخ، يحذف إذا دلّ السياق عليه.

---

1. انظر: الكتاب، ج2، ص 141.
2. المقتضب، ج4، ص 130.

والمتتبع في أصول ابن السرّاج يلحظ أنه اتبع الطريقة البنائية في تقديم القواعد داخل الباب الواحد، فتراه يتحدث في باب التخفيف ثمّ يبني عليه الحذف، أو الفصل بالظرف، كما بيّنه الباحث سابقا، وهذا يحتاج من القارئ إلى نظرة شاملة للباب حتى يتمكن من فهمه، ويصل إلى الغاية منه؛ لذا فكثرة المسائل النحوية والتوجيهات اللغوية في الأصول، تجعله يَعُجُّ بالقواعد الفرعية التي تنبثق عن الأصول.

العطف على جملة الناسخ:

وقد يبدأ ابن السرّاج بشرح قاعدة نحوية[1]، وينتهي بها إلى تفريع لا يَقْتَرِب منها بشيء، ومن هذا القبيل، أنه بعد أن أنهى الشرح في الحذف في معمولي (إنّ)، تناول تقدُّم الخبر على الاسم، لاحتمال دلالة المكان، كأن تقول: إنّ بَدَلَكَ زيدًا، وتقصد ببدلك مكانك، ثم يبني عليها الفصل بين الصفة والموصوف دون أن يغلق الباب الذي هو بصدد التقديم فيه، ومنه قولك: إنّ ألفًا في دراهِمِكَ بيضًا، ففصل بين الموصوف (ألفًا)، والصفة (بيضًا) بالخبر (في دراهمك)، ومن ثم بنى عليها، الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، كقولك: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا. فعطف (عمرًا) على اسم إنّ، مع أن الأصل فيها العطف على ما يسبق، وهو الخبر (منطلقٌ)، ثم يضَيّق الشارحُ في القاعدة بتخصيصها ليمهّد الدخول في صميم موضوعه؛ إذ قدّم جملةً من القواعد ليصل إلى تجويز العطف على اسم إنّ، رغم توسط الخبر بين المتعاطفات، كقولك: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا، فتعطف على زيد وتستغني بخبر الأول، إذا كان الثاني في مثل حاله. ثم جاء ابن السرّاج بشاهدٍ شعريّ، للعطف على الاسم دون الخبر، لرؤبة بن العجاج في قوله:[2]

"إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ وَالخَرِيفا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ وَالصُيُوفا"[3]

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 249 – 250.
2. الأصول في النحو، ج1، ص 250.
3. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسّي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ، ص 179.

الجود: المطر الغزير، مدح الشاعر عبد الله السفّاح، وأراد بالربيع والخريف والصيف أمطارهن.

فالشاهد في البيت هو العطف على إنّ ومعموليها، وموضعه (والصيوفا)، مع استغناء الجملة المعطوفة بخبر الأول(يدا)؛ لأنّ الثاني في معناه، فيكون التقدير:(وإنّ الصيوفَ يدا أبي العباسِ). ولمّا كان التجويز في القاعدة النحويّة قائما على التوسّع فيها، فالتوسّع فرعٌ؛ لأنّ الأصل يقتضي العطف مع ذكر الخبر دون حذفه، وعلاوة على ذلك، فالحذفُ بعضُ الذِّكرِ، فيكون البيت شاهدا على التفريع في القاعدة النحويّة.

كما جاء سيبويه[1] بالشاهد السابق – أيضا– في باب (ما يكون محمولًا على إنّ)، ويرى أن العطف فيه نظيره العطف في قولك: إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، فيُحمل (عمروٌ) على الابتداء أو على اسم مضمر، وهذان الوجهان أحدهما حسن والآخر ضعيف. أمّا الحسن فأن يكون محمولًا على الابتداء؛ لأنّ أصل الجملة (زيدٌ ظريفٌ)، فَرُفِعَ عمرٌو، حملًا على أصل (زيد) وهو الابتداء، قبل دخول (إنّ) على الجملة، أمّا الوجه الآخر –وهو ضعيف– فأن تحملها على إضمار اسم في (ظريفٌ) على تقدير (إنّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو). ثم جوّز سيبويه حمل الكلام على الأول: كأن تقول: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا. ثم أتبع هذه الحالة بالبيت الذي استشهد به ابن السراج، وإن كان ابن السرّاج يعتمد (كتاب سيبويه) في كثير من شروحه، التي تصل أحيانًا إلى درجة المطابقة، غير أنّ اختلافًا هنا في طريقة التقديم للقاعدة والحمل عليها بالتفريع، ولم يزدْ المبرّد[2] على هذا، سوى أن حمل (لكنّ) الثقيلة على (إنّ)، وقد ذكره سيبويه، ولم يوجَد عند ابن السرّاج.

والمتأمل في الأصول لابن السرّاج، يلحظ أنه كثيرا ما كان يأتي على أقوال سيبويه فيوردها، ويوجه القاعدة النحويّة بتوجيهه لها دون أن يبدي رأيا فيها، على نحوٍ يؤكّد اعتماده (الكتاب) مصدرًا ينقل عنه تارة، ويستنبط منه أحكامه تارة أخرى. ومن ذلك أنه ذكر رأي

1. انظر: الكتاب، ج2، 144.
2. انظر: المقتضب، ج4، ص 111.

سيبويه[1] في توجيه العطف على المضمر لسبقه بنفي، كأن تقول: لستُ قائمًا ولا قاعدٍ، على إضمار حرف الجر الباء في (قائمًا)، مع إعماله، واستشهد ابن السرّاج على العطف بالإضمار بقول زهير:

"بَدَا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كَانَ جَائِيَا"[2]

فالشاهد في البيت هو إضمار الباء الجارّة في العطف، مع إعمالها، وموطنه (ولا سابقٍ) بتقدير: (ولا بسابقٍ)، بعطفها على (مدركَ)، على إضمار دخول الباء عليه. والأصل في اللغة يقتضي العطف على ما صُرّح به، أما العطف على مضمر مع إعماله، فهذا من باب حمل الفرع على الأصل، فيكون فَرعا عليها، ولا يعدُّ خروجًا على الأصل بالنقيض؛ لأن الخروج يقتضي المخالفة، والتفريع قائم على التجويز والتوسع في القاعدة.

كما ذكر صاحب المقتضب الشاهد السابق وعلّق عليه بأنّ ما حملهم على الجر في (سابقٍ) أنّ الأول قد تدخله الباء (مدرك)، فجرّوا المعطوف وكأنهم أثبتوا الباء في المعطوف عليه "فإنما جروا هذا لأنّ الأول قد تدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا ما قبله فعلى هذا توهموا هذا"[3]. فالمبرد يسوّغ الحمل على العطف بالجر، على التوهم بوجوده، وهذا؛ لأنّ الاقتران بالباء ليس واجبا، وشبّهه بما يُحمل من الأفعال المضارعة على الجزم.

---

1. انظر: الكتاب، ج2، ص 155./ انظر: الأصول، ج1، ص 252 – 253.
2. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّم له: الأستاذ علي حسن فاعور، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1408 هـ – 1988 م، ص 140. والبيت في الديوان برواية: "ولا سابقًا" في الأصول (مدركٌ) والأصل في كلمة (مدركٌ) أن تكون منصوبة لأنها خبر (ليس) فتقول: مدركَ وكذلك وردت بالنصب في ديوان الشاعر. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص53
3. المقتضب، ج2، ص 338.

ثمّ عقّب ابن السرّاج بعد أن ذكر الشاهد السابق بقوله: "وأما قولهم: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ فقال: والصابئون بعد ما مضى الخبر"[1]، فهو يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾[2] برفع (الصابئون) على الابتداء بالتقديم والتأخير، فيكون التقدير: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله فلا خوف عليهم....والصابئون كذلك) واستشهد عليه، بقول الشاعر:

"وَإِلَّا فَاعْلَمُوا {أَنَّا} وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاق"[3]

فالشاهد في البيت هو رفع (بغاة) على التقديم والتأخير، والمراد في التأويل: أنَّا بغاة، وأنتم كذلك، فرفع (أنتم) على الابتداء وخبره محذوف لعلم السامع به، والذي سوّغ الحذفَ في الثاني دلالةُ الأول عليه. والبيت في (الكتاب) ذكره سيبويه[4]، على أنَّ الشاهد فيه وقوع الضمير المنفصل (أنتم) والذي محله الرفع، بين معمولي الناسخ (إنّ)؛ إذ وقع بين اسمها (الضمير المتصل) وخبرها (بغاة) بالعطف، بتقدير الجملة لا المفرد؛ أي (وأنتم بغاة) معطوفة على جملة (أنَّا بغاة). وإن كان شرح ابن السرّاج معتمدا على (الكتاب)، فهو في الأصول مبوَّب ومقنَّن؛ يوضح فيه الشارح ويبسّط في الشاهد وموطنه على نحو يجعل منه أكثر وضوحا، وأقرب إلى التصور الذهني منه لدى القارئ في شرح سيبويه في الكتاب.

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص53.
2. سورة المائدة، آية 69.
3. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه: الدكتور عزت حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1379 هـ – 1960 م، ص 165. بغاة: أي متعادون يبغي بعضنا على بعض، جمع باغٍ، وهو في الأصل الظالم الذي يتجاوز الحد / الشقاق: الخلاف والتعادي.الأصل في (أنَا) أن تكون (أنَّا) وهكذا وردت في الديوان (أنَّا).
4. انظر: الكتاب، ج2، ص 156.

وتحدّث ابن السرّاج[1] عن الفصل بين(إنّ) واسمها بالظرف، ومجيء اسمها على الإفراد، كأن تقول: إنّ بك واقفًا أخوك، أو على التثنية، كقولك: إنّ بك واقفين أخواك، وجوازه عند أصحاب المذاهب، أما إذا نزعت الظرف وتَلَا (إنّ) (واقفا) فلم يجز توحيده عند الكوفيين، وصار اسمًا لا يفصل بينه وبين عمله بخبر (إن)، كقولك: إنّ قائمين الزيدان، وما يجري على الإفراد والتثنية فهو جارٍ على الجمع، فتقول: إنّ قائمينَ الزيدون، وقد أجاز البصريون ما أجازه الكوفيون في ما تَّقدم ذِكرُه. وقد أجاز الفرّاء[2]: (إنّ هذا وزيد قائمان)، و(إنّ الذي عندك وزيدٌ قائمان) و(إنك وزيد قائمان)، ولا يكون هذا إلا إذا كان اسم (إنّ) من الأسماء التي لا يظهر فيها الإعراب، وعلى هذا جاء ابن السرّاج بشاهد استدل به في تفريع هذه القاعدة، بقول الشاعر:

"ومَنْ يكُ أمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإنَّني وَقَيَّارٌ بها لَغَريبُ"[3]

فالشاهد في البيت هو رفع (قيّارٌ) على أنه مبتدأ، ولم يُنصب بالواو عطفا على اسم (إنّ) الذي هو الضمير المتصل الياء في(إنَّني). فيكون مبتدأ لخبر محذوف، وتقديره: (وقيّارٌ كذلك لغريبٌ)، وقد توسطت هذه الجملة بين اسم إنّ وخبرها، وهذا من عطف الجملة على الجملة، ولك أن تنصب (قيّارًا) بالعطف على اسم إنّ، فيكون من باب عطف المفرد على المفرد. وكما ذكر ابن السرّاج[4] أنّ الشاهد يستشهد به، كذلك، على جواز تثنية الخبر مع الإفراد، كأنْ قال: (لَغَرِيبانِ). ويشترط في اسم (إنّ)، في مثل هذه الحالة، أن يكون من المباني، حيث لا تظهر فيه الحركة الإعرابية، كالضمائر والأسماء الموصولة.... الخ.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 257.
2. معاني القرآن، الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت207هـ)، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م، ج1، ص311.
3. البيت لضابئ بن الحارث البرجمي، قيّار: اسم فرس الشاعر، وقيل: اسم غلامه، والبيت من أبيات قالها في سجنه بالمدينة في عهد عثمان وذلك لقذفه المحصنات. انظر: الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي(ت216هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976م، ص184. / انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ، ص 94. / انظر: خزانة الأدب، ج9، ص326./ انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 257.
4. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 257.

استشهد سيبويه، أيضا، بالشاهد السابق[1] في الموطن ذاته، برفع (قيّار) على الابتداء، وبجواز عطفه على اسم (إنّ) بالنصب. وأخيرا، فالشاهد يتضمن تفريعا في القاعدة النحويّة؛ إذ إنّ الأصل فيها أن يُعطف (قيّار)على اسم إنّ بالنصب، أمّا مجيئه مرفوعا فهو خروج على الأصل بالتوسّع في القاعدة، بتجويز الرفع على الابتداء، ليصبح العطف عطفَ جملةٍ على جملة، بعد أن كان مفردا على مفردٍ.

دخول اللام المزحلقة على خبر إنْ المخففة:

وفي شرح ابن السرّاج على أحكام (إنّ وأنّ) وتخفيفهما، يرى أنّ (إنْ) المخففة تعمل عمل (إنّ) المشددة في كل حالاتها، إلا أنها لا تعمل في الضمائر بخلاف المشددة، كأن تقول: إنّك واقف، فهذه الجملة تمتنع مع المخففة، وقد قدّم ابن السرّاج شاهدًا على دخول اللام على خبرها، بقول الشاعر[2]:

"فقلت: إن القومَ الذي أنَا منْهُم لأهلُ مَقَامَاتٍ وشَاءٍ وجامِلِ"[3]

فالشاهد في البيت هو إعمال (إنْ) المخففة، ودخول اللام المزحلقة على خبرها، وهذا من باب حمل الفرع على الأصل؛ فالأصل في اللام الدخول على خبر (إنّ) الثقيلة، ثم فُرِّعَ عليها بدخولها على المخففة دخولا واجبا، حتى لا تختلط ب(إنْ) النافية، فيقول أحدهم: (إنْ القومُ الذي أنَا منْهُم لأهلُ مَقَامَاتٍ) فيرفع (القوم) على الابتداء، و(أهل) خبرا للمبتدا، فيجعل (إنْ) نافية غير عاملة. والشاهد قد أورده غير عالم في مصنفاتهم[4]، بقيام (إنْ) المخففة مقام (إنّ) المشددة في حالاتها جميعها، وإعمالها مخففة، دون إعمالها مع الضمير المتصل.

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 8.
2. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 260.
3. لم يعثر للشاهد على قائل في كتب النحو والترجمة. انظر الأصول في النحو، ج1، ص260 / انظر: الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1413هـ -1993م، ص47/ انظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد(ت321هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1978م، ص 72.
4. انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، ط1، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1418هـ- 1998م، ص583. / انظر: الأشباه والنظائر في النحو، أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ(ت911هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ- 1985م، ج2، ص61.

وكما يُستشهَد في البيت السابق على الشذوذ بالخروج على القياس بمجيء الاسم الموصول (الذي) مفردا، والأصل فيه الجمع (الذين)؛ لمناسبة ما قبله (القوم)، لكن الشاعر أفرده حملا على اللفظ في اسم الجمع (القوم)[1].

ولم ينسب ابن السرّاج الشاهد لقائلٍ، وليس له ترجمة في كتب النحو، فهو من الشواهد المجهولة القائل[2]، ما يجعل الاستشهاد به ضعيفا، لا يُعَوّل في التفريع قياسا عليه، كما يُفْصِحُ بأن صاحب الأصول كان يستشهد بالأبيات المجهولة والشاذّة، في بناء قواعده وفي التفريع عليها.

مسائل في هذا الباب (إنّ وأخواتها): كسر همزة (إنّ) وفتحها

تفريع القاعدة النحويّة في باب (كسر همزة (إنّ) وفتحها):

لقد تحدث ابن السرّاج في (إنّ) وأخواتها في كل ما يعتضدها من قواعد أصلية وفرعية، وكثيرا ما كان يُدَلِّل ويستشهد بأقوال سيبويه، وبعض أقوال الخليل، إلى أنْ أتمّ بابها، ثم أتبعه بِبَابٍ خاصٍ في مواضع كسر همزة إنّ وفتحها.

فالأصل في توجيهات القواعد النحويّة أن يقتضيها الثبات، وعدم التحوّل في القاعدة، فالوجوب يعني الأصل، والجواز معناه الفرع، وما كان بوجوب الكسر دون الفتح، هو أقرب إلى الأصل، لامتناع حمل الفتح عليه، وما استوجب الفتح دون الكسر، فحاله حال الأصل تمامًا.

ولم يكن ابن السرّاج ليستشهد بالشواهد الشعرية على ما كان أصلًا ثابتًا، فهو يكتفي بثبات وروده عند العرب، وهذا وحده دليل، أمّا ما كان خارجًا على الأصل بالتفريع، أي؛ التوسع في القاعدة، فمردُّهُ بِبَيان علة عدم المجيء على الأصل، فيوثّقه بالشاهد الشعريّ، كما بيّنه الباحث في القواعد الفرعيّة السابقة.

---

1. انظر: الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السرّاج، رسالة جامعية للطالب: محمد أحمد عبدالله المسيعدين، قدّمها لنيل درجة الماجستير، في جامعة مؤتة، إشراف: د.محمد أمين روابدة، 2009م، ص 39.
2. المصدر نفسه، ص 39.

وكل موضع يصلح للابتداء والفعل، تكسر فيه همزة (إنّ) يقول ابن السرّاج: "ألف إنّ تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعا وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز لأنها إنما تشبه فعلًا داخلًا على جملة"[1].

كما عرض ابن السرّاج[2] للمواضع التي توجب الكسر، والأُخرى التي توجب الفتح في (إنّ)، وبما أن كثيرًا من القواعد لا تخلو من التفريع، فلم تَخْلُ هذه المسألة من التفريع أيضًا. فذكر ابن السرّاج (إنّ) التي تقع بعد حتى، وتكون (حتى) فيه معلقة ولا تعمل في إنّ، ومن ذلك: انطلق الناس حتى إنّ عمرًا لمنطلقٌ. ورأى سيبويه أنه مُحال[3] أن تقع (أنّ) مفتوحة في هذا الموضع، وذلك؛ لأن (أنّ) وصلتها بمنزلة الإطلاق، ومثله إذا قلت: مررتُ فإذا إنّهُ يقول ذاك. ثم استشهد ابن السرّاج على الكسر في همزة (إنّ) على نيّة وقوع الجملة الاسمية بعد إذا، بقول الشاعر:

"وكنتُ أُرى زيدًا – كَما قيل – سيدًا إذا إنه عَبدُ القَفَا واللُّهَازِمِ"[4]

فالشاهد في البيت هو كسر همزة (إنّ) على التفريع في القاعدة، وذلك بنيّة تحقق الجملة الاسمية بعد إذا الفجائية، بتقدير (إذا هو عبد القفا)، والأصل يقتضي معه تحقق الجملة، صراحةً، دون التقدير فيها. كما أورد سيبويه الشاهد، ولم يقتصر فيه على كسر همزة إنّ، فحمل معها التفريع بجواز الفتح في الهمزة، فقال: "فحال إذا ها هنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت إنَّها هنا لأنك هذا المعنى أردتَ، كما أردتَ في حتى { معنى حتى } هو منطلقٌ. ولو قلت: مررتُ فإذا أنَّهُ عبدٌ، تريد مررتُ به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررتُ فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أنّ في هذا الموضع جاز"[5].

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص 262.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 262–265.
3. انظر: الكتاب، ج3، ص 142.
4. هذا البيت مجهول القائل، وهو من أبيات سيبويه الخمسين المجهولة القائل، بعد أن عدت إلى (الكتاب) ذاته، ومعنى البيت، كنت أظن زيدًا سيدًا شريفًا كما قيل فيه، فبدا أنه لئيم، ومراد قوله: عبد القفا واللهازم، أي: إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته ولؤمه، لأن القفا: موضع الصفع، واللهزمة: موضع الكسر، وهي بضيعة في أسفل الحنك الأسفل.

انظر: شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني(ت384هـ)، تحقيق ودراسة: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعوديّة، 1414هـ،ج2، ص35/ انظر: الخصائص 2ج، ص269 / انظر: شرح المفصّل، ج 8،ص68/ انظر: الكتاب،ج3،ص144./ انظر:الأصول في النحو، ج1، ص265. .
5. الكتاب، ج3، ص 142.

فسيبويه جعل الشاهد السابق في موطنين؛ الأول: كسر همزة (إنّ) بعد إذا، على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، بتقدير جملة اسمية، ثم حمل عليه بالتفريع، جواز فتح همزة (إنّ) وهذا من باب تأويل المصدر (العبوديّة) على الابتداء وبذا يكون الإخبار محذوفا تقديره (شأنه)، فتصبح الجملة (فإذا العبودية شأنه). والشاهد كذلك، في (المقتضب) [1]، أراد به صاحبه، ما حكاه سيبويه، ومعنى قوله أن من جعل (إذا) على سبيل الظرفية جعلت خبرًا للمبتدأ، ومن أراد بها حرفًا، قدّر الخبر بـــ (حاصلة).

ومجمل القول في الشاهد السابق، أن ابن السرّاج جاء بذكر (إذا) حملًا على الأصل، بنيّة تحقق الجملة الاسمية بعد إذا الفجائية، وقد حمل القاعدة الفرعية، بدايةً، على (حتى)، في وجوب كسر الهمزة، وأصل القاعدة التي كان بصددها هي (حتى)، ثمّ أوجب في الألف ما أوجبه معها، ليبني على الأصل بـــ(حتى) فرعا بـــ(إذا) في المسألة، وكان قد زاد سيبويه والمبرد –وهما أسبق منه زمنًا– جوازَ الفتح في الهمزة، علاوة على الكسر فيها.

وبعد أن تحدّث ابن السرّاج في كسر همزة (إنّ)[2]، تابع الحديث لينتقل إلى فتح الهمزة فيها، وحددها بأنها تكون مع ما بعدها مصدرًا، كأن تقول: علمتُ أنك منطلقٌ، تعني: علمتُ انطلاقك، كما تقع (أنّ) بعد (لو) مفتوحة وجوبًا، لامتناع كسرها بعد (لو)؛ لأن (إنّ) لا تقع بعد حروف الجزاء، وذلك أن (إنّ) شبهت بالفعل في اللفظ والعمل لا في المعنى، ومجيء (أنّ) مفتوحة بعد لو يكون في ضربين؛ إذ إنّ (لو) يتبعها فعل. وعليه، يكون الضرب الأول: أنّ المصدر يجري مجرى الفعل، وهذا يتفق مع (لو) بأنّ (أنّ) وما بعدها مصدر، والآخر: أنّ الأسماء بعد (لو) على تقديم الفعل الذي بعدها، فقد تبعها على الحال، وإن كان ذلك مناسبة لما بعدها، ولذلك تَلَتْهَا (أنّ) لأنها اسمٌ، وامتنعت (إنّ) لأنها حرفٌ، والحروف لا تَلي (لو)، ثم حمل عليها ابن السرّاج شاهدًا، خرج فيه عن أصل القاعدة والمسألة، في مواضع همزة (إنّ) وفرّع

1. انظر: المقتضب، ج2، ص 350.
2. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 267 – 268.

عليها بفتح الهمزة، ثم أتبعها فرعًا خرج به عن الأصل وحمله على أصل الباب، وهو مجيء الاسم بعد (لو)، وحقّها أن يتبعها الفعل، ولا يريد بالاسم (أنّ) ومعموليها، ومنه قول جرير:

"لَوْ غَيْرُكُم عَلَقَ الزُّبيرُ بِحبْلِه أدى الجِوَارَ إلى بني العَوّامِ"[1]

فالشاهد في البيت هو مجيء الاسم (غيركم) بعد (لو) على التفريع في القاعدة، والأصل في (لو) أن يتبعها الفعل، إلا أن تجويز مجيء الاسم مقرونٌ بتأويل الاسم قبله، وموطنه (لو غيركم علَقَ)، وتقدير الأصل فيه: (لو علَقَ غيركم).

وقد جعل صاحب المقتضب[2] مجيء الاسم بعد (لو) على إضمار فعل بعدها يكون دالًّا عليه الفعل الذي يلي الاسم، واستشهد بالشاهد السابق على مجيء (غير) في موضع النصب، وذلك بفعل مضمر يفسره ما بعده. فيكون ابن السرّاج قد أورد (غير) بالرفع، في حين خالفه صاحب المقتضب – وهو أسبق منه – بأن أوردها نصبًا.

ثمّ انتقل ابن السرّاج[3] في الباب ذاته إلى المواضع التي تقع فيها(إنّ وأنّ)، بما جُوِّزَ فيه الفتح والكسر معًا، فتقول: (لبيك إنّ الحمدَ والنعمةَ لك)، ولك أن تقول: (أنّ الحمدَ) ثم استشهد بشاهد شعري، على التفريع في القاعدة النحوية بالتجويز في الكسر والفتح، بقول ابن الإطنابة:

"أبْلِغِ الحارثَ بن ظَالم المو عِدِ والناذرَ النذورِ عليّا

أنما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تقتُل يقظانَ ذا ســـلاحٍ كميا"[4]

فالشاهد في البيتين هو فتح همزة (إنما) بحملها على (أبلغ)، مع جواز كسرها، بالتفريع في القاعدة، حملًا على الابتداء. والبيتان مرتبطان من حيث المعنى، وفتح الهمزة يستوجب الصلة بينهما؛ لأن الفعل (أبلغ) أخذ مفعوله الأول (الحارث) وتكون (أنما)، وما بعدها، مفعولًا ثانيًا،

---

1. ديوان جرير، شرح: د. يوسف عبيد، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1413 هـ – 1992 م، ص 695.
والبيت لجرير، والخطاب فيه للفرزدق وقومه، يعيرهم بقتل ابن جرموز للزبير وهو في جوارهم.
2. انظر: المقتضب، ج3، ص 78.
3. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 272.
4. البيتان لعمرو بن الإطنابة. وجّه الشاعر البيتين للحارث بن ظالم المري، الذي كان يتوعده بالقتل، لا وبـل نذر دمه إذا حظي به، ثم شهّرَ به أنه يقدم على قتل النيام؛ لأنه قتل خالد بن جعفـر. الكمـي: الشـجاع. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 272 / انظر: شـرح الكتـاب، ج4، ص 23 / انظـر: المفصـل للزمخشري، ص 465 / انظر: شرح المفصل، ج8، ص 56.

فتستدعي فتح الهمزة. أمّا الوجه الآخر، وهو كسر همزة (إنما)، فهذا على الابتداء، والابتداء يستدعي الكسر، وقد نسب ابن السرّاج[1] التفريع بالكسر في الهمزة إلى الخليل.

كما جاء سيبويه على البيتين السابقين[2] في باب (إنما وأنما) على أن مواضع (أنّ) تصلح لـ (أنما)، وأن ما أبتدئ بعدها صلة، وهي لا تعمل في ما بعدها؛ أي (أنّما)، كما هو الحال في (الذي) التي لا تكون عاملة في ما بعدها. واستشهد عليهما بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾[3] ثم استشهد في البيتين على حمل (أنما) على (أبلغ)، وذلك بجريهما مجرى (أنّ)؛ لأن (ما) صلة فيها، فلا تغيرها عن جواز الفتح والكسر. وإنْ كان سيبويه من المتقدمين على ابن السرّاج، فهذا ابن يعيش، وهو من المتأخرين، يذكر الشاهد[4]، مبينًا أن (أنما) لا تكون في هذا الشاهد إلا مفتوحةً، لأنها موضع المفعول الثاني لـ(أبلغ)، على أن المراد (أبلغه هذا القول)، ثم يفرق ابن يعيش بين (أن) و(أنما)، فكلتاهما تُشَكِّلُ مصدرًا مع ما بعدها، إلا أن الأولى عاملة، والأخرى غير عاملة في ما بعدها؛ لأن (ما) كفتها عن العمل.

ولا شك أن الشاهد السابق لم يخرج عند النحاة عن الموطن الاستشهاد ذاته، وإن كان كل منهم قد تناوله بطريقة تختلف عن الآخر، غير أن المضمون عندهم يلتقي بحمل (أنما) على (أنّ) في أصله، ومن ثم جواز الفتح والكسر في همزة (أنما).

والمتتبع في منهج ابن السرّاج في أصوله، يلحظ أنه يفرد القضايا التي تحتمل التجويز والتوّسع في القاعدة، بـ(مسائل في هذا الباب)؛ أي الباب الذي هو في صدده.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 272.
2. انظر: الكتاب، ج3، ص 128.
3. سورة الكهف، آية 110.
4. انظر، شرح المفصل، ج8، ص 56.

ولقد توقف ابن السرّاج[1] عند مواضع همزة (إنّ) مطولًا، وأشبعها ذِكرًا، كما أفرد فيها مسائلَ خاصة، وَسَمَها بـــ(مسائل في فتح ألف إن وكسرها) وفي هذه المسائل ذكر ما جاز معه الكسر والفتح، ثم جاء بلفظة (حقًا) فحملها على الظرفية، على أن تكون مسبوقة باستفهام، ما استدعى وجوب فتح ألف (أن) بعدها، واستشهد عليها بقول الشاعر:

"أحَقًّا أن جيرَتَنَا استقَلُّوا فنيَّتُنا ونيتهم فَرِقُ"[2]

فالشاهد في البيت هو مجيء (حقًا) بمعنى الظرفية، وهي خبر أن، مما استوجب معه فتح همزة (أنّ). أمّا امتناع الكسر في الهمزة، فهو آتٍ من عدم جواز تَقدُّم خبر (إنّ) عليها، إذا كان ظرفًا.

والشاهد السابق في (الكتاب)- أيضًا- في الموطن ذاته[3]، ذَكَرَ فيه صاحبه، أن (حقًا) نُصِبَت على الظرف، وفُتِحَت (أنّ)؛ لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، وهذا يكون على تأويل: أفي حقٍ استقلالُ جيرانِنَا. ثم امتنع كسر ألف (إنّ) معها؛ لأن الظرف لا يتقدم على (إنّ) المكسورة؛ لانقطاعها عما قبلها.

إنّ الأصل في الأسماء الإعراب، غير أنّ إضافتها إلى غير المتمكن من الأسماء يخرجها من دائرة الإعراب إلى البناء، ومن هذه الأسماء (غير، مثل، دون)[4]، ومثاله، قوله تعالى﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾[5].

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص 273.
2. البيت للعبدي، وقد نسب إلى المفضل السكري من عبد القيس واسمه عياض بن معشر بن سمي.
انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 273 /انظر: المغني، ج1، ص 56 / انظر: همع الهوامـــع، ج2، ص 71/
انظر: المقاصد النحوية، ج2، ص 235 ونسبه إلى رجل من عبد القيس.
ومعنى البيت: أحقًا أنهم ارتحلوا، فإن وجهتنا ووجهتهم مفترقان.
3. انظر: الكتاب، ج3، ص 236.
4. انظر: شرح المفصل، 8 / 135.
5. سورة الذاريات، آية: 23.

فذكر سيبويه[1] أنّ (مثل) بنيت لإضافتها إلى غير متمكن، وهو قوله: (إنكم)، وأجاز أن تبقيها على أصلها. وعليه، فأصل القاعدة يقتضي الإعراب، وما أقيم فرعًا عليها، هو أن تصير هذه الأسماء من المبنيات، وهذا ما جاء به ابن السرّاج[2] في أصوله، ثمّ استشهد على القاعدة، بقول الشاعر:

"لم يَمْنَعِ الشّربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ"[3]

فالشاهد في البيت هو بناء (غير) على التفريع في القاعدة النحويّة؛ لإضافتها إلى غير المتمكن، والشاهد في (الكتاب)[4] ذكره سيبويه على بناء (غير) على الفتح وذلك لإضافتها إلى غير المتمكن، وإن كانت في موضع رفع؛ لأنّ (أن) حرف توصّل بالفعل، وقد تأولت مصدرًا صريحًا مع ما بعدها، فدلّت على المصدر وقامت مقامه في المعنى، وعندما أضيفت إليها (غير) بملازمتها الإضافة، بُنيت عليها، كما أجاز فيها سيبويه الإعراب، وهو الأصل.

وما ينطبق على (غير) ينطبق على مثيلاتها من الأسماء المبهمات، كـ(مثل، دون) وغيرهما، والبناء في مثل هذه المبهمات لا يخرج عن كون المضاف إليه غير متمكن، ولو أنّ الإضافة حصلت لمتمكن، لَمَا وقع فيها البناء، وذلك بمجيئها على الأصل الذي وُضِعَتْ له وهو الإعراب.

فقد تدخل الكاف المقرونة بـ (ما) الزائدة على (أنّ) فتعمل فيها (الكاف) دون (ما) لأنّ (ما) زائدة، وإنما جيء بها كراهة أن يصبح لفظها مثل (كأنّ) التي للتشبيه. وقد توقّف ابن السرّاج عند هذه القاعدة، وأجاز معها إسقاط (ما) في الشعر للضرورة، قال: "ولو جاءت ما مسقطة من الكاف في الشعر جاز. قال النابغة الجعدي"[5] والقول للنابغة هو:

"قُرُومٌ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِه كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فَيُقْتَلا"[6]

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 270.
2. الأصول في النحو، ج1، ص 276.
3. ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت، جمع وتحقيق: دكتور حسن محمد باجودة، القاهرة، 1973م، ص85.
4. انظر: الكتاب، ج1، ص 69.
5. الأصول في النحو، ج1، ص 278.
6. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، ط 1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1998 م، ص 136. والبيت في الديوان برواية: "يؤخذ"بضم آخره.

فالشاهد في البيت هو إسقاط (ما) الزائدة بعد الكاف عند اتصال الكاف ب(أن)، وموضعه (كأنْ) على التفريع في القاعدة، والأصل في القاعدة ذِكر (ما)، فيكون تقدير القول: (كما أنّه يؤخذ المرء)، ولا يكون مثل هذا التفريع إلا ضرورة في الشعر. كما استشهد به سيبويه [1] على حذف (ما) مسقطة من قوله: (كأن يؤخذ المرء)، على تقدير: كما أنه يؤخذ، وقد عدَّ أبو عثمان أن (أن) في البيت هي الناصبة للمضارع، بدليل نصبها (تؤخذَ)، ثم حُملت (فيقتلا) بالنصب عليها[2]. غير أن الفعل (تؤخذ) ورد في ديوان الشاعر مرفوعا[3]، مما يفنّد معه رأي أبي عثمان، ويقوّي مذهب ابن السرّاج وغيره.

وأخيرا، يغلق ابن السرّاج باب النواسخ الحرْفية بعد أن أتم فيها الكلام، مبينا أصولها وفروعها، وما يتصل فيها من وجوبٍ ومنعٍ وجواز، ولم يكن ابن السرّاج مُنَظِّرًا بقدر ما كان معلّمًا، يأتي بأصول القاعدة ويمثّل عليها، وإذا ما حُملت القاعدة على فروع، يأتي بها على نحوٍ منطقيّ، مقرونةً بشواهدَ مُبَرهِنةٍ، حُجَّةً في ما ذهب إليه، فيعلل سبب الخروج على القاعدة، ويبين موضع التأويل فيها إن وجد.

فابن السرّاج أوضح في بداية مؤلفه أنّ منهجه تعليميّ، وهو ما تجده حاضرًا بارزًا في هذا الفصل، ومنه"العلل التعليمية"، بما كان يوثقه من أقوال الخليل وسيبويه، وآرائهم في المسائل؛ إذ كان يذكر المسألة على صورة سؤال وجواب، ثمَّ يقدمها بشواهد مُبَيِّنَة تصير إليها القاعدة. فهو واضح التأثر بالبصريين، إذ كان يعبر عنهم، أحيانا، بـــ(أصحابنا)، بينما يعبر عن الكوفيين بلفظهم.

---

1. انظر: الكتاب، ج3، ص 141.
2. انظر: الأصول الأصول في النحو، ج1، ص 278.
كنّاه ابن السرّاج بأبي عثمان. ونسب له الرأي بجعل أن ناصبة للمضارع.
3. انظر: ديوان النابغة الجعدي، ص136.

ومن اللافت للنظر أنّ ابن السرّاج لم يفرّع في المرفوعات على القواعد الأصلية، بشواهد شعرية، إلا بشاهد واحد في خبر المبتدأ، فهو وإن فرّع اكتفى بالآي القرآني والأمثلة المصطنعة، ولعلّ هذا راجع إلى التفريع البدهي المستساغ لدى القارئ، بما يقبله العقل، فلا يحتاج إلى توثيق وبرهنة، مما استدعى معه أن يقوم الفصل على النواسخ الفعلية والحرفية، في معظمه.

ويُستنتج من خلال ما قدّمه الباحث في التفريع، أن ابن السرّاج كان حريصا على التوسّع في القاعدة والتفصيل فيها، مع الإسهاب في التمثيل عليها، بما يجعلها سهلة الفهم، واضحة الحدود، كما كان يجيء بالشواهد الشعريّة –في الأعم الغالب– في توجيه القواعد الفرعية، فلا تكاد تَخلو قاعدة فرعية من الاستشهاد بالشعر في أصول ابن السرّاج، كما بدا ابن السرّاج صاحب رأي متفرد، في بعض المسائل، فلا يكتفي بالأخذ عن السابقين، فتجده يناقش الآراء ويوافق بعضها، ويخالف ما لم يتفق وتوجيهه النحوي.

وما يؤخذ على ابن السرّاج في توجيه القواعد الفرعية من خلال الشواهد الشعرية، أنه كان يعول، أحيانا، على الشاهد الشاذ، بما يخالف القياس، في توجيه القاعدة النحويّة الفرعية، كما فعل في (أحكام إنّ وأنّ وتخفيفهما)، وأحيانا أخرى، كان يعول على شاهد الضرورة الشعرية في التفريع، كما فعل في (إسقاط ما بعد الكاف)، وكذلك الشواهد الشعرية المجهولة القائل، وهو ما تجده في (كسر همزة إن). وهذه المآخذ جميعها تضعف القاعدة النحوية لضعف الدليل (الشاهد).

الفصل الثاني

المنصوبات

يتمثّل أصل المنصوبات في اللغة العربية بـــ: المفاعيل، وأشباه المفاعيل: التمييز، والاستثناء، والحال.

وقد أفرد ابن السراج"المنصوبات"في باب وسمه بـــ (باب المنصوبات من الأسماء). وقد جعل الأسماء المنصوبة على ضربين فيقول: "الأسماء المنصوبة تنقسم على ضربين: فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب. والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تمّا بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاها لصلح أن يضاف إليه فهو نصب"[1].

كما جاء ابن السرّاج[2] على تقسيم المنصوبات على ضربين، بما يجعلها واضحة لدى القارئ، سهلة الأخذ، لا يختلط لديه المنصوب بما حُمِلَ عليه، فجعل الضرب الأول للعام الواضح، وهو على قسمين: الأول: يقصد به (المفاعيل)، لأنَّ (الرافع) الذي يستغنى بـــ(المرفوع) هو الفعل، و (المرفوع) هو الفاعل. ولم يفصّل ابن السرّاج في التابع الذي يتبع المرفوع، سواء أكان نعتًا أم توكيدًا أم بدلًا، ثم يكون النصب بعد أن يتم للرافع الاستقرار بمرفوعه. ولأنَّ المفاعيل في أرومتها تتفق في المسمى والعامل (الفعل) في الأصل، أفردها ابن السرَّاج في قسم منفرد، ومنع غيرها عنها.

1. الأصول في النحو، ج1، ص 158– 159.
2. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 158– 159.

أمّا القسم الآخر من المنصوبات –أشباه المفاعيل– فأدخل فيه ابن السرّاج[1] ما نصب من غير المفعول؛ التمييز والاستثناء والحال. وقد اتّخذ مسوغا في هذه القسمة التي أتى عليها في المنصوبات، أنّ القسم الأول (المفاعيل) هو مختص بالجملة الفعلية، والقسم الآخر غير مختص، فالحال مثلا تجده في الجملة الاسمية والفعلية كذلك، فتقول: (وطني الأردن شامخا)، و(جاء الطالب مسرعا).

وأمّا الضرب الآخر، فعبّر عنه الشارح بـــ(اسم تذكره لفائدة بعد مضاف أو نون ظاهرة أو مضمرة)[2]، ويريد به تمييز الأعداد؛ إذ يأتي مجرورا بالإضافة بعد الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وما ذُكِرَتْ فيه النون، يريد به ألفاظ العقود التي تحذف نونها عند الإضافة، ويكون التمييز معها منصوبا.

فقد جعل ابن السرّاج لـــ(تمييز العدد) بابًا منفردًا، وأدخل فيه الضرب الآخر من المنصوبات، إذ قال في مقدمة باب (تمييز الأعداد): "اعلم: أنّ الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها، وهي تجيء على ضربين: منها ما حقه الإضافة إلى المعدود، وذلك ما كان منه يلحقه التنوين ومنها ما لا يضاف، وهو ما كان فيه نون أو بني اسم منه مع اسم فجعلا بمنزلة اسم واحد"[3].

وبناء على التقسيم الذي قدّمه ابن السرّاج للمنصوبات سيجري الباحث الحديث في توجيهات القاعدة الفرعية، بدءًا بالمفاعيل.

---

1. انظر: الأصول في النحو،ج1، ص 158– 159.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 159.
3. المصدر نفسه، ج1، ص 311.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول به):

النوع الأول من المفاعيل التي قدّمها ابن السرّاج[1]؛ (المفعول المطلق)، ولم يورد فيه للشاهد الشعري ذكرًا، ثم أتبعه بمسائل، وكانت هي الأخرى خالية من الشواهد الشعريّة، ثم تابع ابن السرّاج بذكر النوع الثاني، وهو المفعول به، فتناوله بصفة عامة، وقدّم فيه مسائلَ، ولم يورد شواهدَ من الشعر فيه، ثم بوّب ابن السرّاج في شرح المفعول به بابين، جعل الأول لما يتعدى إلى مفعولين، والآخر لما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

أمّا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، فتجده مشبعًا بالشواهد الشعرية، التي جاءت فروعًا على أصول في شرح المفعول به.

فذكر ابن السرّاج القاعدة الأصلية في الباب، ثم فرّع عليها بما استشهد من شواهد شعرية، فقال في الأصل: "واعلم: أنّ من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقّه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه"[2].

فعبّر ابن السرّاج عن الأصل بلفظة تضمّنت معناه هي(حقّه)، ثم فرّع على الأصل بالاستثناء بـــ(إلّا)، كما يُفهم من كلام ابن السرّاج أنّ الأصل في هذا القسم من الأفعال أن تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها، في حين تتعدى إلى الثاني بوساطة حرف الجر، إلا أنّ هذا الأصل تفرّع عليه تعدّي هذه الأفعال إلى المفعول الثاني بنفسها كالأول، ثم استشهد ابن السرّاج على الفرع بشواهد شعرية، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحصهِ ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعَملُ"[4]

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص 169.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 177.
3. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 178.
4. لا تجد هذا الشاهد عند من ذكره من علماء اللغة في مصنفاتهم منسوبًا إلى قائل، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 177 / انظر: أمالي السيد المرتضى، الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبو أحمد الحسين(ت436هـ)، تحقيق: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط1، مكتبة السعادة، مصر، 1325هـ - 1907م، ج 1، ص 591 / انظر: معاني القرآن، ج 2، ص 314 / انظر: الصاحبي، ص 151.

فالشاهد في البيت قوله (ذنبًا) والأصل فيها (من ذنبٍ)، فتعدّى الفعل إلى مفعوله الثاني بحذف حرف الجر. وأورد سيبويه هذا الشاهد في (باب الفاعل)[1]، شارحًا إيّاه بما يتعدى فعله إلى مفعول واحد، ويصل إلى الثاني بحروف (الإضافة) كأنه قال: أستغفرُ اللهَ منْ ذَنْبٍ، فلما حذفوا حرف الجرِّ عمل الفعل.

ولا يلحظ القارئ خلافًا في ما أتى عليه ابن السرّاج، وسيبويه قبله، في مضمون القاعدة الأصل والخروج عليها، إلا أن الخلاف وقع في ما وسم كل منهما فيه الباب، فابن السرّاج قدّمه في شرح المفعول به بـــ(باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين)، أمّا سيبويه فقدّمه في شرح الفاعل بـــ(باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين).

وبعد أن ذكر ابن السرّاج الشاهد السابق، أتبعه بآخر على التوالي لعمرو بن معدي كرب[2]:

"أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقد تركتك ذَا مالٍ وذا شَنَبِ"[3]

فالشاهد في البيت هو نصب (الخير) بإسقاط حرف الجر على أنه مفعولٌ ثانٍ للفعل (أَمَر)، إذ إنَّ الفعل (أمر) في أصله يتعدى بنفسه إلى مفعولٍ واحدٍ. وبالتالي فأصل القول هو (أمرتك بالخير) فَحُذِفَ الجارُّ ونُصِبَ المجرورُ على المفعولية.

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 37.
2. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص178.
3. البيت منسوب إلى ثلاثة شعراء وهم: عمرو بن معد وخفاف بن ندبة وعباس بن مرداس، وهو في دواوينهم:
*ديوان عمرو بن معدي كرب، جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية، دمشـــق، 1394 هـــــ – 1974 م، ص 47.
* ديوان خفاف بن ندبة، جمعه وحققه: الدكتور نوري حموري القيسي، بدون تاريخ، ص 126.
*ديوان العباس بن مرداس، الصحابي الشاعر، جمعه وحققه: الدكتور عبد الله عبد الرحيم عســيلان، ج 1، دار المريخ، الرياض– السعودية، 1398 هـــ – 1978م، ص 88. وهو عنده برواية: "أمرتك الرشد".
والشنب: المال الثابت كالضياع وغيرها.

كما جاء سيبويه على ذكر الشاهد السابق بحذف حرف الجر من (الخير) في (باب الفاعل)[1]. أمّا المبرد فقد أورده في (المقتضب) في أكثر من موضع، فأول ما جاء على ذكره في باب (الفعل بعد (أنْ) وانقطاع الآخر من الأول)[2]، ثم قدّمه على مجيء المصدر على وجهه و حذف (أنْ). ثم ذكره في موضع آخر من (المقتضب) على حذف حرف الجر في (باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء عليها). وأخيرًا، جاء على الشاهد في (باب القسم)، وذكر أنّ نصب (الخير) يكون بإسقاط الخافض.

ولم يقتصر ابن السرّاج على الشاهدين السابقين، إنما ذكر بما ألحقه بهما من شروحات في الباب نفسه، عددًا من الشواهد[3] على القاعدة ذاتها، في النصب بإسقاط الجار، لذا توقّف الباحث عند الشاهدين السابقين على القاعدة حتى لا يعد الذكر فيها إسهابًا وتكرارا، ما دام لا فائدة بجديد فيه.

ثم ينتقل ابن السرّاج[4] في الباب ذاته إلى الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر؛ لأن أصل المفعولين مبتدأ وخبر، وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقينًا أو شكًّا، ومنها: ظنَّ، حسب، خال،....إلخ، فأصل عمل هذه الأفعال هو الدخول على الجملة الاسمية، ونصب ركنيها على المفعولية، ثم حَمْل القاعدة على جواز إلغاء عمل الفعل إذا توسط الكلام أو تأخَّرَ.

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 37.
2. انظر: المقتضب، ج2، ص 35.
3. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 179– 180.
4. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص180.

وقد جاء سيبويه على ذكر هذه القاعدة، وتوسّع فيها في باب (الأفعال التي تستعمل وتلغى)[1]، فذكر أنّ هذا النوع من الأفعال يعمل إذا كان بمنزلة (رأى وضرب وأعطى)، ويقصد بالأفعال: ظنّ، حَسِبَ، خال، أرى، زعم، وما يتصرف من أفعالهن.

ومما ذكر ابن السرّاج شاهدًا على إلغاء عمل الفعل إذا توسّط الكلام وتأخّر، قول الشاعر[2]:

"أبالأراجيزِ يا ابْنَ اللُّؤمِ تُعِدُنِي وفي الأَراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ"[3]

فالشاهد في البيت هو إلغاء عمل الفعل (خلت)؛ لأنه توسّط الجملة الاسمية المكونة من الخبر المقدّم (في الأراجيز)، والمبتدأ المؤخر (اللؤم)، ولِتَأَخُّرِهِ، إذ الأصل فيه – الفعل – أن يتقدّم الجملة. كما استشهد به سيبويه في الموطن ذاته[4]، بإلغاء عمل (خِلت)، وذكر فيه إنما كان التأخير أقوى من التقديم؛ لأنه جيء بالشك بعدما وقع كلامه في اليقين، والتقدير: وفي الأراجيز اللؤم والخور خلت ذلك.

ثمّ يكمل ابن السرّاج شرحه في ظنّ، وبيّن أنّ الأصلَ فيها الدخولُ على ما حقه أن يكون مبتدأً أو خبرًا، فتعمل عملها، ثم ذكر فيها خلافًا بين البصريين والكوفيين، فيقول: "ولو قلت: ظنّ مظنونٌ عمرٌو أخاك زيدًا، لم يجز، لأنّ التأويل: ظنّ رجلٌ مظنون عمرو أخاك زيدًا، فـ (مظنون) صفة لرجل، ولا بد أن يكون في الصفة أو فيما تشبثت به الصفة ما يرجع إلى رجل، وليس في هذه المسألة ما يرجع إلى رجل، فمن أجل ذلك لم يجز، ويجوز في قول الكوفيين: ظنّ زيدٌ قائمًا أبوه على معنى أن يقوم أبوه، ولا يجيز هذا البصريون، لأنه نقض لباب (ظنّ) وما عليه أصول الكلام، وإنما يجيز هذا الكوفيون فيما عاد عليه ذكره"[5].

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 120.
2. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 183.
3. البيت للعين المنقري. وهو لجرير في ملحق ديوانه. الأراجيز: القصائد المرجزة من بحر الرجز. الخور: الضعف والبيت: للعين المنقري يهجو رؤبة بن العجاج، انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 183./ انظر: الكتاب، ج1، ص 61/ انظر: خزانة الأدب، ج1، ص 124 / ملحق ديوان جرير، ص 1028.
4. انظر: الكتاب، ج1، ص 120.
5. الأصول في النحو، ج1، ص 186.

فالمعهود في اللغة أن يتصل التابع بمتبوعه بما يعود عليه، وهذا أصل الكلام، والبصريون لم يجوّزوا (ظنَّ مظنونٌ عمرو أخاك زيدًا)؛ لأنَّ التأويل فيها (رجلٌ مظنون)، وليس في الجملة ما يرجع من الموصوف إلى الصفة. أما في منعهم (ظنَّ زيدٌ قائمًا أبوه) فبِهِ انتفاء للأصل في عمل ظنَّ، لغياب معمولها، وقد عدَّهُ الكوفيون فرعًا على الأصل، وجوّزوه على تقدير القول: (ظنَّ زيدٌ أن يقوم أبوه)، واستشهدوا عليه بقول الشاعر[1]:

"أَظُنُّ ابنَ طُرثوثٍ عُتيْبَةَ ذاهبًا بِعَادَيتِي تَكْذَابُهُ وجِعَآئِلُهْ"[2]

فموضع الشاهد فيه قوله (ذاهبًا)، أرادها على تأويل (أن يذهب)، وإنْ عدَّه البصريون نقيض الأصل، إلا أنه -كما ذكر الكوفيون- فرعٌ عليه، وبالتفريع جوّزوه.

كما جاء الفرّاء في (معاني القرآن)[3] على ذكر الشاهد السابق، بتقدير (أن) دليلًا على التأويل الذي صير إليه في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾[4]، وذلك أنَّ انتفاء (أنهم) قبل (سبقوا) لا يكون للظن أن يستقيم دونها، ولو كان التأويل فيها (أنهم سبقوا) لاستقام المعنى، ثم أورد الشاهد السابق، دليلًا على تأويله في الآية الكريمة، على أنَّ المراد بالشاهد (أن يذهب).

تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول فيه):

ينتهي ابن السرّاج من شرح المفعول به، وينتقل إلى شرح الثالث من المفاعيل وهو المفعول فيه، والمفعول فيه ينقسم إلى قسمين: الأول: الزمان، والآخر: المكان. وهذا التقسيم سائد عند النحاة وابن السرّاج في طليعتهم. فبدأ بشرح القسم الأول[5] (الزمان)، واكتفى بالأمثلة التطبيقية من الكلام المنثور دون الشواهد الشعرية. ثم تحدّث في القسم الآخر (المكان)، وحمل فروعًا على أصول مستشهدًا عليها بشواهدَ شعرية.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 186.
2. ديوان ذي الرمّة، ص402. والشاهد في الديوان برواية "لعلَّ ابن طرثوث"
والعادية: هي البئر، والجعائل: الرشوة، ويريد: أظن ابن طرثوث أن يذهب بعاديتي؛ أي بئري، رشوةً.
3. معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص 414- 416.
4. سورة الأنفال، آية 59.
5. الأصول في النحو، ج1، ص 190-193.

فالأصل في القاعدة ألّا يخرج الظرف بقسميه: (الزمان، والمكان) عن كونه ظرفًا، وبملازمته الظرفيّة سُمّي الظرف ظرفًا، وهو الأصل. أما الظروف التي تخرج عن الظرفية تارة وتحمل عليها تارة أخرى، فهي ليست أصلا قائما في الدرس النحوي الخاص بالظرف. ويقول ابن السرّاج: "واعلم أنّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتشبيه والتقريب"[1]، فَكُلُّ ما كان ملازمًا للزمان والمكان مبهمًا فهو أصل في الظرفية، وما أُوِّل تأويل الظرف وحُمِل عليه، فهو فرع على أصل.

ومما اتسعت به العرب في الحمل على الظرفية للتقريب والتشبيه، ما استشهد به ابن السراج، بقول أبي حيّة[2]:

"إذَا نَعَشْناهُ على الرَّحْلِ يَنْثني مُسالَيْهِ عنهُ مِنْ وراءٍ ومُقدَمِ"[3]

فموضع الشاهد في البيت (مساليه) بحملها على الظرفية، والتقدير: ينثني في مساليه، والمقصود بـــ(مساليه): عطفيه، وناحيتهِ، وعلى هذا نُصِبَ. كما أورد سيبويه الشاهد السابق في (الكتاب) تحت باب وسمه بـــ(باب ما انتصب من الأماكن والوقت)[4]، واستشهد به في الموقع ذاته بنصب (مساليه) على الظرفية. ويرى الباحث أنّ ابن السرّاج اعتمد في بناء رأيه على رأي سيبويه؛ لقرب الألفاظ بين المصنفين واتفاقهما في المعنى.

---

1. الأصول في النحو، ج1، ص 199.
2. المصدر نفسه، ج1، ص 198.
3. البيت لأبي حيه النميري. انظر: الكتاب، ج 1، ص 205. /انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 198/انظر: الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: خليـــل المنصـــور، ط1، دار الكتب العلمية، 1417هـــ - 1996م، ج1، ص307.
   ومساليه: من المسالين: وسميا مسالين؛ لأنهما أسيلا، وهذا كمسيل الماء. والشاعر يقدم لنا وصفًا لامرئ راكب: دام السرى حتى غشيه النوم.
4. الكتاب، ج1، ص 412.

ثمّ تحدّث ابن السرّاج في الظروف؛ أصلهما، وهو الزمان والمكان، والمكان ما دلّ على مبهم، ثم توسعت العرب فيه، وحملت المختص من الأماكن على غير المختص للتقريب في المعنى، والتوسّع في الباب، يقول: "واعلم: أنّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكانًا دون الدار ومكانًا فوق الدار ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف والعلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان. ومما اتسعوا فيه قولهم: هو بمنزلة الولد، إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع، وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهو مني مَنْزِلَةَ الشفافِ ومَزْجَرَ الكلبِ ومَقْعَدَ القابلةِ ومَناطَ الثُرَيّا"[1].

فيتبين مما سبق، أنّ الأصل في الظروف من الأماكن أن تكون مبهمة غير مختصة، والمبهم ما ليس له حدود تحصره، ما استدعى حمل المختص على غير المختص من الأماكن، على ألّا يكون الإبهام فيه مجهولًا، كأن تقول: هو مني مناطَ الفرسِ، فهذا غير جائز، لأنه غير معروف في التقريب أو التبعيد، أما قولنا: هو مني مناط الثريا، فهذا جائز لأنه غير مجهول؛ إذ يظهر فيه معنى (أبعد البعد).

وقد تحدّث سيبويه في هذه المسألة وأفرد فيها بابًا، وسمه بـــ(باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص)[2]، جاء فيه بأمثله تحاكيها الأمثلة التي أوردها ابن السرّاج، كـــ(هو منّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، وأنتَ منّي مَقْعَدَ القابلةِ، وذلك إذا دنا فَلَزِقَ بك من بين يديك) وغيرها، ما يدل معه على اعتماد ابن السرّاج على (الكتاب) في كثير من المواطن، ناقلًا عنه، لفظا ومعنى، في إثبات قواعد اللغة. ثمّ استشهد ابن السرّاج على حمل المختص على غير المختص، بقول الشاعر[3]:

"وإنّ بَنِي حَرْبٍ كَما قَد عَلِمْتُمُ مَنَاطَ الثُرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومَها"[4]

---

1. الأصول في النحو،ج1، ص 199.
2. الكتاب، ج1، ص 413.
3. الأصول في النحو،ج1، ص 201.
4. البيت للأحوص، وكذلك لعبد الرحمن بن حسّان وهو في ديوانيهم:

*ديوان الأحوص – شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمـــال، ط 2، مكتبـــة الخـــانجي، القاهرة، 1411 هـــ – 1990 م، ص 240.

*ديوان عبد الرحمن بن حسّان، جمعه وحققه: الدكتور سامي مكّي العاني، بغداد، 1971م، ص 52.

بني حرب: آل سفيان بن حرب.

يقول: هم في ارتفاع قدرهم ومنازلهم وعلو مراتبهم كالثريا التي تستعمل في موضعها على قمّة الرأس. والبيـــت للأحوص، وهو بالخاء المعجمية والحاء المهملة. انظر أمالي ابـــن الشـــجري، ج2، ص 254./انظـــر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الإمام أبو القاسم الحسن ابن بشر الآمدي(ت370هـــ)، صحّحه وعلق عليه: الـــدكتور ف.كرنكـــر، ط1، دار الجيـــل، بيـــروت، 1411هـــ – 1991م، ص47.

وموضع الشاهد في البيت (مناط الثريا) يُستشهد به على نصب (مناط) على الظرفية، للشبه والتقريب بالظرف، بدلالتها غير المختصة في البعد، وهي في معناها (أبعد البعد)، بقصد التوسّع في الدرس النحويّ في اللغة العربية. وأورد الشاهد السابق سيبويه في الموقع ذاته[1]، والمبرّد في المقتضب[2]، وإن كان لكلٍ منهما طريقته في العرض، إلا أنّ مفاد التقديم واحد. على أنّ الشاهد في البيت هو التفريع بحمل غير الظرف على الظرف، لشبهه به.

ثمّ أَتْبَعَ ابن السرّاج الباب (المفعول فيه) بمسائل عوّل عليها بعض التجويزات، فذكر ما حملته العرب من المختص على غير المختص – سابقًا – ونصبه على الظرفية، وهو في المسائل يُجَوِّز مع النصب، الإعرابَ بحسب الموقع، بقصد التوسّع في القاعدة، ويستشهد على التوسّع بقول الشاعر[3]:

"هَبَّتْ شَمالًا فذِكرى ما ذكرتُكم عِنْدَ الصَّفَاةِ التي شرقيَّ حَوَرانَا"[4]

وعلّق عليه ابن السرّاج بقوله: "فإنه جعل الصفاة في ذلك الموقع، ولو رفع الشرقي لكان جيدًا بجعل الصفاة هي الشرق بعينه، ونقول: زيد خلفك وهو الأجود"[5]. يلحظ أن الشاهد في البيت، هو حمل فرع على أصل؛ أي مختص على غير مختص، وموطنه (الشرقي) مع جواز خروجها عن الظرفية بإيرادها مرفوعة.

---

1. الكتاب، ج1، ص 413.
2. المقتضب، ج4، ص 343.
3. الأصول في النحو، ج1، ص 201.
4. ديوان جرير، ص 754. حوران: مدينة من مدن الشام.
   يصف أنه ابتعد عن أهله وتغرب عنهم وعن من يحب إذ صار في الشق الشمال، فكلما هبت الريح شمالًا وتذكّرهم لأنها تأتي من ناحيتهم. وهو برواية: "هبّت جنوبًا"
   انظر: الكامل للمبرّد: 468./انظر: شروح سقط الزند، التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق: مصطفى الصقّا وآخرون، بإشراف: الدكتور طه حُسين، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتب، 1406هـ – 1986م، ج 3، ص194.
5. الأصول في النحو، ج1، ص 202.

وفي الوقت الذي يجوّز فيه ابن السرّاج النصب والرفع، فإنّ سيبويه يورد الشاهد السابق[1]، على نصب (شرقي) على الظرفية، وامتناع الرفع معها، فامتناع الرفع مقرون بحذف ضمير، وفي إظهاره يكون: هي التي شرقيٌ حورانا، ومعه يجوز الرفع.

والمتأمل في (أصول) ابن السرّاج، يلحظ أنّهُ في منهجه، يُدْخِل في الباب الواحد ما ليس فيه، إذا رأى فيه صلة – أي صلة بين البابين – ثم يقدّم فيه شرحًا ويعوّل عليه، ومثل هذا الربط لا تجده عند كل النحاة. ومنه[2]" أنه يتحدث في شرح (المفعول فيه)، ثم يدخل فيه (تقدّم معمول خبر إنّ على اسمها)، وحقّه أن يكون في باب (إنّ)، ومسوّغ ابن السرّاج في إدخاله باب المفعول فيه، أنّ الظرف يكون ملغيًا في العمل إذا لم يتم به الكلام، كقولك: (فيك عبد الله راغبٌ)، ومثله معمول خبر (إنّ)، فإنه يلغى لأنه من صلة الخبر وتمامه. ثم يذكر الشارح رأي الكوفيين في المسألة[3]، وهو أنّ معمول الخبر إذا تقدّم، فإنّ ما تأخر عليه ينصب ولا يكون خبرًا مرفوعًا، ولمّا استضعفوا قولَ: فيكَ عبد الله راغبًا، فقد استشهدوا بشاهد شعريّ، فيه مثلُ هذا منصوبًا في التأخير، فيقول الشاعر:

"فلا تَلْحَنِي فِيها فإنّ بِحُبِّها أُخَاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمًا بلابِلُهُ"[4]

حيث علّق الشارح عليه بقوله: "فَنَصب (مصاب القلب) على التشبيه بقوله: إنّ بالباب أخاك واقفًا، وتقول: في الدار عبد الله قائمًا، فتعيد (فيها) توكيدًا، ويجوز أن ترفع (قائمًا) فتقول: في الدار عبد الله قائمٌ فيها، ولا يجيز الكوفيون الرفع، قالوا: لأنّ الفعل لا يوصف بصفتين متفقتين، لأنك لو قلت: عبد الله قائم في الدار فيها، لم يكن يحسن أن تكرر (في) مرتين بمعنى"[5].

---

1. الكتاب، ج1، ص 404
2. الأصول في النحو، ج1، ص 205.
3. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 205.
4. لم ينسب هذا البيت لقائل معين. انظر: شرح الكتاب للسيرافي، ج3، 5ص./ انظر: مغني اللبيب،ج2، ص773./ انظر: همع الهوامع، ج1، ص 135./ انظر: الأصول في النحو،ج 1، ص 205.
تلحني: لحيت الرجل إذا لمته، الجم: الكثير، البلابل: الأحزان.
5. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 206.

كما جاء سيبويه على ذكر الشاهد السابق في (الكتاب)على جواز تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها إذا كان مجرورًا، والظرف يساويه في ذلك، مع إلغاء معمول الخبر (بحبها)، ورفع (مصاب) على أنه الخبر؛ لأنّ الجار والمجرور – معمول الخبر – من صلة الخبر وتمامه، فَطَرْحُ ابن السرّاج جاء مخالفًا لطرح سيبويه قبله للشاهد الشعري، ولكل منهما مسوغه، ولا يُعْنى البحث بالاختلاف بقدر إيراده على إنه من باب حمل الفرع على الأصل، فتقدّم معمول الخبر يعد فرعًا على أصل، إذ إنّ الأصل فيه تقدّم الظرف.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول له):

ينتهي ابن السرّاج من شرح المفعول (فيه) ويدخل في شرح النوع الرابع (المفعول له): ويفصل فيه[1]، بأنه لا يكونُ إلا مصدرًا، وأنّ العامل فيه فعل غير مشتق منه؛ أي ليس من جنسه، ومنه قولك: (وقفت احترامًا للمعلم) فاحترامًا نُصِبَت على المفعول له، وبعد أن مثّل ابن السرّاج على المفعول له، قدّم رأيًا آخر نسبه إلى سيبويه، ليزيد فيه الإيضاح، بأنّ كل ما انتصب من المفعول له كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا، ولكنه حذف اللام، ما استدعى عمل ما قبله فيه.

فيتضح مما استشهد به ابن السرّاج من قول سيبويه، أنّ (المفعول له) في أصله يأتي لبيان سبب القيام بالفعل أو علته، ما يقتضي معه دخول (اللام)، ولمّا حذفت اللام، أصبح المفعول له منصوبًا. وبالتالي، فإنّ الأصل فيه دخول اللام، وحذف اللام هو فرع عليه.

وقد استشهد ابن السرّاج[2] بشواهد على المفعول له، ومنه استشهاده بقول حاتم الطائي:

"وأُعْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وأُصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا"[3]

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 205.
2. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 207.
3. ديوان حاتم الطائي، ضمن كتاب (خمسة دواوين العرب)، المكتبة الأهلية، بيروت، بدون تاريخ، ص 22. العوراء: الكلمة القبيحة.
يقول: إذا جهل عليه الكريم احتمل جهلَه إبقاء عليه وادخارًا له، وإن سبني اللئيم أعرضت عن شتمه إكرامًا لنفسي.

وموضع الشاهد في البيت (ادخاره، تكرما) بالنصب على المفعول له، والتقدير: (لادِّخارِهِ، للتكرُّمِ). وأورد سيبويه الشاهد في (الكتاب) في باب وسمه بـــ (باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر)[1]، ويقصد به المفعول (له)، وقد استشهد فيه على حذف حرف الجر، ووصل الفعل ونصب ما بعده. وعلى تقدير الجر أورد المبرِّد في المقتضب الشاهدَ، في (باب إنَّ المكسورة ومواقعها)[2]، فهو يرى أنَّ النصب جرى، والمعنى هو معنى اللام، ثم تفرّع عليه بما شاع حذفها، ونصب المفعول بالفعل.

فابن السرّاج ومن قبله، المبرِّد ثم سيبويه، يجمعون على أنَّ أصل المفعول له، في الجر بدخول اللام عليه، وإضمارها هو فرع على الأصل، فَيُنصب المفعول له بالفعل.

وقد تابع ابن السرّاج شرحه للمفعول (له) وأورد فيه شواهد شعريّة أُخَر على القاعدة ذاتها[3]، علاوة على ما عرضه الباحث، دون أن يضيف فيها جديدا، إنَّما لتقوية القاعدة، ولتوكيدها، فكلما كثرت الشواهد، كانت القاعدة أثبت.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (المفعول معه):

أكمل ابن السرّاج في شرح المفاعيل، لينتهي إلى النوع الأخير منها، وهو (المفعول معه)، وبين أنَّ الفعل يقوم بعمله في هذا الباب بتوسّط الواو[4]، والواو التي دلّت على معنى مع، فنقول: تمشّيتُ والنهرَ، أي تمشّيتُ مع النهر.

وبيّن ابن السرّاج عَرْضَ سيبويه في المفعول معه، كما لو قلت: ما صنَعْتَ وأباكَ، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضعَهَا. قال سيبويه: "إنما أردتَ: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، والفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى. ولكنها تعمل في الاسم

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 368.
2. المقتضب، ج2، ص 347.
3. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 207-208.
4. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 210.

الذي قبلها، ومثل ذلك: ما زلت وزيدًا؛ أي: ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول معه، فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معنى الباء، ومعنى (مع) أيضًا يصلح في هذه المسألة، لأنَّ الباء يقرب معناها من معنى (مع) إذا كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى مع المصاحبة، ومن ذلك: ما زلت أسيرُ والنيلَ، واستوى الماءُ والخشبةَ، أي مع الخشبة وبالخشبة"[1].

ثم يوضح ابن السرّاج، بعد شرح سيبويه، بأنَّ حق المفعول له والمفعول معه أن يكونا مجرورين، وهو الأصل، فيقول: "وهذا الباب والباب الذي قبله، أعني: بابي المفعول له والمفعول معه، كان حقها أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حُذِفَ فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرّف في الإعراب وإقامتها مقام الفاعل، فيدلّك ترك العرب لذلك، أنهما بابان وضعا في غير موضعهما وأنَّ ذلك اتساع منهم فيهما"[2]. فيستنتج من قول ابن السرّاج أنَّ الأصل في المفعول معه أن يكون مجرورًا بحرف الجر، وإنَّ التفريع عليه، يقتضي نصبه بحذف الجار، والحذف هنا على سبيل التوسّع في القاعدة وليس الخروج عليها.

وقد استشهد ابن السرّاج[3] على نصب المفعول معه، وحذف الجار، بما أنشده سيبويه:

"وكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ"[4].

فالشاهد فيه نصب (بني) على المعية بالتفريع، وحقها الجر، بتقدير (لبني أبيكم)، ولو أخذت على الأصل لوردت مجرورة، إلا أنَّ العرب لما أرادت الاتّساع فيها حذفت ونصبت. والشاهد عند سيبويه في (الكتاب) على أرجحية النصب على المعيّة[5]، لأنَّ العطف حسن من

1.الكتاب، ج1، ص297.
2.الأصول في النحو، ج1، ص 212.
3.المصدر نفسه، ج1، ص 210.
4. لم ينسب الشاهد لقائل، يقول: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال.
انظر: الكتاب، ج1، ص 298./ انظر: الأصول في النحو، ج1، ص210./ انظر: مجالس ثعلب ص 25.
انظر: شرح السيرافي، ج 2، ص 79./ انظر: المفصل للزمخشري، ص 56.
5.انظر: الكتاب، ج1، ص298.

جهة اللفظ، أمّا على صعيد المعنى ففيه تكلّف، والمراد: كونوا لبني أبيكم، فجاء الأمر للمخاطبين، وفي حال العطف، يصبح التقدير: كونوا لبني أبيكم وليكن بنو أبيكم لكم، وذلك خلاف المقصود.

والعربُ ترجّح النصب على المعية في ما حقه العطف، في حال عطفت ضميرًا منفصلًا أو اسمًا ظاهرًا على ضمير متصل أو مستتر غير مؤكد بآخر متصل. واستشهد ابن السرّاج على ترجيح المعيّة، بقول الشاعر[1]:

"فَكانَ وإيَّاها كَحَرَّان لَمْ يُفقْ عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حَتَّى تقدّدا"[2]

فالشاهد في البيت بترجيح المعية على العطف، وموضعه (إياها)، فالأصل فيها أن تكون معطوفة، وبما أنها غير مؤكدة بضمير فصل، تفرّع عليها ترجيح النصب على المعية، ليكون التفريع أقوى من الأصل بالعطف.

وذكر سيبويه الشاهد السابق، في (الكتاب)[3] دليلا على أنَّ الأصل في المعيّة الجر بحرف جر، ثم حُذِفَ الجارُّ، وانتصبَ الاسمُ بعد الواو بالفعل قبله، تفريعًا على الأصل، وبالنصب تُرَجّح المعية على العطف، لرجحان المعية عند العطف على الضمير المتصل أو المستتر غير المؤكّد.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (الحال):

يرى ابن السرّاج[4] أنَّ الحال إنما جيء به لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته، وهو منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنَّه جيء به بعد تمام المعنى.

1.الأصول في النحو، ج1، ص 211.

2. البيت منسوب لكعب بن جعيل. يقول: كان عرضا إليها، فلمّا لقيها قتله الحُبُّ سرورًا فكان كالحرّان وهو شديد العطش، أمكنه الماء وهو في آخر رمق.

انظر: الأصول في النحو، ج1، ص211./ انظر: شواهد سيبويه، ج1، ص 298 / انظر: الشنتمري، ج 1، ص150.

3.انظر: الكتاب، ج1، ص 298.

4.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 213.

فيظهر من كلام ابن السرّاج أنّ الحال فضلة؛ لأنها لا تكون إلا بعد تمام المعنى، ولا يقصد بالفضلة، نفي الأهمية عنها، فهي ذات أهمية كبيرة في الجملة، إلا أنها لا تدخل ضمن الأركان الرئيسة لها. والحال، إنما جيء بها لبيان هيئة الفاعل والمفعول أو صفته؛ أي أنّ الحال في أصلها أن تكون متأخرة، ومدعاة التأخر أن تأتي لبيان هيئة صاحبها.

وقد أجاز البصريون – كما ذكر ابن السرّاج[1]– تقدّم الحال على صاحبها، إذا كان العامل فعلًا أو معنى الفعل (مشتقًا).

واشترط المبرّد في (المقتضب)[2] في عامل الحال أن يكون فعلًا متصرفًا حتى يصلح للحال أن تتقدم أو تتأخر في الوقت ذاته. وأضاف صاحب المغني[3] على تصرّف الفعل في حالة تقدّم الحال، أنّ ما كان وصفًا يشبهه (الفعل)، فحاله حال الفعل المتصرّف.

والجواز في اللغة هو فَرْعٌ على الوجوب أو المنع، ثمّ استشهد ابن السرّاج على هذا الفرع؛ أي تقدّم الحال، بقول الشاعر[4]:

"مُزْبَدًا يَخْطُر ما لم يَرَنِي وإِذَا يَخْلُو لهُ لَحْمِي رَتَعْ"[5]

1.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 215.
2.انظر: المقتضب، ج4، ص 300.
3.مغني اللبيب: ج4، ص 462.
4.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 217.
5. البيت منسوب لسويد بن أبي كاهل. انظر: خزانة الأدب، ج 2، ص 547 / انظر: أمالي ابن الشجري، ج 1، ص 120. / انظر: المفضليات مع شرح وافر لابن الأنباري، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي– أبو بكر القاسم بن محمد بشار الأنباري، تحقيق: كارلس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت– لبنان، 1920م، ص 402. وهو في المفضليات برواية:

"مربدٌ يَخْطُر ما لَمْ يَرني فإذا أسمعتُهُ صَوتِي انقَمَعْ
ويحيرني إذا لاقيتُهُ وإذا يَخْلُو لَهُ لَحمي رَتَعْ"

مزبدًا: أزبد الجمل إذا ظهر الزبد على مشافره عندما يهيج، ويخطر: من (الخطر) أي ضرب الفعل إذا هاج.
انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ – 1995م، ج 3، ص 173.

فالشاهد في البيت نَصْبُ (مزبدًا) على الحال مع تقدّمها على العامل (الفعل)، والأصل فيها أن تتأخر على صاحبها، فلمّا كان العامل فعلًا، جاز معه التقدّم فرعًا على الأصل.

واستشهد المبرّد بالشاهد السابق على تقدّم الحال[1]، في باب من المفعول، مشيرا إلى عزله عمّا قبله؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون (الحال)، وقد أجاز المبرّد تقدّم الحال في الشاهد الشعري، لأنَّ العامل فيه فعلٌ، ومتى كان العامل فعلًا جاز معه كل ما يجوز في المفعول به، على أن تكون الحال نكرة.

وأخيرا، يغلق ابن السرّاج باب الحال، بعد أن فرّع فيه بتقدّم الحال على صاحبها والعامل معا، والأصل فيها التأخّر عليهما، غير أن جلبَ الانتباه إلى الكيفية التي كان عليها صاحب الحال، أجازت التقدم للحال. ثم ينتقل ابن السرّاج إلى تقديم باب آخر في المنصوبات وهو التمييز.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (التمييز):

قدّم ابن السرّاج شرح التمييز بصورة عامة، شارحًا مفهومه، وآلية عمله في باب منفردٍ، وكذلك تمييز العدد، والمقادير، وتمييز (كم) في باب آخر.

تقدّم التمييز على العامل:

ذكَرَ ابن السرّاج في الباب الأول من التمييز شاهدًا واحدًا، في حديثه عن آلية عمل التمييز، وأورد موقف سيبويه بمنع تقدّم التمييز على العامل إذا كان فعلا، كما منعه الكوفيون، فذهبوا بعدم جواز تقدم التمييز على العامل[2]. وقد خالفهم المازني وأبو العباس (المبرّد) بجواز

1. انظر: المقتضب، ج4، ص 170.
2. انظر: الكتاب، ج1، ص 205.

تقدم التمييز وتأخر العامل[1]، وتبعهما بذلك ابن السرّاج، مستشهدا على جواز تقدّم التمييز على عامله الفعل، بقول الشاعر:[2]

"أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ"[3]

فالشاهد فيه تقدّم التمييز (نفسًا) على العامل (تطيب) بخلاف الأصل، وإنما حُمِلَ على الفرع بالتجويز والتوسّع في القاعدة النحوية. فلمّا كان الأصل تقدّم العامل وتأخر التمييز، فإن تأخر العامل بتقدّم التمييز يعد فرعا عليه، كما أنّ قواعد الأصل والفرع، تقتضي الكثرة مع الأصل، وسيبويه والكوفيون، يمثّلون معيار الكثرة؛ أي الأصل، في هذه المسألة، والمازني والمبرّد، هم القلة؛ أي معيار الفرع.

باب تمييز المقادير:

شرح ابن السرّاج المقادير من التمييز وبدأ بأقسامها، بعد أن حدّها بثلاثة أضرب، وهي: ممسوح ومكيل وموزون، وقد مثّل على كل قسم منها، ثم أتبع الشرح بما يحمل على المقادير وينتصب انتصابه على التمييز، فأصل النصب ما دلّ على مقدار، ثم حمل عليه فرعًا، كقولك: ويحه رجلًا، لله دره رجلًا، ثم استشهد بشاهد شعري للعباس بن مرداس على هذا التفريع[4]:

"وَمُرَّةُ يَحْمِيهُم إِذَا ما تَبَدَّدُوا وَيَطْعَنُهُم شَزْرًا فَأَبْرَحَتْ فَارِسَا"[5]

1.انظر: المقتضب، ج3، ص 36.

2.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 224.

3. الشاهد للمخبل السعدي ربيعة بن ربيعة بن مالك. وقيل لأعشى همذان، ولقيس بن معاذ. والإجماع عند أغلب الرواة أنه للمخبل، وهو في ديوانه.

ديوان المخبل السعدي، حياته وما تبقّى من شعره، صنعه: حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، م 2، ع 1، 1973م، ص124.

4.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 307 – 309.

5. ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحقّقهُ: د. يحيى الجبوري، بغداد، 1968م، ص 71.

أبرحت: بالغت وتناهيت في الفروسية / شزرًا: الطعن في الجانب

فالشاهد فيه نصب (فارسًا) على التمييز، للنوع الذي أوجب فيه المدح، حملًا على الأصل وهو المقادير. كما استشهد سيبويه بالشاهد السابق في الحمل على المقادير، فقال: وكأنّ الشاعر قال: فكفى به فارسًا، وبه يريد: كفيت فارسًا، والباء للتوكيد[1].

باب تمييز الأعداد:

يعد تمييز الأعداد تابعًا لباب التمييز الرئيس، الذي جاء على ذكره ابن السرّاج[2]، ثم فصّل فيه، كما فصّل في تمييز المقادير قبله. وبيّن الشارح أن تمييز الأعداد على ضربين: الأول ما حقّه الإضافة إلى ما بعده، والآخر ما لا يضاف، مما ينطبق على الضرب الأول، كلمة (مئة)، فإنها تضاف لما بعدها. وهذا هو الأصل، وحالها حال ألفاظ العقود عند تثنيتها؛ إذ تحذف نونها بإضافتها لما بعدها. ثم استشهد ابن السرّاج بشاهد على ثبوت النون في (مئة) بعد تثنيتها وحقها الحذف، ونصب الاسم بعدها وحقّه الجر، والمعوّل في الخروج على الأصل أن يُعدّ حملًا وفرعًا عليه؛ لأنّ كل تجاوز ومخالفة للأصل هو فرع عليه. ويستشهد على ثبوت النون في مئة، بقول الشاعر:

"إذا عاشَ الفتى مئتينِ عامًا فَقَدْ ذهب البشاشةُ والفَتَاءُ"[3]

فالشاهد في البيت إثبات النون في (مئتين)، وهي واجبة الحذف، ونصب (عامًا)، وأصلها الجر بالإضافة، ولا سبيل لهذا الخروج إلا على سبيل الفرع.

ويبدو التفريع على الأصل أوضح في ما تناوله سيبويه، في الشاهد السابق، في (الكتاب)[4] فقد ذكر أنّ مخالفة الأصل في الشاهد السابق، عائد إلى حمل (مئتين) على (عشرين) فهي شبّهت بها للضرورة ثم نصب ما بعدها كما ينصب بعد (عشرين). وكما أورد المبرّدُ الشاهدَ في (المقتضب) [5]، وعدّه من باب الضرورة، مما يضطر إليه الشاعر في الشعر.

1.انظر: الكتاب، ج2، ص 174- 175.
2.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 312.
3.الشاعر: الربيع بن ضبع الفزاري. انظر: الكتاب، ج1، ص 106./ انظر: الأصول في النحو، ج1، ص309./ انظر: الضرورة- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق: منجي الكعبي، تونس، 1971م، ص98./ وانظر: المنقوص والممدود، الفراء، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار المعارف بمصر، 1967م، ص17.
4.انظر: الكتاب، ج2، ص 162.
5.انظر: المقتضب، ج2، ص 166.

باب كم:

تأتي (كم) على ضربين[1]: الأول استفهامية، والتمييز بعدها منصوب، والأخرى خبرية، ويكون التمييز مجرورًا بعدها، وبيّن ابن السرّاج أنَّ الأَوْلَى في تمييز (كم) أن يتبعها دون فاصلٍ بينهما، وقد يفصل بينهما على غير الأصل، مما جعله فرعا عليه، ثم استشهد على جواز الفصل بين كم وتمييزها، بجواز الفصل بين المميز والتمييز، بقول الشاعر:

"على أنني بعد ما قد مضى ثلاثونَ للهجرِ حولًا كميلا"[2]

فالشاهد في البيت هو فصل التمييز (حولًا) عن المميز (ثلاثونَ) وحقّه ألّا يفصل بينهما. واستشهد به سيبويه[3] على الفصل بين (ثلاثين) و(حولًا) بالمجرور ضرورةً، وجعله تقوية لِما جاز معه الفصل في (كم).

وقد استشهد ابن السرّاج بغير شاهد على فصل (كم) عن تمييزها[4]،والشواهد كافّة، تشترك في مؤدّاها، دون أن يكون في إحداها تزيّدا يقتضي معه الذكر، إنما هي من باب التكرار، بما يفيد تقوية التفريع، وتوكيده.

ينتهي ابن السرّاج من شرح التمييز، بأقسامه جميعها، بعد أن حمل فيه على القواعد الأصول، بقواعد فرعيّة. ثم ينتقل إلى موضوع آخر في المنصوبات وهو الاستثناء.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (الاستثناء):

يقوم الاستثناء على أركان، هي: المستثنى، والمستثنى منه، والحكم، والأداة. ويكون الاستثناء بعضًا من كل. والاستثناء فَضلة، منصوب لشبهه بالمفاعيل.

1.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 315– 316.
2.ديوان، العباس بن مرداس، ص 136.
3.انظر: الكتاب، ج2، ص 158./ انظر: المقتضب، ج3، ص 55.
4.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 319– 320.

شرح ابن السرّاج (الاستثناء)، وبيّن أنّ (إلّا) هي الأصل في (الاستثناء)، ولولاها ما كان ليتم. أما الأدوات الأُخريات، فأفردها ابن السرّاج في باب وسمه بـــ (هذا باب ما جاء من الكلم في معنى إلّا)[1].

ومما يكون بمعنى (إلّا) في الاستثناء (غير)، وقد أوضح سيبويه[2] أنّ أصل (غير) في هذا الباب أن تكون صفة، والاستثناء عارض فيها، كما أنّ أصل (إلّا) الاستثناء، فإذا جاءت بمعنى (غير) كانت الصفة عارضة فيها، ولا تكون (إلّا) صفةً إلا في الموضع الذي يجوز معه أن تكون استثناء.

وقد استشهد ابن السرّاج[3] على مجيء (إلّا) بمعنى (غير)؛ أي صفة، بشاهد شعريّ، لذي الرمّة:

"أُنِيخَت فألقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بلدةٍ قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إلا بُغَامُها"[4]

فالشاهد في البيت مجيء (إلّا) صفة، بمعنى غير، والمراد في الشاهد: قليلٌ بها الأصوات غير بغامها، وعلى هذا التأويل ذكر سيبويه الشاهد في (الكتاب)[5] وشرح عليه؛ أنّ الأصوات المرادة هي غير صوت الناقة، بأنّ أصل البغام للظبي فاستعاره للناقة، ومجيء (إلّا) صفةً، حمل (بغامها) على الرفع.

يعد الشاهد السابق من باب الاستشهاد بالفرع على الأصل، فلّما كانت (إلّا) في أصلها للاستثناء، فالإتيان بها صفةً، فرعٌ على القاعدة وليس بالأصل فيها.

1.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 283- 284.
2.انظر: الكتاب، ج2، ص 331.
3.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 286.
4.ديوان شعر ذي الرمة، ص 526. والبغام: صوت الظبي، واستعاره الشاعر للناقة.
5.انظر: الكتاب، ج2، ص 332.

ومما جاء من الحروف بمعنى (إلّا)، كما ذكرها ابن السرّاج[1]، (حاشا)، فهي حرف يجرّ ما بعده، وهذا أصلها، ثم مثّل على حالها بأنها كـ(حتّى) تجرّ ما بعدها، إلّا أن في (حاشا) معنى الاستثناء.

وقد أتبع ابن السرّاج حَرْفيّة (حاشا) برأي المبرّد، فيها بأنّ (حاشا) تكون فعلًا[2]، ثم استشهد (المبرّد) على أنّ (حاشا) تكون فعلًا بدليل تصرّفها، كما أورد ابن السرّاج الشاهد في (أصوله)، وهو قول الشاعر:

"وَلا أرَى فَاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ"[3]

فالشاهد في البيت مجيء (حاشا) فعلًا، بدليلِ تصرّفها (أُحاشي). والأصل فيها أن تكون حرفا، يُجَرُّ بها، ومفادها في الجرّ مثل(حتى)، أمّا الفعلية فيها، فهو خروج على الأصل بالتفريع، ما دام الأصل يقتضي معها الحرفيّة.

وقد أفرد ابن السرّاج[4] الاستثناء (المنقطع) في بابٍ منفردٍ؛ لأنّ الاستثناء فيه فرعٌ على أصل، وذلك بحمل (إلّا) على معنى (لكن) عند البصريين، وعلى معنى (سوى) عند الكوفيين. وليس مقام البحثِ إظهار الخلاف بين مذهبين، بقدر التفريع الذي حُمِلَ على أصل (إلّا) في خروج دلالتها على معناها، حيث استشهد ابن السرّاج على حمل (إلّا) على معنى (لكن) بقول الشاعر:

"نَجَا سَالِمٍ والنَّفسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ولم يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَا"[5]

1.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 288.
2.انظر: المقتضب، ج4، ص 390– 392./ وانظر الأصول في النحو، ج1، ص 288.
3.ديوان النابغة الذبياني، ص 82.
4.انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 290.
5. البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستّار أحمد فرج، راجعه: محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة، دون تاريخ، ج2، ص558./انظر: الأصول في النحو، ج1، ص291/ انظر: العقد الفريد، الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي(ت328هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1404هـ – 1983م، ج5، ص244.

فالشاهد في البيت مجيء (إلّا) بمعنى (لكن)، والتقدير: لكن جفن سيف ومئزرا. كما يستشهد بالبيت على نصب (جفنَ) على الاستثناء.

ثمَّ تابع ابن السرّاج شرح الاستثناء المنقطع، وحمل (إلّا) على معنى (لكن)، وإن كان ما بعد (إلّا) هو المستثنى المنصوب في حكمه، فقد تدخل عليه (الكاف)، وتكون (الكاف) زائدة، وحملها ابن السرّاج في زيادتها على زيادة الكاف في قوله تعالى:﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُمۡ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾[1]

ثم استشهد على هذا التفريع بشاهد شعريّ[2]، بقول الشاعر:

"كلُّ وبَيْتِ الله حتى يُنْزِلوا مِنْ رأسِ شاهقةٍ إلينا الأسْوداَ

إلّا كَخَارِجَةِ المُكَلِّفِ نَفْسَهُ وَابْنَيْ قَبِيصَةَ أنْ أغِيبَ ويَشْهَدَا"[3]

فالشاهد في البيتين مفاده الاستثناء المنقطع، بمجيء (إلّا) بمعنى (لكن)، وزيادة الكاف في الاسم الواقع بعد (إلّا).

وقد استشهد ابن السرّاج في الموطن نفسه بشاهد آخر[4]، لا زيادة فيه على الشاهد السابق، وذكره سيبويه في (الكتاب) [5] دون أن يخرج فيه عن موطن الاستشهاد في شيء.

وبعد أن أنهى ابن السرّاج شرح الاستثناء، ذكر مسائلَ فيه[6]، إذ ذكر أنّ الأصل في الاستثناء أنْ تحمله على وجه الكلام، فتقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلّا زيدٍ، وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلّا زيدًا، وقد يحمل الاسم بعد إلّا على المضمر دون وجه الكلام وهذا فرع على

1.سورة الشورى، آية 11.
2. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 294.
3. ديوان الأعشى، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمود، ط 1، دار الفكر اللبناني، بيروت – لبنان، 1996م، ص 60.
4. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 293.
5. انظر: الكتاب، ج2، ص 328.
6. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 295.

الأصل، فتقول: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلّا زيدٌ، بحمل (زيدٌ) على الضمير في الفعل (يقول)، ثمَّ استشهد ابن السرّاج على التفريع بالحمل على المضمر بقول الشاعر:

"وفي لَيْلَةٍ لا نَرَى بها أحَدًا يَحْكِي علينا إلا كَواكِبُها"[1]

فالشاهد في البيت، هو إبدال (كواكبها) على الرفع من الضمير المستتر في (يحكي)، والاستثناء منفي، ولو أبدله على النصب من (أحدًا) لكان أجود وأحسن؛ إذ الأصل إبدالها من (أحدًا)، وحَمْلُها على المضمر هو فرع على الأصل.

وقد ذكر سيبويه الشاهدَ السابق في (الكتاب)[2] في الموطن ذاته، وعلّق عليه بأنَّ النصب فيها أقوى على إبدالها من (أحدًا)، لأنَّ (أحدًا) منفية في اللفظ والمعنى. أمّا المبرّد فقد أورد الشاهد السابق في (المقتضب) تحت باب (ما يصلح فيه البدل على وجهين)[3]، ولم يزد فيه شيئًا على قول سيبويه.

ومن المسائل التي أوردها ابن السرّاج في الاستثناء، اجتماع (إلّا) و(غير) في جملة واحدة من الاستثناء المنفي، وفي هذه الحالة، تجعل الأُولى تتبع ما قبلها على الإبدال، وتنصب الثانية على الاستثناء، ونصْبُ الثانية على الاستثناء؛ لأنه لا يجوز أن ترفع فاعلين لفعل واحد، أمّا إذا عطفت بينهما فجائز الرفع فيهما معًا، فتقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وغير عمرو، وقد استشهد ابن السرّاج في الحمل على الإتباع والنصب على الاستثناء بقول الشاعر[4]:

"مَا بِالمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَار الخَلِيفَةِ إلا دَارُ مَرْوَانَا"[5]

---

1. ديوان عدي بن زيد، جمعه وحققه: محمد جبّار المعيبد، بغداد، 1965 م، ص 194.
2. انظر: الكتاب، ج2، ص 312.
3. انظر: المقتضب، ج4، ص 402.
4. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 303.
5. البيت في الأصول غير منسوب، وقد نسبه سيبويه في الكتاب للفرزدق، وليس موجودًا في ديوان الفرزدق. انظر: معاني القرآن، ج1، ص 90./ انظر:المقتضب، ج4، ص 425./ انظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن أسد الفارقي(ت487هـ)، حققه وقدّم له: سعيد الأفغاني، ط2، جامعة بنغازي، 1394هـ - 1974م، ص 271.

وموطن الاستشهاد بالبيت هو رفع (غيرُ) ونصب (دار مروان)، ولك أن تنصبهما جميعًا على قولك: ما جاءني أحد إلا زيدًا، ولك رفعهما جميعًا، على أن تجعل (غير) نعتًا، وتقدير الكلام، حينها: ما بالمدينة دار كبيرة إلّا دار مروان[1]. وأورده سيبويه[2] على رفع (غير) نعتًا، ورفع ما بعد (إلّا) على الإبدال.

فالأصل في الأداة الإفراد في الاستثناء، واجتماع أداتين، هو فرع على أصل، وقد جعل ابن السرّاج، في حالة الاجتماع بين الأدوات، مخالفة الحالة الإعرابية أقوى، بالإتباع للأول ونصب الثاني على الاستثناء، في حين استشهد بهما سيبويه على الرفع، بأن جعل (غير) مرفوعة على النعت، ورفع ما بعد (إلّا) على إبدالها مما قبلها. وهذا التنافر في الرأي يوحي بخروج ابن السرّاج قليلًا على آراء من سبقه، وعدم التزامه بها.

وآخر ما انتهى إليه ابن السرّاج من المسائل، في عمل الفروع على الأصول، هو جواز تقدّم المستثنى على المستثنى منه[3]، وهو جائز عند الكوفيين، والبصريون يمنعون تقدّم المستثنى على المستثنى منه، وإن تقدّم عزوه إلى التقدير فأخّروه، وقد أورد ابن السرّاج شاهدًا شعريًا على تقدم المستثنى، بقول الشاعر:

"وَبَلْدَةٍ لَيْت بها طُورِي ولا خلا الجنّ بها إنسي"[4]

فالشاهد في البيت هو تقدّم المستثنى (الجنّ) على المستثنى منه (إنسي) عند الكوفيين، والمسوّغ فيه حمل الفرع على الأصل، فلمّا كان الأصل تَقَدُّم المستثنى منه وتأخّر المستثنى، فإن تقدّم المستثنى وتأخر المستثنى منه فرع عليه، والشاهد عند البصريين على تأويل (وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجنّ)، والتأويل عندهم يقتضي الأصل دون التفريع فيه.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 304.
2. انظر: الكتاب، ج2، ص 340.
3. انظر:الأصول في النحو، ج1، ص 305.
4. ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: الدكتور عزت حسن، مكتبة دار الشرق – شارع سوريا، بيروت، دون تاريخ، ص 319.

أنهى ابن السرّاج المنصوبات، بعد أن قدّم فيها شَرْحَهُ، بما ذكره من قواعد وأمثلة وتعليقات عليها، فقد بدأ بالتعريف بالمنصوبات، ثم بيّن أقسامها الرئيسة، ثم ما يحمل على الرئيس من فروع، وليس في فصل المنصوبات اختلاف جذري عن الفصل السابق، من حيث الشواهد الشعرية، فابن السراج يمضي على وتيرة واحدة، في طريقة الاستشهاد؛ إذ بدأ بشرح المنصوبات، والأول منه (المفعول المطلق) دون أن يعلّق عليه بشاهد شعري في التفريع، ثم النوع الثاني، ولم يستشهد فيه، إلا بما بوّبه في آخره، فمنهجه واحد، يغيب الاستشهاد بالشواهد الشعرية في إحدى الشروحات أو بعضها، ويظهر في شروحات أخرى، فتارة يكون نزرا قليلا، وتارة أخرى كثيرا مُشبَعًا. والمدقق في هذا الفصل يلحظ أنّ الشواهد الشعرية أقل عددا، من الشواهد في الفصل الأول، لغزارة المادة العلمية، وكثرة موضوعاتها في الفصل الأول، بخلاف هذا الفصل، الذي اكتفى فيه ابن السرّاج بإيراد عدد أقل من الشواهد الشعرية، بما يتناسب والمادة الموجودة في الفصل.

كما أنّ آلية تقسيم الشواهد في فصل المنصوبات عند ابن السرّاج، غير محتكمة إلى منطقية معينة، أو فكرة ممنهجة، إنما كانت عشوائية، لعلها تعتمد وجود الشاهد على القاعدة، فيذكره ثم يفرّع عليه، وبانعدام الشاهد الشعري يلجأ إلى شواهد أخرى من القرآن أو أقوال العرب، أو الأمثلة المصطنعة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن السرّاج تأثر بسابقيه، ومنهم: سيبويه في(الكتاب) أولا، والمبرّد في (المقتضب) آخرا، فقد تأثّر بهما نصّا وموضوعا معا، كأن يأخذ عنهم نصّا، وعلى سبيل المعنى أحيانا أخرى، بالإشارة إليهم، وبغياب الإشارة، وغيابها بما نسبه لنفسه، هو الأعم الأكثر، ما يجمل الكلام، بالقول: إن (الأصول في النحو)لابن السرّاج، في أغلبه يعدُّ أخذا عن سيبويه في كتابه –في أغلب مواضيعه– بشكل كبير، ثم المبرد في مقتضبه، على نحو أقل، والله أعلم.

وأخيرا، لقد قدّم ابن السرّاج للمنصوبات، مستشهدا على التفريع على الأصول، بالشواهد الشعرية، دون أن تكون تلك الشواهد على مرتبة واحدة من حيث القوّة والضعف؛ فهو يستشهد بالمجهول، وشاهد الضرورة، والمتعدد الرواية، والمنسوب لغير قائل، واتساع دائرة الاستشهاد، من شأنه أن يضعف القاعدة المستشهد عليها بالتفريع بالشواهد الضعيفة، ويقوي قاعدة أخرى بشواهد قويّة، فالاتساع بالاستشهاد يعد مأخذا عليه–إن صحّ التعبير– كما تجد شحّا في الاستشهاد في بعض المواطن، يقابلها غزارة في مواطن أخرى، فلعلّ طبيعة القاعدة كانت تفرض على ابن السرّاج في الاستشهاد، من حيث الحاجة إلى التقوية بشاهد شعريّ، أو أن عدم وقوعه على الشاهد كان سببا في عدم توازن الشواهد بين أجزاء الفصل. أمّا منهجية التفريع على الأصول فهي واحدة تعتمد على إيراد القاعدة الأصل، ثم ذكر ما يحمل عليها، وتوضيحه، ثم عرض الشاهد الشعري، وتقديم شرح فيه، إن لزمه الإيضاح.

الفصل الثالث

قضايا مختلفة في الإعراب

ويقسم إلى مبحثين: المجرورات، والإعراب بالتبعيّة.

كان الأصل في هذه الدراسة أن تُفْرَدَ "المجرورات"في فصل مستقل، و"الإعراب بالتبعيّة" في فصل آخر، غير أنّ قلّة الشواهد في باب المجرورات، حالت دون إفرادها؛ فالشواهد التي استشهد بها ابن السرّاج على تفريع القاعدة في"المجرورات"بقسميها: الجر بحرف الجر، والجر بالإضافة، لا تتجاوز خمسة شواهد، ما يستحيل جعلها في فصل مستقل، فآثرت الدراسة وضع فصل واحد بعنوان (قضايا مختلفة في الإعراب) يضم المجرورات، والإعراب بالتبعيّة.

المبحث الأول: تفريع القاعدة النحويّة في (المجرورات):

عرض ابن السرّاج[1] للمجرورات في باب وسمه بـــ(ذكر المجرورات والأسماء المجرورة)، بيّن في بدايته أن المجرورات تقع في قسمين، الأول: اسم مجرور بحرف جر، والآخر: مجرور بإضافة اسم إلى مثله، ثم عقّب على قوله بأنّ الجرّ والخفض عنده بمعنى واحد.

القسم الأول: تفريع القاعدة النحويّة في باب (المجرورات بالحرف):

تناوب حروف الجر في معانيها:

ذكر ابن السرّاج المجرورات بالحرف، وحروف الجر، ثمّ شرح عليها، وبيّن معانيها، لينتهي إلى مسألة اتساع العرب في باب الجر، حتى أقاموا بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني، فالأصل في حروف الجر أن يقوم الحرف مقام نفسه، بما يؤدي معناه، في ما يختص به الحرف دون غيره، فينماز بمعانٍ ينفرد فيها في الاستخدام، إلا أن القاعدة الأصلية ليست ثابتة على حالها، فالحروف قد تتشابه في معانيها ومؤداها، فيقوم بعضها مقام الآخر، تفريعا على

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 408.

القاعدة الأصلية، فالتوسّع في القاعدة، يعني التشعب في جزئياتها، والتشعب هو التفريع. ففي قولنا: فلان في البيت. أي أنه داخل البيت، بما أفاد معه الاحتواء والدخول في الشيء بمؤدى (في)، وقد يقول قائل: (فلانٌ بالدارِ) إخبارا بالتصاقه واتصاله في البيت، فلما كانت المعاني متقاربة، جاز معها أن يقوم الحرف مكان الآخر. وقد استدلّ ابن السرّاج على تناوب حروف الجر في وظائفها، في ما استشهد به من قول طرفة[1]، في قوله:

"وإن يَلْتق الحَيُّ الجَميعُ تُلاقِني إلى ذِرْوَةِ البَيتِ الكَرِيمِ المُصَمَّدِ"[2]

فالشاهد في البيت السابق هو استعمال (إلى) بمعنى (في) لتقارب المعنى بينهما، والأصل استعمال (في) ثم تفرّع عليه بحمل الفرع على الأصل، قيام (إلى) مقامها.

وليس الشاهد في كتاب سيبويه، كما أشار ابن السرّاج، ولم يستخدمه المبرّد في المقتضب، غير أن الباحث وقع عليه في (خزانة الأدب) للبغدادي وقد استشهد به[3] على مجيء (إلى) على أصلها، وهي مع الاسم المجرور بعدها في موقع النصب على الحال من الياء في (تلاقني) متعلقة بمحذوف، تقديره: تلاقيا منتسبا إلى ذروة البيت، كما أوضح أن (إلى) ليست بمعنى (في) كما أثبتها ابن السرّاج، إنما جاءت على الأصل.

وقد فنّد البغدادي ما آل إليه ابن السرّاج من تفريع القاعدة في باب مقاربة معاني حروف الجر، في بيت طرفة، وحقيقة الأمر أن الأصل أقوى من الفرع، ولكن حمله على الفرع لا يضير وغير ملزم، وذكره البطليوسي في (أدب الكُتّاب) بقوله: "قيل معناه في ذروة. وهذا لا يلزم، لأنه يمكن أن يريد آوبا إلى ذروة"[4]، فالشارح أراد الأصل وهو استخدام (إلى) ولكنه لم ينفِ الفرع، غير أن جعله ليس بملزم، ما يساند رأي ابن السرّاج ويقوّيه في المسألة.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج، ج1، ص 415.
2. ديوان طرفة بن العبد – شرح الأعلم الشنتمري (410 هـ – 476 هـ)، تحقيق: درّية الخطيب ولطفي السقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1395 هـ – 1975م، ص 29. والبيت في الديوان برواية: "الرفيع المصمد".
المصمد: الصمد وهو القصد / الشاعر يعتز ويفخر بنفسه، فإذا ما اجتمع أهل الحي للافتخار، فإنه يكون في ذروة القوم وأعلاهم شرفا ونسبا.
3. انظر: خزانة الأدب، ج3، ص 594.
4. الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، أبو عبد الله محمد بن السيد البطليوسي 521 هـ، ت: محمد باسل السود، المجلد الأول، دون تاريخ، ص243.

مجيء (مَنْ) نكرة بعد رُبَّ:

وبعد أن أكمل ابن السرّاج شرح حروف الجر، تحدّث عن (رُبَّ) و(حتى) وكان قد أخّرهما لما ينماز كل منهما كحرف جر باستعمالات تخرج عن أصل استخدام حروف الجر، فقال في (رُبَّ): "ولِرُبَّ: باب يفرد به لخروجها عن منهاج أخواتها"[1]. فالأصل في استخدام (رُبَّ) دخولها على الاسم الظاهر النكرة، والعرب أدخلت (رُبَّ) على (مَنْ) إذا كانت نكرة غير موصولة، والأصل في (مَنْ) التعريف، أما أن تكون نكرة فهذا الخروج على الأصل يعد فرعا عليه، وقد استشهد ابن السرّاج على التفريع، بقول الشاعر:

"يا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لَكَ نَاصحٍ ومُؤْتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ"[2]

فالشاهد في البيت هو استخدام (من) نكرة موصوفة، وموطن الشاهد (رُبَّ من تَغْتَشُّه لَكَ نَاصحٍ) ودلالة مجيء (مَن) نكرة، استخدامها بعد (رُبَّ)، ورُبَّ لا تأتي بعدها إلا نكرات، ثم وصفت (مَن) بـــ الجملة الفعلية (تغتشه) والاسم الظاهر (ناصح)، على أنه صفة ثانية، وكلتا الصفتين عند ابن السرّاج مجرورتان.

وقد استشهد سيبويه[3] بالشاهد السابق في الموطن ذاته الذي ذكره ابن السرّاج، وذكره المرادي في كتاب (توضيح المقاصد) على تنكير (مَن)، لكنه خالف ابن السرّاج وسيبويه، في جعل (ناصحٍ) صفة مجرورة، على أنَّ الأحسن فيها رفع (ناصح) على أنه خبر المبتدأ (مَنْ)، و(ربّ) حرف جر شبيه بالزائد[4].

---

1. الأصول في النحو، ابن السرّاج، ج1، ص408.
2. البيت لعبدالله بن همّام. انظر: حماسة البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق: لـــويس شـــيخو، بيروت، 1910م. ومعنى البيت: أنَّ الإنسان قد يظن برجل الغش، لكن هذا الرجل يتولاه وينصحه، وقـــد يأمن على إنسان ويثق به إلا أنه يغشه ويغرر به.
والبيت مجهول القائل في الأصول، انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 421./ انظر: الكتاب، ج2، ص 109/ انظر: شرح الرماني، ج2، ص 144، والبيت في الكتاب، وشرح الرماني، برواية: (ألا رُبَّ) هو غيـــر منسوب عندهما.
3. انظر: الكتاب، ج 2، ص 109.
4. انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (ت749هـــ)، تحقيـــق: عبـــد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـــ – 2001م، ج1، ص 430.

والمتأمل في كلام النحاة المتقدمين في زمانهم وعلمهم، يلحظ أنّ ما لجأوا إليه في انزياح (مَنْ) عن أصلها في التعريف إلى التفريع بالتنكير، ليس قويًّا في الحجة والدليل؛ لأنّ ما احتجوا به شاهدٌ مجهول القائل عند أغلبهم، وقد تعددت طرق روايته.

جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد (حتّى) وحقّه الجر:

انتقل ابن السرّاج إلى شرح (حتّى)[1]، والأصل فيها الجر، لكن توسعًا في عمل (حتّى) حمل عليها فروعًا بجواز النصب والرفع لما بعدها، على أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها وينتهي الأمر عنده. واستشهد ابن السرّاج على التفريع في القاعدة، بقول الشاعر:

"أَلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفِّف رَحْلَهُ والزَّادَ حتَّى نَعْلَهُ ألقاها"[2]

فالشاهد في البيت هو جواز النصب والرفع في الاسم الواقع بعد (حتّى)، والأصل فيه الجر، وموطنه (حتى نعلَهُ)، والنصب فيها، كما ذكر ابن السرّاج[3] ، على تقدير فعل مضمر يفسره الفعل (ألقاها)، والرفع على أن يستأنف ما بعدها.

والشاهد السابق عند سيبويه[4] بجر موطن الشاهد (نعلِهِ)، وهو الأصل، ثم ذكر جواز النصب والرفع فيه، علاوة على الجر، والنصب فيه على مجيء (حتّى) عاطفة، فنصبت (نعله)، وعلى مجيئها (ابتدائية) ورفع (نعله)، والقرينة في ذلك (ألقاها)، التي تستوعب دخول ما بعد (حتّى) في مضمون الحكم قبلها. والشاهد كما ذكره ابن يعيش في مفصله[5] برفع موطن الشاهد (نَعْلُهُ)، بعد أن قال بأصل (حتّى) في الشاهد على الجمع بين استعمالاتها؛ جرًا ونصبًا ورفعًا.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 425
2. ديوان المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيد عن الأصمعي، تحقيق: الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت-لبنان، جـ1، 1998م، ص45
{الصحيفةَ} هي في الأصول بالكسر (الصحيفةِ) والصواب النصب على أنها مفعول به للفعل (ألقى). انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 425
3. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 425.
4. انظر: الكتاب، ج1، ص 97.
5. انظر: شرح المفصّل، ج8، ص19.

مجيء (حتّى) ابتدائية وحقها الجر:

كما استشهد ابن السرّاج[1] بشاهد آخر على (حتّى) باستخدامها ابتدائية، على أنّ ما بعدها ينتهي الأمر عنده، ويكون جملة فعلية أو اسمية، ومنه قول الفرزدق:

"فيا عَجَبي حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ"[2]

والشاهد في البيت السابق، مجيء (حتّى) ابتدائية في حملها على التفريع، والأصل فيها الجر، وموطن الشاهد (حتى كليبٌ). والشاهد عند سيبويه[3] بتنوين الضم في موطن الشاهد (كليبٌ)، وقد عقّبَ عليها بأنّ (حتّى) تكون بمنزلة (إذا) ويريد بذلك دخولها على الجملة الاسمية، وهي هنا حرف من حروف الابتداء. وهو ما اعتمده المبرّد في (المقتضب)[4] بما استشهد به في البيت السابق على مجيء حتّى (ابتدائية)، وما بعدها مرفوع، في حال كونه جملة اسمية.

القسم الآخر: تفريع القاعدة النحويّة في باب (المجرور بالإضافة):

جواز إضافة اسم الزمان إلى (أنْ):

انهى ابن السرّاج القسم الأول من المجرورات، وهو المجرور بالحرف، لينتقل إلى شرح القسم الآخر منه، وهو المجرور بالإضافة، فبيّن نوعي الإضافة: المحضة وغير المحضة، دون أن يورد فيها شواهد من الشعر، ثم أفرد بابًا خاصًا وسمه بـــ(باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل)، موضحًا أنّ حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنّ الأصل والقياس أن يضاف الاسم إلى الاسم، ولا يضاف معه الاسم إلى الفعل، إلا أنّ العرب اتّسعت، فخصّت أسماء الزمان

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج1، ص 425.
2. ديوان الفرزدق، تحقيق وشرح: الأستاذ علي خريس، ط1، منشورات الأعمى للمطبوعات، بيـــروت–لبنـــان 1416 هـــ – 1996م، ص 306. والبيت في الأصول برواية (فيا عَجَبا).
3. انظر: الكتاب، ج3، ص 18.
4. المقتضب، ج2، ص 39.

بالإضافة إلى الأفعال، على سبيل حمل الفروع على الأصول، ثم ذكر أنّ الكوفيين يجيزون أنْ تضيف إلى (أنّ وأنْ) فتقول: أعجبني يوم أنّك محسنٌ، وحالها حال الإضافة بين الاسم والفعل، كما تقول: أعجبني يومَ تقومُ، فتُعْرِب (اليوم)، لأنّ إضافتها صحيحة، وهذا ما آل إليه الفراء من الكوفيين، وهو في وجهته النحويّة، في ما يتعلق بالإضافة إلى (أنّ و أنْ)، كان يقيسه – كما أشار ابن السرّاج– على قول الشاعر[1]:

"هل غير أنْ كثر الأشر وأهلكت حرب الملوك أكاثر الأقوام"[2]

فالشاهد في البيت السابق هو جواز إضافة اسم الزمان (غير) إلى (أنْ)، وموطنه (غير أنْ) على مذهب الكوفيين. فلما كان الأصل إضافة الأسماء إلى الأسماء، فإنّ الإضافة إلى (أنْ) هو على سبيل التفريع، بحمل الفرع على الأصل.

وأخيرا، ينتهي ابن السرّاج من شرح المجرورات بقسميها، متناولًا ما اتسعت فيه العرب في بعض القواعد، لتكون فروعًا حُمِلَت على أصول، وما يلحظ على ابن السرّاج، في عرض المجرورات، قلة الشواهد الشعرية، التي لم تتجاوز خمسة شواهد، منها شاهد لم يعرف له قائل، بما يجعل الاستشهاد به ضعيفا، وإن كان للبحث غرض من الوقوف عليهما، فليس أكثر من الإشارة إلى أنّ ابن السرّاج كان يحتج، في بناء بعض قواعده، بشواهد الشواذ والضرورة.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 13.
2. البيت مما يستشهد به العروضيون على الخرم بعد الوقص، انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 13./انظر: المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم القوافي، أبو بكر محمد بن عبد الملك ابن السرّاج الأندلسي الشنتريني(ت550هـ)، تحقيق: رضوان الداية، دار الأنوار، دون تاريخ، ص 51/ انظر: البارع في علم العروض، أبو القاسم علي بن جعفر ابن القطاع (ت515هـ)، قدّم له ودرسه وحققه وعلق عليه وصنع فهارسه: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، ط2، مكتبة الفيصلية، 1405هـ – 1985م، ص 137. وهو عنده برواية:
" **غيْر إنّ كُثرَ الاسود وأهْلَكتْ صَرفُ المنون أكابِر الأقْوامِ**". كما ذكر أنه لم يعرف له قائل.

المبحث الآخر: تفريع القاعدة النحويّة في (الإعراب بالتبعيّة):

تتمثل التوابع في اللغة العربية بخمسة أنواع، وهي: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف.

تحدث ابن السرّاج عن التوابع في باب أسماه (توابع الأسماء في إعرابها)، ثم ذكر التوابع بترتيب التزم به في شروحاته لها، فقال: "التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير توسّط، والخامس، وهو العطف، لا يتبع إلّا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض"[1].

تفريع القاعدة النحويّة في باب (التوكيد):

فبعد أن وقف ابن السرّاج على التوابع، ترتيبًا وتعريفًا بها من حيث التوسّط بالمتبوع، والتزام التابع بالحركة الإعرابية للمتبوع، بدأ بشرح الأول وهو (التوكيد)، مستشهدًا عليه بشاهدٍ واحد في التفريع، ولم يأتِ بسواه.

جواز توكيد الفعل:

فقد أوضح ابن السرّاج أن التوكيد يكون على ضربين، إمّا بتكرير الاسم، أو ما يحيط به، ويقصد بما يحيط به (ما جيء به للإحاطة والعموم)، ثم بيّن الضرب الأول، وهو تكرير الاسم، بأنه يكون على ضربين، الأول بتكرار الاسم بلفظه، والآخر بتكراره في معناه، ومثّل على ما كان التكرار في لفظه كقولك: هذا زيدٌ زيدٌ.[2] فقد كرّر لفظة زيد مرتين بلفظه، مؤكدًا (زيد) الأولى بالآخرة، وهذا هو الأصل في تكرار لفظة الاسم، ثم حمل ابن السرّاج على هذا الأصل فرعًا، بقوله: "وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل، وفي كل كلام تريد تأكيده"[3].

---

1. انظر: الأصول في النحو،ج2، ص 19.
2. المصدر نفسه، ج2، ص 19 – 21.
3. المصدر نفسه، ج2، ص 19.

ويَثْبُتُ أصل التكرار، في ضربه الأول، كما ذكره ابن السرّاج، بأنه تكرار في الاسم بلفظه، وقد خصّ الأصل بالأسماء، ثم حمل على الأصل فرعا، بأن ما يكون في الأسماء يجوز حمله على الأفعال والحروف والجمل، بقوله: (يصلح)، ما جعل منها فرعا على أصل، ثم استشهد على حمل الأفعال على الأسماء في التوكيد بقول الشاعر[1]:

"ألا فَاسْلَمِي ثَمَّتَ اسْلَمِي ثَلاثُ تَحيَّاتٍ وإنْ لَم تَكلَّمِي"[2]

فالشاهد في البيت السابق، جواز توكيد الأفعال، وموطنه (اسلمي)، حملا على توكيد الاسم المفرد. وقد استشهد ابن يعيش في شرح (المفصل) [3] بالشاهد السابق، وجعله في قسم التوكيد الصريح، بعد أن قسّم التوكيد إلى صريح وغير صريح. وهو عند ابن السرّاج التوكيد بتكرير الاسم، وجاء استشهاده في الموطن ذاته الذي ذكره ابن السرّاج بتفريع توكيد الأفعال على الاسماء.

واكتفى ابن السرّاج، في التفريع في قواعد التوكيد بالشاهد السابق فقط، ثم تابع شرحه فيه، وانتهى دون أن يفرّع في القاعدة النحويّة بما يُحتجُّ به من الشواهد الشعرية.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (النعت):

انتقل ابن السرّاج إلى شرح النوع الثاني من التوابع وهو النعت، مستهلًّا شرحه بأقسام النعت، وذلك أن النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونُكْرَتِهِ، فيكون نعتُ المعرفةُ معرفةً، وفي مقابله نعت النكرة نكرة، وأكمل الشرح بتعلّق النعت بالمنعوت، بأنه يتبعه في الحركة الإعرابية، دون أن يذكر غيرها مما يتبع فيه النعت منعوته، ثم أوضح ابن السرّاج أنّ الأصل في النعت أن يكون للنكرة فقط دون المعرفة، وحق النكرات في الوصف لتقرب من المعارف، ثم بيّن أنّ الصفة تنقسم إلى خمسة أقسام، وهي:

---

1. الأصول في النحو ، ج2، ص 19.
2. والبيت منسوب إلى حميد بن ثور، والعجاج وهو في ديوانيهما:
ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي داود الإيادي، صنعه: الأستاذ عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1371 هـ - 1951 م، ص133. وهو في الديوان برواية:
"فاسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلَاثُ تَحيَّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمِي"
ديوان العجّاج، ص 289، وهو في الديوان برواية: "ألا يا اسلمي.... تَكَلَّمْ"
والبيت غير منسوب في الأصول. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 19.
3. انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 39.

الأول: حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه.

الثاني: فعل للموصوف يكون به فاعلًا هو أو شيء من سببه.

الثالث: وصف ليس بعمل ولا حلية.

الرابع: وصف ينسب إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.

الخامس: الوصف بـــ"ذي" التي بمعنى صاحب، لا بـــ"ذو" التي بمعنى الذي. [1]

مجيء النعت عددا:

شرح ابن السرّاج [2] الأقسام الخمسة من الصفات المحضة، دون أن يأتي بشاهد شعري فيها، ثم تحدّث عن الصفات التي ليست بمحضة؛ أي ليست بمحضة في الوصف، فيجوز فيها أن تُبتدأ كما الأسماء، وهي التي لا تجري على الأول إلا إذا كانت شيئا من سببه، وبيّن أنها تقع في ثلاثة أقسام: مفرد، مضاف، موصول. ومن المفرد، نحو قولنا: مررت بثوب سبعٍ، ومنه: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلًا مائةً، والصفات غير المحضة تدخل في باب الحمل على الصفات المحضة؛ إذ المحضة هي الأصل، وقد جاء عليها ابن السرّاج في البداية، أما ما كانت غير محضة من الصفات فهي فرعٌ على الأصل، لجواز كونها صفة تارة، وخروجها عن الوصف تارة أخرى، وقد استشهد ابن السرّاج، لما كان مفردًا من الصفات غير المحضة، بقول الأعشى:

"لَئِنْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ"[3]

فالشاهد في البيت السابق، مجيء العدد نعتا، وموطنه (ثمانين) نُصِبَتْ نعتًا للجب، لأنها تنوب مناب الصفات المحضة كـــ (طويل وعميق وعبير). وذكره سيبويه في باب (ما يكون من الأسماء صفة مفردًا)[4] على نصب ثمانين على النعت، كأنه قال: (في جُبٍّ بعيد القصر طويل). وتناوله ابن يعيش[5] في باب تمييز الأعداد، على نصب (قامة) بعد (ثمانين)، ولم يذكُر للنعت فيه شيئا.

---

1. الأصول في النحو، ج2، ص 23 – 24.
2. انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 25 – 27.
3. ديوان الأعشى، ص 192.
وقد قال الأعشى البيت في يزيد بن مسهر الشيباني، متوعدًا إياه بالهجاء والحرب.
4. انظر: الكتاب، ج2، ص 28.
5. انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص 74.

الحذف في الصلة الموصولة:

تابع ابن السرّاج في شرح النوع الثاني من الصفات غير المحضة، وهو (النعت الموصول المشبه بالمضاف)، وإنما شبّه بالمضاف، لأنه غير مستعمل إلا بصلته، كأن تقول: أفضل منك، صاحب لك، وهذا هو الأصل فيه، وقد فرّع عليه بخلاف الصلة لدلالة الكلام عليه، إضافة إلى كون الصفة الموصولة فرعًا على الصفات المحضة، وقد استشهد ابن السرّاج[1]، على الحذف في الصفة الموصولة، بقول الشاعر:

"مَرَرْتُ عَلَى وادي السِّبَاعِ ولا أرَى كَوَادي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيا

أقَــلَّ بــهِ ركْــبٌ أتَــوْهُ تــئــيةً وأخْوفَ إلّا ما وقى الله ساريا"[2]

والشاهد في البيت، هو حذف صلة الصفة اختصارًا للكلام، وقد دلَّ ما قبله عليه، والأصل فيه أن يُستعمل بصلته، وموطنه (أقلَّ به ركب). فقال سيبويه شرحا على الشاهد في (الكتاب): "وإنما أراد أقل به الركب تئية منهم به، ولكنه حذف ذلك استخفافًا، كما تقول: (أنت أفضلُ)، ولا تقول من أحد، وكما تقول: (الله أكبر)، ومعناه: الله أكبر من كل شيء. وكما تقول: (لا مال)، ولا تقول لك، وما يشبهه. ومثل هذا كثير."[3]. وقال ابن السرّاج: "فجميع هذه لا يحسن أن تفردها من صلاتها"[4]. أمّا كونها أتت مفردة من صلتها فهذا فرع على الأصل، ومن جهة أخرى، فالذكر في العربية أصل والحذف فرع.

كما تابع ابن السرّاج شرح النعت، دون أن يورد شاهدًا شعريّا على التفريع في القسم الثالث من الصفات غير المحضة وهو المضاف، ثم انتقل إلى الوصف من المعرفة، ودخل في مسائل في باب النعت، والمسائل كلها فروع لخروجها على القاعدة الأصل. فتحدث في المسائل عن (حسب) و (كفى) كقولك: مررت برجل كفاك به رجلًا، وقولك: مررت برجل حسبك من رجلٍ، ثم أورد على لسان الأخفش أنَّك إذا لم تضف (حسب)، تكون أمرًا، وتحرّك آخرها لسكون

---

1. الأصول في النحو، ج2، ص 29 – 30.
2. البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، انظر: الأصول في النحو، ج 2، ص 30/ انظـر: الكتـاب، ج2، ص 33/ انظر: خزانة الأدب، ج 3، ص 521/ انظر: الأشباه والنظائر، ج 8، ص 146.
المعنى: وصلت إلى هذا الوادي ليلًا فهِبتهُ لكثرة السباع فيه، فرحلت عنه لوحشته.
3. الكتاب، ج2، ص 33.
4. الأصول في النحو، ج2، ص 29.

السين، فتقول: رايت زيدًا، حسْب يا فتى، غير منون، كأنك تقول: حسبي أو حسبك، فأضمر هذا، فلذلك لم ينون لأنه أراد الإضافة. وقد تستخدم (حسبك) بمعنى يكفيك، فتقول: حسبُك وعبدالله درهمان، فإن جررت (عبد الله) فهو جائز لكنه قبيح، وداعي القبح فيه أنك لا تعطف ظاهرًا على مضمر. ثم أنشد[1] قول الشاعر:

"إذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ"[2]

فالشاهد في البيت جوازُ الرفع في (الضحاك) والنصب والجر، على أنه مضاف إلى حسب. فهو منصوب بإضمار (يحسب)، فيكون مفعولًا به، ومجرور بعطفه على الكاف أو بإضمار (حسب) أخرى، ومرفوعة بتقدير (حسب) محذوفة مع مضافها. وهذه المسألة فرع فيها حذف وتقدير وتجويز في الإعراب، وهذه كلها فروع على أصل عمل (حسب) التي لا تقتضي الواو مع معمولها، علاوة على ذلك، فالمسألة بأكملها خروج بالتفريع على باب النعت.

حمل المضاف على التنكير:

والمسائل في باب النعت، أراد بها ابن السرّاج ما كان من النعوت موازيًا للأسماء، وذلك بخروج النعت عن كونه نعتًا، وإعرابه إعراب الأسماء، على سبيل التفريع على الصفات المحضة، ومن ذلك ما استشهد به من الشواهد لتكون حُجَّة لـ (رب رجل وأخيه منطلقين) فـ (منطلقين) نعت مجرور لـ (رجل، وأخيه) و (أخيه) نكرة بتقدير (أخٍ له)، وأنشد عليه بقول الأعشى[3]:

"وكَمْ دُوْنَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَـا

وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَأَحْـقَـابِـهِ وَحَلِّ حُلُوْسٍ وأَغْمَادِهَا"[4]

---

1. الأصول في النحو ، ج2، ص 35 – 37.
2. البيت لجرير، في ذيل الأمالي، ص 140، وغير موجود في ديوانه، وغير منسوب في خزانة الأدب، ج7، ص581، ولم ينسبه ابن السرّاج في الأصول، ج2، ص 37، وبلا نسبة في: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسيّ، عبد الله ابن بَرّي، تحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، 1405هـ – 1985م، ص 374./ انظر: شرح عمدة الجاحظ وعُدَّة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ – 1977م، ص 407./انظر: وشرح المفضليات ص 236.
ويريد الشاعر: إذا وقعت الحرب، وتفرّقت الجماعات، فيكفيك أن تصحب السيف الضحاك بيمناك.
3. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 39.
4. ديوان الأعشى، ص 54.
وهو بذلك يصور لنا بعد المسافة بينه وبين الممدوح الذي ذهب إليه ليستوجب بذلك جائزته.

فالشاهد في البيتين، هو إضافة (أعقادها وأحقابه وأغمادها)، وحملها كلها على التنكير، وهي مضافة إلى الضمائر المعطوفة على الأسماء المجرورة بـــــ(من)، أما حملها على التنكير، فهو في كونها معطوفة على (صفصف)، التي وقعت موقع النصب من التمييز. والحمل فيها على التقدير هو تفريع عن الأصل؛ لأن كل حملٍ يقتضي أصلًا يُحمل عليه، وقد جيء بهما حجة لـــ(ربَّ رجل وأخيه)، فقال ابن السرّاج: "فجميع هذه حجة لرجل وأخيه، وهذا الضمير المضاف إلى الضمير لا يكون وحده منفردًا نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة، حتى يكون أول ما يشتغل به (رُبَّ) نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة"[1]. كما علّق سيبويه على الشاهد في (الكتاب) بقوله: "هذا حجة لقوله: رُبَّ رجل وأخيه. فهذا الاسم الذي لم يكن ليكون نكرة وحده، ولا يوصف به نكرة، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشتغل به العامل نكرة، ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه"[2].

وعند النظر في شرح ابن السرّاج وسيبويه، يتبيّن أن ابن السرّاج اعتمد شرح سيبويه في الشاهد السابق، ولم يكن ليخرج عنه بشيء، وتكاد تكون الجمل ذاتها، والمعنى واحد بينهما، ما يؤكد أخذَ ابن السرّاج في توجّهاته النحوية من سيبويه، وغيره، وتأثّره بهم.

كما استشهد ابن السرّاج في الموطن السابق بما تقتضيه الحجة بشاهد آخر[3]، غير منسوب لقائل، وقد سبقه به سيبويه، وهو بلا نسبة عند سيبويه، أيضا، ما يجعل الاستشهاد به على القاعدة أضعف، فأورد الباحث بيتي الأعشى، وأحال الشاهد المجهول إلى الهامش؛ لأن ذكره هو على سبيل التكرار ليس إلّا.

---

1. الأصول في النحو، ج2، ص 40.
2. الكتاب، ج2، ص 56.
3. انظر: الكتاب، ج2، ص 55. وانظر: الأصول في النحو، ج2، ص 39.
"وأيُّ فَتى هَيْجَاء وأنْتَ جَارها إذا ما رجَالٌ بالرِّجَال استقلت"
الشاهد فيه: هو عطف جارها على (فتى) بتقدير (وأي جار لها أنت)، فجارها نكرة؛ لأن (أي) تضاف إلى نكرة.

قطع النعت عن المنعوت:

فالأصل في النعت أن يتبع المنعوت في الحركة الإعرابية، وقد حُمِلَ على الفرع قطع النعت عن المنعوت، لمخالفته له في الحركة الإعرابية، وهو ما يسمى بـــ(قطع النعت عن المنعوت)، وقد مثّل عليه ابن السرّاج[1] بمثال مصطنع: اصنعْ ما سرَّ أخاك وما أحبَّ أبوك الرجلانِ الصالحانِ. ولك في (الصالحان) الرفع على الابتداء أو النصب على المدح، ثمّ استشهد عليه بقول الخرنق:

"لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ"[2]

فالشاهد في البيتين هو قطع (النازلين) و(الطيبون) عن الموصوف بحملهما على إضمار فعل في (النازلين)، ونصبه على المدح، وإضمار المبتدأ في (الطيبون)، ورفعه على الخبر، والقطع هو الحمل على الأصل في القاعدة، فإن كان التوافق في الحركة الإعرابية بين الصفة والموصوف أصلًا، فإن القطع بالمخالفة في الحركة الإعرابية يعد فرعًا عليه.

وذكر سيبويه البيتين في باب وسمه بـــ(باب ما ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة)، وشرح ما كان فيه من نصب على المدح والتعظيم أو رفع على الابتداء.[3] والشاهد في الديوان، برواية (والنازلون)[4]، وفيه اختلاف في موطن الشاهد، ما يفسد الاستشهاد به، ويجعل تفريع القاعدة النحويّة ضعيفا.

وتابع ابن السرّاج شرحه على المسائل في باب النعت، مدعِّمًا إياها بالأمثلة المصطنعة، منتهيا عند الشاهد السابق في الاستشهاد بالشواهد الشعرية في باب النعت، لينتقل بعده إلى عنوان آخر من التوابع وهو عطف البيان.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 40.
2. ديوان الخرنق بنت بدر، رواية أبي عمرو بن العلاء وغيره، تحقيق: الدكتور: واضح الصمد، دار صـــادر، بيروت – لبنان، 1995م، ص 39. والبيت في الديوان برواية (النازلون) بخلاف موطن الشاهد.
لا يبعدن: لا يهلكن. أي؛ لا يهلكن قومي الذين هم كالسم على أعدائهم فيقضون عليهم.
3. انظر: الكتاب، ج2، ص 57.
4. انظر: ديوان الخرنق بنت بدر، ص39.

فتحدّث ابن السرّاج في شرح النوع الثالث من التوابع، وهو عطف البيان، شارحًا فيه بالتمثيل عليه بالأمثلة المصطنعة من منثور الكلام، دون أنْ يعرّج عليه بشاهد شعري، ولعل إيجاز ابن السرّاج[1] في شرحه إيّاه، الذي لم يتجاوز ثلاث فقرات، كان معللًا لعدم إيراد الشواهد الشعرية على التفريع في القاعدة النحوية، ولم يتوسع فيه.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (البدل):

ثم انتقل ابن السرّاج إلى شرح النوع الرابع من التوابع، وهو البدل، موضحًا أن الأصل في البدل أن يعمل العامل فيه كأن المبدل منه غير موجود، فقال: "وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول"[2]. فذكر القاعدة الأصل في البدل، معبرًا عنها بلفظة (حقّه)، لأنّ البدل لا بُدَّ أن يقوم مقام المبدل منه، ومثاله: مررتُ بعبدالله محمدٍ. فكأنّك قلت: مررت بمحمد. وبما أن الأصل يقتضي المطابقة، فَيُفهَمُ من كلام ابن السرّاج أن البدل في مفهومه الأصل كائن في (المطابق) منه، وتكون الأقسام الأخرى له فرعا على الأصل.

وقد قسّم ابن السرّاج البدل أربعةَ أقسام، وهي الأقسام المعهودة عند النحاة في البدل: ما كان فيها البدل مطابقًا للمبدل منه أو بعضه، أو ما كان المعنى مشتملًا عليه، أو غلطًا. ويرى أنَّ البدل في أصل وضعه يقتضي دخول واو العطف بين البدل والمبدل منه، كقولك: (مررت بأبي أحمدَ زيدٍ)، فالأصل فيها (مررت بأبي أحمدَ وزيدٍ)، إلا أنَّ النحاة تجنَّبوا التوسّط بالحرف خشية اللبس؛ لأنَّ وجود الواو العاطفة قد يتسبب بأنْ يظنَّ ظانٌّ معها أنَّ الثاني غير الأول؛ أي أنَّ البدل غير المبدل منه، لذلك استُعمِلَ البدلُ بغيرِ توسُّط، فرارًا من اللبس، وطلبًا للاختصار والإيجاز[3]. ولم ينسب ابن السرّاج الرأي بالتوسط بين البدل والمبدل منه لمن سبقه من النحاة، كعادته، بالإشارة إلى سيبويه، ما يجعل القول في التوسط بين البدل و المبدل منه، من آراء ابن السرّاج الخاصة به.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج2 ، ص45-46.
2. المصدر نفسه، ج2، ص 46.
3. المصدر نفسه ، ج2، ص46.

بدل الاشتمال:

بَدأ ابن السرّاج بعرض أقسام البدل والتفصيل فيها، ذاكرًا المطابق أولًا – وهو الأصل – ثم ما كان جزءًا من الثاني، ولم يستشهد عليهما بالشواهد الشعرية، ثم تبعهما بالفرع الثالث وهو بدل الاشتمال، وقد وسمه بـــ (ما كان سببًا من الأول)[1]، كأن تقول: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، فالمعنى: سُلِبَ ثوبُ زيد، واستشهد عليه بقول الأعشى:

"لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبَانَاتُ وَيَسْأَمُ سَائِمُ"[2]

فالشاهد فيه، جر (ثواءٍ) على أنه بدل اشتمال من (حول)، والأصل (ثويت فيه)، فحُذفَ حرف الجر، فاتّصلَ الضمير بالفعل. كما استشهد سيبويه في (الكتاب) بالشاهد السابق، على رفع يسأم، لأنه خبر واجب معطوف على (تقضى)، واسم (كان) مضمرٌ فيها[3]، في حين وقف عليه المبرّد في (المقتضب)[4] على بدل الاشتمال، كما فعل ابن السرّاج.

واستشهد ابن السرّاج على بدل الاشتمال بشاهد آخر، وهو قول الشاعر[5]:

"وذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائِهَا وَعَتَكُ البَوْلِ على أنسائِها"[6]

---

1. انظر الأصول في النحو، ص47.
2. ديوان الأعشى، ص186 وهو في الديوان برواية (تَقْضى لُبَانَاتٍ). الثواء: الإقامة / لبانات: مفردها لُبانه، وهي الحاجة.
3. انظر: الكتاب ، ج3 ، ص36.
4. انظر: المقتضب ، ج5 ، ص29.
5. انظر: الأصول في النحو، ص48.
6. البيت من شواهد سيبويه غير المنسوبة، ج1 ، ص151 ، وهو من الشواهد الخمسين المجهولة القائل، ونسبه ابن السرّاج إلى جبر بن عبد الرحمن، انظر الأصول في النحو، ج2، ص48./انظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ج2، ص21. تقتد: هي ركية في شق الحجاز، من حياة بني سعيد بن هوازن /عتك البول: أن يضرب البول إلى الحمرة، ويروى: عبك البول! اختلاطه بوَبرها ، وتلبده بها / والعتك: منه القوس العاتكة إذا قدمت واحمرّت /الأنساء: جمع، مفرده نسأ، وهو عرق ما بين الفخذ والساق، والإبل إذا قلّ ورودها في الماء، فإنّ بولها يختثر وتشتد صفرته.
والبيت يصف ناقة في عطشها، لأنها لم ترد الماء منذ فترة طويلة، فيقول: ذكرتْ بردَ ماءٍ تقتد وهو موضع بعينه، وما كان من أثر بولها على وبرها ظاهر لختاثرته.

فالشاهد في البيت الشعري، هو نصب (بردَ) على البدل من (تقتد)، لاشتمال الذكر عليها، لأن المعنى: ذكرتْ بردَ ماء. وقد أورد سيبويه[1] الشاهد السابق في الموطن ذاته؛ أي بدل الاشتمال.

والبيتان السابقان –اللذان جاء بهما ابن السرّاج شاهدَين على بدل الاشتمال– يمثلان تفريعًا للقاعدة النحوية على الأصل، فلما كان الأصل في البدل، أن يقوم الثاني مقام الأول، فالاشتمال فرع عليه؛ إذ لم يقم الثاني مقام الأول، إنما كان مشتملًا عليه الذكرُ في المعنى، أو كما عبرّ عنه ابن السرّاج بـــ(ما كان سببًا من الأول).

وصار ابن السرّاج إلى القسم الرابع من أقسام البدل ، وهو بدل (الغلط أو النسيان)، دون أن يورد فيه شواهدَ شعريّةً أو نثريّةً، لينتهي من الأقسام ذِكرًا وشرحًا، مكتفيًا بما قدّمه عليها.

حمل الفعل على الاسم في البدل:

ثم عرّج الشارِحُ إلى حمل الفعل على الاسم في البدل، فكما يكون البدل في أصله بإبدال اسم من آخر، فالفعل يبدل من الفعل، ويكون فرعًا عليه، ويشترط في إبدال من الفعل أن يكون الفعل المبدل ضربًا من الفعل المبدل منه، كقولك: (إن تأتني تمشي أمشي معك)، فالمشي من الإتيان، لذا جاز الإبدال فيه، واستشهد ابن السرّاج على إبدال الفعل بقول الشاعر[2]:

"إنَّ على اللهِ أنْ تُبايعا تُؤخذَ كُرهًا أو تجيء طائعًا"[3]

فالشاهد فيه إبدال (تؤخذ) بالنصب من (تبايعا) المنصوبة، وهو من إبدال الفعل من الفعل إذا كانا من الضرب نفسه.

---

1. انظر: الكتاب، ج1 ، ص151.
2. انظر: الأصول في النحو، ج2 ، ص48–49.
3. البيت من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة القائل. انظر: الكتاب ج1، ص 156 /انظر: ابن السرّاج، ج2، ص48 /انظر: المقتضب، ج2، ص 63 / انظر: خزانة الأدب، ج2، ص 373. تبايعا: تدين للسلطان بالطاعة إني ألزم نفسي على الدخول في طاعة السلطان وقد دخل الناس به، فإما تدخل فيه مختارًا طائعًا أو ألزمك إكراهًا على الانصياع والانقياد له.

كما ذكر سيبويه الشاهد الشعريّ السابق في الموطن ذاته من الاستشهاد، بحمل (تؤخذ) على (تبايع)، لأنه مع قوله (تجيء) تفسير للمبايعة، إذ لا تكون إلا في أحد الوجهين من إكراه أو طاعة.[1]

ولم يورد ابن السرّاج شاهدًا آخر على قاعدة إبدال الفرع، وإن كانت فرعًا على الأسماء، إلا أن الشاهد مجهول القائل، ما يجعل التفريع على القاعدة الأصل قليلا، بضعف الدليل والشاهد، والشاهد في أصله هو من شواهد سيبويه المجهولة القائل، ولم يدعمه سيبويه بشاهد آخر يقوي القاعدة به، فربما هو من الشواهد التي اصطنعها النحاة لتقوية ما آلوا إليه من وضع في النحو، والتقعيد له، بإثبات قواعدهم.

ومن المتأخرين على ابن السرّاج، ما قدّمه ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك[2]، فقد أورد الشاهد السابق، وزاد عليه أنه من قبيل بدل الاشتمال، وذلك لاشتمال الفعل (تبايعا) على الفعل (تؤخذ)، كما أفصح أن البدل في هذا الشاهد هو الفعل وحده، دون الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، مستدلًا على رأيه أنّ الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول – المبدل منه – هو ذاته في الفعل الثاني، الذي هو البدل، ما جعل (تؤخذ) منصوبًا حملًا على (تبايعا) المنصوب.

ما جاز فيه البدل أو غيره:

انتقل ابن السرّاج إلى مسائلَ في باب البدل، بعد أن أمكن الحديث في البدل بجزئياته، وتناول فيه ما كان فرعًا على القاعدة، بما جاز أن يكون بدلًا أو انقطاعه عن البدل، بوجه إعرابي آخر، نصبًا أو رفعًا، واستشهد ابن السرّاج على تعدد الأوجه الإعرابية في مسائل البدل، بقول عَبَدَة بن الطبيب[3]:

"فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكُ وَاحِدٍ ولكنَّهُ بُنيانُ قَوْمٍ تَهَدَّما"[4]

---

1. انظر: الكتاب ج1، ص 156.
2. انظر: شرح ابن عقيل، ج3 ، ص36.
3. انظر: الأصول في النحو، ج2 ، ص 51.
4. ديوان عبدة بن **الطبيب** – شعر عبدة بن الطبيب، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، بغـداد، 1970م، ص 88.

والشاهد نفسه لمرداس بن عبدة بن منبه في الأغاني، انظر: الأغاني، أبو فرج الأصـبهاني علـي بـن الحسين(ت356هـ)، طبعة مصورة عن دار الكتب المصرية، مؤسسة جمال، بيروت، لبنان، 1963م، ج 14، ص 4964.

يرثي الشاعر في البيت: قيس بن عاصم المنقري. فيقول: لقد كان مصدر عز وفخر لقومه، وما إن مات حتى مات بموته خلق كثير، إذ بهلاكه تهدم بنيانهم وذهب عزهم.

فالشاهد فيه، إبدال (هلكه) من قيس، ونصب (هلك) على أنه خبر كان، والوجه الآخر وهو موطن الاستشهاد، رفع (هلكه) على الابتداء، ورفع (هلك) خبرًا له.

والبيت في (الكتاب)[1] في الموطن ذاته، وقد عوّل ابن السرّاج في الشاهد على سيبويه. كما أورد ابن يعيش في (شرح المفصل) الشاهد السابق على البدل، فقال: "فهذا ينشد على وجهين بالرفع في (هلكُ واحد) والنصب؛ فأمّا الرفع فعلى أن تكون الجملة خبرًا لكان، وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبرًا لكان ويكون (هلكه) بدلًا من اسم كان"[2]. والشاهد جيء به فرعًا على قواعد البدل، فالبدل ما قام ثانيه مقام الأول – المبدل منه، مع اتباعه له في الحركة الإعرابية، وبخروج البدل من كونه بدلًا، جعل الشاهد في باب الحمل على البدل، مع جواز الخروج عليه.

إبدال الاسم من الضمير المتصل:

وتابع ابن السرّاج المسائل في باب البدل، وتوقف عند إبدال الاسم من الضمير المتصل على بدل الاشتمال، واستشهد عليه بشاهد شعريّ، وهو قول الشاعر[3]:

"ذَرِيني إنَّ أمْرَكِ لن يُطاعَا وما ألفتني حِلْمي مُضَاعا"[4]

فالشاهد في البيت الشعري هو نصب (حلمي) على بدل الاشتمال من الضمير المتصل (ياء المتكلم) في الفعل الماضي (ألفيتني)، والمراد جواز حمل الاسم على الضمير في البدل، كما يبدل الاسم من الاسم، وهو من حمل الفرع على الأصل، كما ذكره سيبويه[5] في موطن الاستشهاد ذاته على بدل الاشتمال.

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 156.
2. شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 63.
3. انظر: الأصول في النحو،ج2 ، ص 51.
4. ديوان عدي بن زيد، ص 35.
والمعنى: أنَّ الشاعر يخاطب من تعذله على إتلافه المال، فيقول: ولن أطيع أمرك، فما عهدتني وضيعًا للحلم.
5. انظر: الكتاب، ج1، ص 156.

وقد أورد ابن يعيش الشاهد السابق في مفصله وعلّق عليه بقوله: "والشاهد في حمل الحلم على الضمير المنصوب بدلًا منه لاشتمال المعنى عليه. وكان يجوز أن تقول: حلمي مطاع على أنّ حلمي مبتدأ وخبره مطاع ولكن القوافي منصوبة فلذلك لا يجوز هذا ويجب إبدال حلمي من ياء المتكلم"[1]. فابن يعيش وافق سيبويه وابن السرّاج في موطن الشاهد، وحمل (حلمي) على بدل الاشتمال، لاشتمال المعنى عليه من ضمير المتكلم الياء، وخرج عليهما بأن زاد فيه جواز حمل (حلمي مطاع) على الجملة الاسمية بقطعها من الضمير المتصل، لكنّ حملها على الابتداء يؤدي إلى مخالفة قافية القصيدة التي تقتضي النصب، ما جَعَلَ حملها على النصب أمكن.

تفريع القاعدة النحويّة في باب (عطف النسق):

انتهى ابن السرّاج من شرح النوع الرابع من أنواع التوابع، وهو (البدل)، ومن شرْحِ مسائله، ثم انتقل إلى شرح النوع الخامس من التوابع وهو (العطف بحرف)، ويُسمى كذلك بعطف النسق.

فبيّن ابن السرّاج [2] أنّ أحرف العطف عشرة، يُتْبِعنَ ما بعدَهُنَّ، لِما قبلهنَّ من الأسماء والأفعال في الإعراب. ثم ذكر الأحرف، كل حرف بصورة مستقلة عن غيره، وعرض له معانيه وآلية عمله، وحروف العطف عنده، هي: الواو، الفاء، ثُمَّ، أو، إمّا، لا، بل، أم، حتّى. وانتهى منها بعد أن وضّحَها وشرح عليها، دون أن يورد فيها شاهدًا شعريًا.

العطف على الموضع:

تابع ابن السرّاج[3] شرح العطف، لينتقل إلى باب (العطف على الموضع)، وهو ما كان له موضعٌ غير لفظه، كأن تقول: (يا زيدُ العاقل)، فتنصب العاقل على موضع (زيد)؛ إذ إنّ حق المنادى النصب، وهذا هو الأصل في العطف على الموضع، ثم ذكر ابن السرّاج له فرعين: الأول اسم مفرد مبني، ولم يستشهد عليه بشواهد من الشعر، والآخر قد عمل فيه عامل، ثم فرّع على الآخر فرعين آخرين، وهما: ما كان فيه الحرف العامل زائدًا للتوكيد، وبسقوطه لا يختل

1. شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 65.
2. انظر: الأصول في النحو، ج2 ، ص 55.
3. انظر: المصدر نفسه، ص 61–65.

الكلام، وما كان فيه الحرف العامل غير زائد، وبسقوطه يختل الكلام، ولا يتصل بعضه ببعض، كأن تقول: (مررتُ بزيدٍ) فالعامل في (زيد) هو الباء، وقد تعدّى الفعل به، ولا يجوز إسقاطه؛ لأنّ الأفعال التي هي غير متعدية في أصلها لا تتعدى إلا بحرف جر، وقد تتجاوز الأصل إذا حملت فعلا على فعل آخر، كأن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا) فتنصب عمرًا على تقدير: (مررتُ بزيدٍ وأتيتُ عمرًا)، ثم استشهد ابن السرّاج على حمل الفرع على الأصل، بتأويل فعلٍ متعدٍ على ما عطف عليه من فعل لازم، بقول جرير:

"جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ أو مِثْلَ أسرةِ مَنظورِ بنْ سيَّارِ"[1]

فالشاهد في البيت الشعري، نصب الاسم المعطوف (مثلَ) على موضع المعطوف عليه، رُغم أنه مسبوق بفعل لازم تعدّى بحرف جر، فكأنك قلتَ: (هاتِ مثلَ). فينصب الاسم المعطوف بفعل متعدٍ يُأوَّلُهُ قبلَه.

وقد استشهد سيبويه بالشاهد السابق[2] على حمل الاسم المعطوف على موضع الباء، مع عدم خفضها له؛ لأنّ معنى قوله: جئني بمثل بني بدر: هاتني مثلهم، فيكون التقدير: هاتِ مثل أسرة منظور، حملًا على معنى جِئني، وأورده المبرد في (المقتضب)[3] على جواز الوجهين، الأول بجر (مِثل)، بعطفه على (مثلهم) المسبوقة بالفعل(جِئني)، الذي يتعدّى بحرف الجر، أو نصبه على تقدير فعل متعدٍ بنفسه، وهو (هاتوا)، والمبرّد توسع في الشاهد بأن جعله مجرورا بالعطف على اللفظ، والنصب بالعطف على الموضع، في حين اقتصر فيه سيبويه وابن السرّاج بالعطف على الموضع بالنصب. كما علّق الشارح في (المقتضب) بقوله: "والذي يظهر لي أنّ

---

1. ديوان جرير، ص 312. والشاهد في الديوان بجر موطن الشاهد: "أو بمثلِ".
يفخر جرير على الفرزدق في خطابه له، بسادات قيس، لأنهم من أخواله – جرير– وكذلك بنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن علان، وبنو يسار وهم من سادات فزارة / انظر: جمهرة الأنساب، أبو المنذر هشام بن محمد ابن السائب الكلبي(ت204هـ)، رواية السكري عن ابن حبيب، تحقيق: ناجي حسن، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ – 1986م، ص 258.
2. انظر: الكتاب، ج1، ص 94.
3. انظر: المقتضب، ج4، ص 153.

الذي سوّغ العطف على المحل في قول جرير: جئني بمثل بني بدرٍ أنّ الفعل (جاء) يتعدّى بنفسه وبحرف الجر، وقد جاء الاستعمالان على كثرةٍ في القرآن"[1]. وما يؤكد ما ذهب إليه الشارح، ما ذكره ابن جني في (الخصائص) بقوله: "وجئت زيدًا وجئتُ إليه"[2]، وما يستدل به من القرآن الكريم على صحة مجيء الفعل (جاء) متعديًا بنفسه، قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[3] بنصب (أباهم) على المفعول به للفعل (جاء). ما يجعل الفعل (جاء) متعديًا بنفسه. وخلاصة القول، إنّ سيبويه وابن السرّاج في استشهادهما بالشاهد السابق، قد أورداه على أنّ الفعل (جاء) هو فعل لازم يتعدى بحرف، ما دعاهم إلى تأويل فعل متعدٍ بنفسه للاسم المعطوف، الذي عُطِفَ على الموضع، أمّا قول المبرّد في المقتضب، وابن جني في الخصائص، وما سيقَ من آيٍ القرآن الكريم، فهو قائم على تعدية الفعل (جاء) بنفسه، ما يجعل الاسم المعطوف (مثل) معطوفًا على الفعل (جاء) لتعديه بنفسه، دون الحاجة إلى تأويل فعل آخر يتعدّى به.

فقد استوفى ابن السرّاج شرحه في باب (العطف على الموضع)، وحمل فيه الفرع على الأصل، فالعطف من التوابع، والتابع في أصله يتبع متبوعه في الحركة الإعرابية، والعطف على الموضع فيه مخالفة في ظاهر الحركة الإعرابية، وجوازه عائد إلى حمل الفرع على الأصل، فإن كان الأصل يقتضي معه العطف على المحل، فالفرع يكون في جواز الحذف، وتأويل العامل في المعطوف عليه.

أنهى ابن السرّاج شرحه في باب (العطف على الموضع)، وانتقل إلى باب آخر، وهو (باب العطف على عاملين).

---

1. هامش المقتضب، ج4، ص 153 والشارح هو محمد عبد الخالق عضيمة.
2. الخصائص، ج2، ص 278.
3. سورة يوسف، آية 16.

العطف على عاملين:

أفرد ابن السرّاج بابًا خاصًا لِما كان من العطف على عاملين، ذاكرًا في بدايته أنّ العطف على عاملين، غير جائز؛ فالأصل في وضع حرف العطف أن ينوب عن العامل، ويغني عن تكراره، فقولك: جاءَ خالدٌ وزيدٌ، فقد استغنينا عن تكرار العامل (جاء) بذكر الواو، ثم بيّن ابن السرّاج أنّ إجماع النحاة رفضوا أن تقول: مرَّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على العاملِ (الفعل) والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز المثال السابق، كما أشار الشارح إلى اختلافٍ بين النحاة إذا ما جعلوا المجرور يلي الواو، فأجازه الأخفش، ومن ذهب مذهبه، وجوّزوا القول بـــ: مرَّ زيدٌ بعمرٍو، وخالدُ بكرٍ، وقد استشهدوا على مذهبهم بالخروج على القاعدة الأصل على سبيل التفريع والتوسّع، بقول الشاعر[1]:

"هَوِّن عليكَ فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلـهِ مــقــاديرُها

فَلَيْسَ بآتيكَ مَنْهيّــُهَا ولا قَاصرٍ عنْكَ مأمورُها"[2]

فالشاهد في البيتين السابقين هو العطف بحرف واحد على عاملين؛ حيث جرّ (قاصرٍ) بالعطف على الفعل (ليس) والباء في (بآتيك)؛ لأنّ (الباء) المتصلة بخبر ليس تكون زائدة للتوكيد، فإن عُطف عليها بالجر، يكون العطف على سبيل اللفظ لا المحل، كما ورد في الشاهد السابق.

---

1. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص68.
2. البيتان للأعور الشني، وهو: بشر بن منقذ من بني شن، يكنّى بأبي منقذ، وإنما لقِّب بـــالأعور ببيـــت قالـــه. الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتبة الدينوري(ت276هـــ)، صـــححه وعلّـــق علـــى حواشيه: مصطفى أفندي السقّا، ط2، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1350هـــ - 1932م، ج2، ص 639.

لم ينسبها ابن السرّاج للشاعر، وقد نسبهما له سيبويه في الكتاب، ج1، ص 64./ انظر: شـــرح أبيـــات سيبويه، للسيرافي، ج1، ص 238/ انظر: المغني، ج2، ص 487/ انظر: خزانة الأدب،ج2، ص131. والبيت لبشر بن أبي خازم في العقد الفريد ج3، ص 207. ولم أعثر عليه في ديوانه.

كما استشهد المُبَرِّد في (المقتضب)[1] بالشاهد السابق على عطف جملة على جملة؛ لأنَّ المَأمور راجع إلى الأمور، ومنهيها (بعضها)؛ أي أنَّ المأمور هو بعض اسم ليس (منهيها) المذكر، لكنه لم يُضِف إليه، إنما جعله مع المؤنث، وهو الأمور، وقد أورد المبرِّد الشاهد السابق برفع (قاصرٌ) على أنها خبر للمبتدأ المؤخر (مأمورها)، ثم عطف بالواو على جملة الناسخ (ليس)، على سبيل العطف بالحرف الواحد على عاملين، فهو يمضي مع الجماعة ويخالف الأخفش، ومن اتّبعه. كما ورد الشاهد السابق في (المغني) لابن هشام[2] على تقدير (ليس)، فيكون التقدير حينها: فليس منهيها بقاصرٍ عنك مأمورها، على عطف خبر على خبر، دون أن يجعله من باب العطف على عاملين، فيكون ابن السرّاج ومن قَبْلِه المبرِّد، ومن بعده ابن هشام، قد ذهبوا مذهب الجماعة وخالفوا مذهب الأخفش.

وبعد أن عرض الباحث وجهات النحاة في الشاهد السابق، التي تدور جميعها في حمل الفرع على الأصل القائم على العطف، سواء أكان عطفًا على عاملين أم جملة على جملة، يتبيّن للقارئ أنَّ الوجهات انقسمت بما كان منصوبًا على التأويل والتقدير، أو مجرورا على العطف على عاملين بحرف واحد، كما جوّزه الأخفش، أو الجر بعطف خبر على خبر، وهذا مذهب ابن هشام في (المغني)، ما يجعل التجويز بالعطف على عاملين يدخله الشك بمنع الإجماع إياه، والتسويغ على غير وجه دونه.

ثم يتابع ابن السرّاج في ذكر ما استشهد به من مذهب الأخفش على تجويز العطف على عاملين، على المحل لا على اللفظ[3]، بقول النابغة الجعدي:

"فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكِرًا أَنْ تُعقَّرا"[4]

---

1. انظر: المقتضب، ج4، ص 195-196.
2. انظر: مغني اللبيب، ج1، ص 145.
3. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 70.
4. ديوان النابغة الجعدي، ص 50.
وهي قصيدة طويلة قالها حينما وفدَ على النبي – صلى الله عليه وسلم– فأنشده إياها.

فالشاهد في البيت السابق عند الأخفش على جواز العطف بحرف واحد على عاملين، فعَطَفَ بالواو على الفعل (ليس) وحرف الجر (الباء) محلًّا، وإن كان ابن السرّاج يذكر الشواهد، فإنّما هو على سبيل عرضٍ آراء النحاة وخلافهم في الباب. أمّا رأيه، فواضح في منع العطف بحرف واحد على عاملين بما ذكره الباحث في بداية عرض الباب، وقد نبّه في مقدّمته أنّ العطف بحرف واحد على عاملين لا يجوز، ومرفوض عند الإجماع.

كما استشهد المبرّد بالشاهد السابق في حالة الرفع (مستتكرٌ)[1]، على أنّ تقديم الخبر وتأخيره سَواء، (فليس بمعروف لنا أن نراها)، بتقدير (فليس بمعروف لنا ردَّها)، وهذا على تقديم خبر ليس، ثم حمل عليها جملة (ولا مستتكرٌ أن تقصّرا)، بتقدير (ولا مستتكر عقرها؛ لأنّ العقر مضاف إلى ضمير الخيل).

وأخيرا، فإن مجمل القول في البيت السابق، بما استشهد به النحويون، أنهم بنَوا عليه غيرَ قاعدة، قويّة كانت أم ضعيفة، ولكلٍّ منهجه وطريقته التي ألجأته إلى تناول الشاهد من زاوية تختلف عن الآخرِ، إلّا أنّ تفنيدَ الآراء وردّها، كما فعل النحاة برأي الأخفش، لعلّه عائدٌ إلى القاعدة عينِها لا إلى النحوي بشخصه، كأن يكون التفنيد لأجلِ الشاهدِ بمخالفته القاعدةَ، لكن يبقى القول: إنّ الشواهد هي ما صدرت عن أصحاب الاحتجاج في عصر من وُثِقَ بهم، وردها يعد مخالفًا لمنهجهم والأصول التي وثّقوا بها اللغة، علاوة على ذلك، فإنّ ورود الشاهد بروايات مختلفة لقائل واحد، هو مدعاة للتأمل والتفكّر، بمفاد يقود الباحث إلى أنّ النحاة لجأوا إلى الصنعة وتوجيه الشواهد بما يتناسب واتجاهاتهم النحوية، خاصة، إذا كان التأويل فيه ممتنعا، وما يؤكد وجهة نظر الباحث، ظهور المدارس النحوية، وظهور الخلافات بينها، والمنافسة في توجيه القاعدة النحوية، وتفريعها، ولا سيما المدرسة البصريّة والمدرسة الكوفيّة.

---

1. انظر: المقتضب، ج4، ص 94.

فَتَعَدُّد الروايات في الشاهد السابق، ليس على سبيل الطرح أو الحكم بما وَجَّهَهُ ابن السرّاج والمبرّد؛ فالسيرافي في كتابه (شرح أبيات سيبويه)[1] يرى بجواز الرفع بأن يكون الكلام على جملتين: أمّا النصب فيه، فأنْ تكون (مستنكرًا) معطوفًا على موضع الباء، و(أن تقعّرا) معطوفة على (أن نردها)، والجر، إمّا بالعطف على عاملين، وإمّا أن الضمير المستتر في (نَرُدّ) عائد إلى (الخيل)، ولا يعود إلى (الردّ) ثم يحمل محل الضمير المستتر في البيت الثاني على البيت الذي سبقه، لأنّ الضمير المضاف إليه في (مأمورها) عائد إلى (الأمور)، لا إلى المنهيّ.

كما يتّضح، من خلال ما عُرِضَ من شواهدَ شعريّةٍ خالفتْ القاعدةَ الأصلَ، في عدم جواز العطف على عاملين، أنّ الخروج على الأصل قد جاء على سبيل التفريع؛ إذ لا يمكن إنكار مذهب عالم كالأخفش وأتباعه؛ لذا تُساق الشواهد إلى القول بحمل (الفرع بالعطف) على الأصل، لتكون توسعًا في القاعدة لا مخالفة لها، على سبيل الخروج المخطوء.

فالشاهدان السابقان، كان مدارهما العطف على (ليس) و(الباء) لفظًا ومحلًا، ثم عوّل ابن السرّاج على الشاهدين بشاهد آخر، يقتضي العطف على عاملين، بـــ (كل) و(المضاف إليه)[2] الذي يليه، والشاهد هو:

"أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونارٍ توقَدُ باللَّيلِ نارا"[3]

فالشاهد في البيت السابق – كما ذكره ابن السرّاج بما استشهد به من قول الأخفش– هو العطف على عاملين، فخفض (نارًا) بالعطف على (امرئ) التي خُفضت بـــ (كل)، ونصب (نارًا) بالعطف على (امرأً).

---

1. انظر: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص 242.
2. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 70.
3. ديوان أبي داود الإيادي، نشره: جوستاف جرونياوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمـــة: الـــدكتور إحسان عباس، بيروت، 1959م، ص 353.

وقد أورد ابن يعيش الشاهد السابق[1] في موضوع (حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه)، وبعد أن ذكر الشاهد شرح عليه، موضحًا أن حذفَ المضاف في العربية، مع إبقاء عمله، ضعيفٌ في القياس، وليس بالضعيف المستعمل، لكنه قليل في الاستعمال على ضعفه، وذلك يعود إلى وجهين: الأول: أنَّ المضاف في العربية نائبٌ عن حرف الجر، وعوضٌ عنه، فإذا قُلتَ: غلامِ زيدٍ، فأصله: غلامٌ لزيدٍ، ومنه – أيضًا – ثوبُ خزٍّ، فأصله: ثوبٌ من خزٍّ، فحُذف الأصل، وهو حرف الجر، وبقي النائب والمنوب عنه. والوجه الآخر: مردّه إلى أنَّ المضاف يعمل في المضاف إليه الجرَّ، فالمضاف إليه مجرور بالمضاف، ولولاه ما كان مجرورًا، فلا يحسن حذف العامل في الجر – المضاف – مع إبقاء المعمول مجروًا. ويكون بذلك وجهٌ ضعيفٌ.

ثم تابع ابن يعيش[2] شرحه، بأنَّ ما ذكره بداية هو رأي البصريين، أمّا الكوفيون فهم يحملون الشاهد السابق على العطف على عاملين، وذلك أنَّ (نارٍ) خُفضت بالعطف على (امرئٍ)، والعامل فيها (كلٌّ)، وقوله (نارًا) عطفًا على (امرأًا) ومعموله (تحسبين). والعطف فيه ضعيف، لأنَّ العامل فيها شيئان مختلفان. وبعد أن ذكر ابن يعيش الرأي الكوفي، أورد رأي الخليل وسيبويه في مسألة (العطف على عاملين) ومَرَدُّها عندهما (المنع)، بحجّة أنَّ الحرفَ عِوَضُ العاملِ، ونائب عنه، وما قام مقامه، والنائب أضعف من الأصل في العمل، فلا يجوز أن يؤدي وظيفة في الإعراب لا يؤديها الأصل الذي ناب عنه، فإذا كان يقوم مقام الفعل، فلا يجوز أن يؤدي وظيفة الجار، لامتناعها عن الفعل، وعلى هذا الأساس امتنع العطف عندهما. وبالتالي انتهى ابن يعيش في شرحه على الشاهد السالف ذكره، إلى أنَّ الحمل على حذف المضاف مع إبقاء عمله، ضعيفٌ، لاختلاف العامل، لكن يبقى الحمل على حذف المضاف أقرب إلى المعقول منه إلى العطف، ليس لقوّة فيه، إنما لأنه أحسنُ القبيحينِ.

1. انظر: شرح المفصل، ج3، ص 26 – 27.
2. انظر:المصدر نفسه، ج3، ص 26 – 27.

وقد كان ابن يعيش موضوعيًا محايدًا، في شرحه على الشاهد السابق، معالجًا إياه بالمنطق، وما تقتضيه القاعدة، غير منحاز للبصريين على الكوفيين، أو العكس، أما عرض رأي سيبويه والخليل بمنع وجهة الكوفيين بالعطف على عاملين، فلم يُرِد به التفنيد، بقدر ما أراد بسط المسألة بتوجيهاتها جميعها، فابن يعيش عرض للآراء ثم قدّم فيها رأيًا، حمل المسألة على حكم التضعيف، وجعل الأولى بالأخذ على أنه أحسن القبيحين.

ثمَّ خَلُصَ ابن السرّاج من التقديم لباب (العطف على عاملين) بجوازها عند الكوفيين، بما استندوا إليه من شواهد، قدموا فيها توجيهاتٍ بما يخدم ما ذهبوا إليه، لكن خلوصه جاء على نحو مخالف لمنهجه الذي اتبعه في مصنفه، وكما بيّنه الباحثُ في مختلف المسائل، فابن السرّاج يعرض الشاهد ويشرح عليه مقدمًا للآراء، مبتدئًا بسيبويه. أمّا في هذا الباب؛ أي العطف على عاملين، فقد غيّب الشارح (آراء سيبويه)، ليظهره في نهاية الباب مفنّدًا جميع ما ورد في الباب، موجهًا الشواهد توجيهًا آخر، مخالفًا لما كانت عليه في خدمة الباب[1]، فقال ابن السرّاج: "ومذهب سيبويه في جميع هذه أن لا يعطف على عاملين، ويذكر أنَّ في جميعها تأويلًا يرده إلى عمل واحد"[2]. ثم عرض ابن السرّاج لآراء سيبويه في المسألة، كما عرضها سيبويه في (الكتاب)[3] بالترتيب نفسه، واللغة ذاتها.

عرض سيبويه للشواهد السابقة في باب وسمه بـــ(ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع)[4]، وقد بنى الشواهد على مثالٍ منثور، وهو: (ما أبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أُمُّها)، على وجوب رفع (مقيمةٌ أمُّها) ولا يجوز لك أن تقول: (ما أبو زَيْنَبَ مقيمةٌ أمَّهَا)؛ لأنها ليست من سببه؛ أي ليست جزءًا منه، فلا تعود في ضميرها إليه، وإنما كان عَمَلُ (ما) فيه (أبو

1. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 70– 71.
2. انظر: المصدر نفسه، ج2، ص 71.
3. انظر: الكتاب، ج1، ص 64– 66/ وانظر: الأصول في النحو، ج2، ص 71 – 74.
4. انظر: الكتاب، ج1، ص 57.

زينب)، لا في زينب. ثم استشهد على هذا القول، بقول الأعور الشَّنِّي، (هوّن عليك)، فأنشد البيتين، على رفع (ولا قاصرٌ عنك مأمورُها)[1]، وقد ردَّ سيبويه الضمير في (مأمورها) إلى الأمور؛ إذ جعل (المأمور) من سبب (الأمور)، ولم يجعله من سبب المذكَّر؛ أي (المنهي). وإنما أراد سيبويه بالشاهد"أنَّ المضاف إلى الشيء؛ إذا كان بعضًا له جاز أن يُجعل الخبر عن بعضه على لفظ الخبر عن جميعه.... ومثل هذا فُعِلَ في البيت، كأنه لمّا كان المنهيّ بعضَ الأمور، جعل الخبر عن الأمور، وإن كان يريد المنهيّ، ولو قال: لستُ بآتيك الأمور، وهو يريد المنهي لجاز"[2].

إنَّ ما آل إليه سيبويه في مسألة الشاهد السابق، يحتاج معه الوقوف على كيفية روايته، وتوجيهه له، فسيبويه رَفَعَ (قاصرٌ) على أنه خبر مقدّم، ورفع (مأمورها) على أنه مبتدأ مؤخّر، والجملة معطوفة على الجملة المتقدّمة، وأجاز سيبويه الرواية بالجرّ (ولا قاصرٍ) على جعل (المأمور) للمنهي، والمنهي في ذلك هو (الأمور)؛ لأنّه من الأمور، وهو بعضها، فأجراه مجراه ثم أنّثه[3]. ثم جاء سيبويه بشاهد آخر لجرير، تأكيدًا على ما أسلفه في الشاهد السابق، وقد ذكره ابن السرّاج في أصوله[4]، ليصلنا بتأويلات سيبويه في المسألة، والشاهد هو:

"**إذا بعضُ السّنينَ تَعَرّقَتْنا كَفَى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ**"[5]

فالشاهد في (الكتاب)، و (الأصول)، إنما جِيءَ به على تأنيث (تعرّقتنا) و الـــ(بعض) مذكّر، ومردُّ ذلك أنَّ (بعض) مضاف إلى (السنين) وهي مؤنثة، ثم بنى ابن السرّاج على الشاهد السابق فقال: "فصار تأويل الخبر: ليس بآتيك الأمور ولا قاصرٌ بعضها، فجعل بعض الأمور أمورًا"[6].

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص64.
2. شرح أبيات سيبويه، ج1، ص 240.
3. انظر: الكتاب، ج1، ص 64.
4. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 71.
5. ديوان جرير، ص 219.
6. انظر: الأصول في النحو، ج2، ص 72.

كما استشهد سيبويه في كتابه، على تأنيث المضاف لإضافتها إلى ضمير عائد إلى المؤنث، بشاهد آخر لـــ(ذي الرمّة)، وذكره ابن السرّاج[3] في تقديمه لرأي سيبويه، لا على سبيل التفريع، إنما بقصد تفنيد ما بنى عليه الكوفيون من تفريع العطف على عاملين، حملًا على العطف على عامل.

كما أنشد سيبويه، أيضًا، بيتَ النابغة الجعديّ بالرفع (ولا مستكرٌ)، على تقدير: (ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحًا ولا مستكرٌ عَقرُها). والعقرُ ليس للرَدِّ. ثم انتهى سيبويه إلى بيت (أبي داود الإيادي) على حذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه في (ونارٍ توقَّد)، بتقدير (وكل نارٍ توقّد)، فَحَذْفُ (كل) جاء استغناءً عنها بعد أن وردت في صدر البيت، فلم تكن معه حاجة إلى ذكرها تكرارا في العجز، والكلام بسياقه دالٌ عليها[1].

إنَّ إرجاء ابنِ السرّاجِ سيبويهَ إلى نهاية الباب (العطف على عاملين) لتفنيد ما جيء به من توجيهات نحوية بالتفريع، عند الكوفيين، يُعد خروجًا مباشرًا من ابن السرّاج على منهجه، الذي يقتضي معه، التقديم لآراء سيبويه في طرح القاعدة وتوجيهاتها، دون أن يعزز بذكره إلى القَبول بالقاعدة أو ردّها.

وأخيرا، تم استيفاء شرح التوابع، كما جاء بها ابن السرّاج، بعرضها مرتبة، وتناول ما يتبعها من مسائل خاصة بكل تابع، والتعليق عليها، وعرض آراء سابقيه من العلماء اللغويين في المسألة، ومناقشة الآراء بآراء آخرين من علماء اللغة، وصولا إلى الأفصح في المسألة، وقد بدا ذلك ظاهرا في شرح النوع الآخير من التوابع، وهو عطف النسق.

---

1. انظر: الكتاب، ج1، ص 65 – 66.

وفي نهاية الفصل الثالث، حريّ بالباحث العودة بالتنبيه إلى أنّ هذا الفصل احتوى على مبحثين، هما: الإعراب بالمجرورات، والإعراب بالتبعية، ذلك؛ لقلة الشواهد الشعريّة في المجرورات، التي وقعت في خمسة شواهد، أربعة في المجرور بالحرف، مثّلت فروعا على أصول، والأخير منها في المجرور بالإضافة، وكان فرعا هو كذلك. والمبحث الثاني، وهو الأكثر شواهدَ، مبحث التوابع، بأقسامه الخمسة: وقد تضمّن خمسة عشر شاهدا شعريّا، غير أنّ من الأقسام ما خلا من الشواهد الشعريّة، كعطف البيان، ومنها ما احتوى شاهدا واحدا؛ كالتوكيد، ومنها ما أشبعه ابن السرّاج بالشواهد؛ كعطف النسق، ذاكرا ما حقه أن يكون أصلا منها، ثم يفرّع عليه ما أمكن معه التوسع في القاعدة. ولكنْ، رُغم أن من التوابع ما يحتاج معه إلى الاحتجاج بكلام العرب شعرا، اكتفى ابن السرّاج بعرض سريع له، كعطف البيان، لاسيما أنه يلتبس على المختص مع درس البدل، فكان الأصل فيه أن يزيل اللبس بالشواهد، وأن يبيّن ما كان أصل فيه، مما كان فرعا عليه.

وفي المقابل، من التوابع ما توسّع فيه ابن السرّاج كعطف النسق، على نحوٍ متعمّق، يظهر في حديثه في باب (العطف بحرف على عاملين)، ليزداد الشرح تعقيدا بإيراد آراء العلماء وتفنيدها والخلوص إلى الفصيح منها، بنتيجةٍ تَخْلُصُ إلى القول: إنّ ابن السرّاج لم يكن ملتزما بمنهجه التعليمي القائم على الشرح والتوضيح، بصورة مبسّطة يفهمها المتعلّم، ويتأملها العالم، فقد يغيب المنهج، أحيانا، بقلّة الشرح والتوضيح، وقد يغيب بكثرة التعمق في الدرس على نحو يخرجه من التيسير في الفهم إلى التعقيد.

كما وقع الباحث على شواهدَ مختلف في روايتها، عند التوثق منها في دواوينها الشعرية، والأنكى من ذلك، اختلاف الرواية في موطن الشاهد، ما يفسد معه الاستشهاد به في موطنه، ويبطله، ما لم يضعف القاعدة معه، منها ما كَشَفَهُ الباحث باستشهاد ابن السرّاج، ببيت"الخرنق"في

باب النعت، وبيت جرير في باب"العطف"، كما وضّحه سابقا، وكما استشهاد الشارح بأبيات مجهولة القائل، أو منسوبة لغير شاعر، الأمر الذي يضعف الاستشهاد بها، ويجعلها في موضع الشكّ بالصنعة، منها: الشاهد على إبدال الفعل من الفعل في شرح البدل. و أخيرا، فإن ابن السرّاج قد يستشهد بالشاهد المجهول القائل أو المنسوب إلى غير قائل، ليثبت ما بناه من قواعد فرعية حملها على القواعد الأصلية في أصوله.

و مما استنتجه الباحث -علاوة على ما تم ذكره- أن ابن السرّاج لم يكن منصفا في شرح القسم الأخير من التوابع، وهو عطف النسق، في باب (العطف بحرف على عاملين) منه، في الحيادية والبعد عن التحيّز لإحدى المدرستين: البصرية والكوفية؛ فقد بدا واضحا ميوله البصريّ، بتفنيد آراء المدرسة الكوفية بأراء المدرسة البصرية، بطريقة لا يعتريها غبار الظن، ليكون التفريع في هذا القسم نحويّا بصريّا.

الخاتمة والنتائج:

لقد تم للدراسة أن تنتهي بعد أن بلغت غايتها، بحسب ما يراه الباحث فيها من النضج، في الوقوف على شواهد الأصول لابن السراج، واستنتاج تفريعات القاعدة النحويّة، بعد أن أثبت الأصول فيها. وأخيرا، فقد خَلُصَ الباحث بعد إتمام الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت الدراسة أن"نظريّة الأصل والفرع" لم تحظَ باهتمام العلماء الأوائل؛ فقد استمرّت ردحا من الزمن غائبة المنهج، ضيّقة الحضور في مصنّفاتهم، غير مستقرّة في المصطلح والدلالة. وهذا التخبّط في المفهوم لايزال حتى عصرنا الحاضر، عند المحدثين من علماء اللغة، لا سيّما أن ما يعتمده أحد النحاة أصلا في قاعدة ما، تجده فرعا عند نحويٍّ آخر.

2- أوضحت الدراسة أنّ ابن السرّاج استخدم لفظة (الأصل) في "الأصول في النحو" بمدلولات ثلاثة، أثبتها الباحث من خلال تتبّع اللفظة في مواطن مختلفة من المصنّف، وهي: دلالة المعنى اللغوي، ودلالة أصل وضع القاعدة، ودلالة القاعدة الأصليّة.

3- أظهرت الدراسة أن الشارح لم يستشهد على الدوام بالشواهد الشعريّة في تفريع القاعدة النحويّة؛ فهو يكتفي أحيانا بالأمثلة المصطنعة والشواهد الشعرية، كما فعل في باب المبتدأ وباب الفاعل، وغيرهما من الأبواب.

4- أثبتت الدراسة أنّ ابن السرّاج لم يكن مُنَظِّرًا بقدر ما كان معلّمًا، يأتي بأصول القاعدة ويمثّل عليها، وإذا ما حُملت القاعدة على فروع، يأتي بها على نحو منطقي، مقرون بشواهد مُبَرهِنةٍ، حُجَّةً على ما ذهب إليه، فيعلل سبب الخروج على القاعدة، ويبين موضع التأويل فيها، إن وُجِد.

5- أفصحت الدراسة عن منهج ابن السرّاج التعليميّ، ومنه "العلل التعليمية"، بما كان يوثقه من أقوال الخليل وسيبويه وآرائهم في المسائل، إذ كان يذكر القاعدة الفرعية، أحيانا، على صورة سؤال وجواب، ثمَّ يثبتها بشواهد مُبَيِّنَة تصير إليها القاعدة. فهو واضح التأثر بالبصريين؛ فقد كان يعبر عنهم، في مواطنَ مختلفة، بـ(أصحابنا)، بينما يعبر عن الكوفيين باسمهم.

6- أظهرت الدراسة أنّ ابن السرّاج صاحب رأي متفرّد؛ فهو في توجيه القواعد وبنائها، لا يكتفي بالأخذ عن السابقين، فتجده يناقش الآراء ويوافق بعضها، ويخالف ما لم يتفق وتوجيهه النحوي.

7- أخذت الدراسة على ابن السرّاج في توجيه القواعد الفرعية من خلال الشواهد الشعرية، أنه كان يعول، أحيانا، على الشاهد الشاذ، بما يخالف القياس، كما فعل في (أحكام إنّ وأنّ وتخفيفهما)، وأحيانا أخرى، كان يعول على شاهد الضرورة الشعريّة في التفريع، كما فعل في(إسقاط ما بعد الكاف)، وكذلك الشواهد الشعرية المجهولة القائل، وهو ما تجده في (كسر همزة إن). وهذه المآخذ جميعها تضعف القاعدة النحوية لضعف الدليل(الشاهد).

8- أخذت الدراسة على ابن السرّاج تأثره بسابقيه، ومنهم؛ سيبويه في(الكتاب)أولا، والمبرّد في (المقتضب)آخرا، فقد تأثّر بهما نصّا ومضمونا معا، كأن يأخذ عنهم نصّا، وعلى سبيل المعنى أحيانا أخرى، بالإشارة إليهم، وبغياب الإشارة، وغيابها بما نسبه لنفسه، هو الأعم الأكثر، ما يجمل الكلام، بالقول: إن (الأصول في النحو)لابن السرّاج، في أغلبه، يعدُّ أخذا عن سيبويه في كتابه في أغلب مواضيعه، على كثرة، ثم المبرد في مقتضبه، على نحو أقل، والله أعلم.

9- أثبتت الدراسة استشهاد ابن السرّاج بشواهدَ، مختلف في روايتها عند التوثق منها في دواوينها الشعرية، والأنكى من ذلك، اختلاف الرواية في موطن الشاهد، كما في بيت "الخرنق" في باب النعت، وبيت جرير في باب "العطف"، علاوة على ذلك استشهاد الشارح بأبيات مجهولة القائل، أو منسوبة لغير شاعر، ليثبت ما بناه من قواعدَ فرعيةٍ حملها على القواعد الأصلية في أصوله، الأمر الذي يضعف الاستشهاد بها، ويجعلها في موضع الشكّ بالصنعة، ومنها: الشاهد على إبدال الفعل من الفعل في شرح البدل.

فِهرستْ الشواهد الشعريّة

الإسناد

القافية	القائل	الصفحة
ماءُ	حسان بن ثابت	17
الوداعا	القطامي	21
المساكين	حميد بن مالك الأرقط	23
بلِبَانِهَا	أبي أسود الدؤلي	24
بَراحُ	قيس ابن ثعلبة الحصن	26
فَقَدِ	النابغة الذبياني	29
حَالِمُ	سويد بن كراع العكلي	30
المُخْلِس	مرار الأسدي	30
آخِرِينَا	فروة بن مسيك	33
وَيَنْتَعِلُ	الأعشى الكبير	34
صَالِي	امرؤ القيس	35
مكفور	أبو زُبيد	37
السلم	ابن صريم اليشكري	38
المشافِر	الفرزدق	39
مَهَلًا	الأعشى	39
وَالصُيُوفا	رؤبة بن العجّاج	41
جَائِيَا	زهير بن أبي سلمى	43
شِقَاق	بشر بن أبي خازم الأسدي	44
لَغَرِيبُ	ضابئ بن الحارث البرجمي	45
وجامِل	مجهول القائل	46
واللَّهَازِم	مجهول القائل	48
العَوَّام	جرير	50
كميـــــا	ابن الأطناب	50
فَرقُ	العبدي	52
أَوْقَال	رجل من كنانة	53
فَيُقْتَلا	النابغة الجعدي	53

المنصوبات

القافية	القائل	الصفحة
والعَملُ	مجهول القائل	58
شَنَبِ	عمرو بن معدي كرب	59
والخورُ	العين المنقري	61
وجَعَآئِلُهْ	ذي الرمّة	62
ومُقْدَمِ	أبو حيه النميري	63
نُجُومَـــها	الأحوص	64
حَوَرَانَـــا	جرير	65
بلابِلهُ	مجهول القائل	66
تَكَرَّما	حاتم الطائي	67
الطِّحَالِ	مجهول القائل	69
تقدّدا	كعب بن جعيل	70
رَتَعْ	سويد بن أبي كاهل	71
تَطيبُ	المخبل السعدي ربيعة بن ربيعة بن مالك	73
فَارِسَا	العباس بن مرداس	73
والفَتَاءُ	الربيع بن ضبع الفزاري	74
كميلا	العباس بن مرداس	75
بُغَامُها	ذي الرمّة	76
أَحَدِ	النابغة الذبياني	77
وَمِئْزَرَا	حذيفة بن أنس الهذلي	77
ويَشْهَدَا	الأعشى	78
كَواكِبُها	عدي بن زيد	79
مَرْوَانَا	الفرزدق	79
إنسي	العجاج	80

قضايا مختلفة في الإعراب

القافية	القائل	الصفحة
المُصَمَّدِ	طرفة بن العبد	84
أَمِين	عبدالله بن همّام	85
ألقاها	الملتمس الضبي	86
مُجَاشِعُ	الفرزدق	87
الأقوام	مجهول القائل	88
تَكلَّمِي	حميد بن ثور	90
بسُلَّم	الأعشى	91
ساريا	سحيم بن وثيل الرياحي	92
مُهَنَّدُ	جرير	93
وإغْمَادِهَا	الأعشى	93
الأُزْرِ	الخرنق بنت بدر	95
سَائِمُ	الأعشى	97
أنسائها	مجهول القائل	97
طائعًا	مجهول القائل	98
تَهَدَّما	عبدة بن الطبيب	99
مُضَاعا	عدي بن زيد	100
سيَّار	جرير	102
مأمورُها	الأعور الشني	104
تُعقَّرا	النابغة الجعدي	105
نارا	أبو داود الإيادي	107
اليتيم	جرير	110

المصادر والمراجع:

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المصادر:

- الأخبار المروية في سبب وضع النحو، في كتاب: رسائل في الفقه واللغة، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، ط1، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1418هـ - 1998م.
- الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1996م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1413هـ -1993م.
- الأشباه والنظائر في النحو، أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ(ت911هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ - 1985م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ - 1995م.
- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي(ت216هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحـوي البغـدادي(ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ -1999م.
- الأغاني، أبو فرج الأصبهاني علي بن الحسين(ت356هـ)، طبعة مصورة عـن دار الكتـب المصرية، مؤسسة جمال، بيروت، لبنان، 1963م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن أسد الفارقي(ت487هـ)، حققه وقـدّم له: سعيد الأفغاني، ط2، جامعة بنغازي، 1394هـ - 1974م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، أبو عبد الله محمد بن السـيد البطليوسـي 521 هـ، ت: محمد باسل السود، المجلد الأول، دون تاريخ.
- أمالي ابن الشجري، أبو السادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلـوي ابـن الشجري، تحقيق: محمد محمود الطناجي، ط1، مكتبة الخـانجي، القـاهرة، 1413هـ - 1992م.
- أمالي السيد المرتضى، الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبو أحمد الحسـين(ت436هـ)، تحقيق: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط1، مكتبة السعادة، مصر، 1325هـ - 1907م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيـق: محمـد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
- الإيضاح في علل النحو، أبو قاسم عبد الرحمن بن إسـحاق الزجـاجي، تحقيـق: د. مـازن المبارك، ط2، دار النفائس، بيروت، 1973م.

- البارع في علم العروض، أبو القاسم علي بن جعفر ابن القطاع (ت515هـ)، قدّم له ودرسه وحققه وعلق عليه وصنع فهارسه: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، ط2، مكتبة الفيصلية، 1405هـ - 1985م.
- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (816هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1938م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـ - 2001م.
- جمهرة الامثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط2، دار الجيل، 1408هـ - 1988م.
- جمهرة الأنساب، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي(ت204هـ)، رواية السكري عن ابن حبيب، تحقيق: ناجي حسن، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ - 1986م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد(ت321هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1978م.
- الحدود في النحو، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، 1969م.
- حماسة البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق: لويس شيخو، بيروت، 1910م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.عبدالحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1421هـ - 2001م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين، ط 2، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1384 هـ -1964م.
- ديوان أبي داود الإيادي، نشره: جوستاف جرونياوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: الدكتور إحسان عباس، بيروت، 1959م.
- ديوان أبي زبيد الطائي- شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، 1967م.
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت، جمع وتحقيق: دكتور حسن محمد باجودة، القاهرة، 1973م.
- ديوان الأحوص - شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الأدب، الجماميز، دون تاريخ.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمود، ط 1، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان، 1996م.
- ديوان الخرنق بنت بدر، رواية أبي عمرو بن العلاء وغيره، تحقيق: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت - لبنان، 1995م.

- ديوان العباس بن مرداس، الصحابي الشاعر، جمعه وحققه: الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، ج 1، دار المريخ، الرياض- السعودية، 1398 هـ - 1978م.
- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحَقَّقَهُ: د. يحيى الجبوري، بغداد، 1968م.
- ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: الدكتور عزت حسن، مكتبة دار الشرق – شارع سوريا، بيروت، دون تاريخ.
- ديوان الفرزدق، تحقيق وشرح: الأستاذ علي خريس، ط1، منشورات الأعمى للمطبوعات، بيروت-لبنان 1416 هـ - 1996م.
- ديوان الفرزدق، شرح وتحقيق: الدكتور عمر فاروق الطبّاع، ط 1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، 1418 هـ - 1992 م.
- ديوان القطامي، عمير بن شييم التغلبي (ت 101هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م.
- ديوان المخبل السعدي، حياته وما تبقّى من شعره، صنعه: حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، م 2، ع 1، 1973م.
- ديوان المرار بن سعيد الفقعصي (الأسدي)، حياته وما تبقّى من شعره، صنعه: الدكتور نوري حمودي القيسيّ، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الثاني، لسنة1972م.
- ديوان المتلمس الضبي، رواية الأثرم وأبي عبيد عن الأصمعي، تحقيق: الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت-لبنان، ج1، 1998م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، ط 1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1998م.

- ديوان النابغة الذبياني، شرحه وكمّله وعلّق عليه: فضيلة العلّامة سماحة الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.
- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ - 2004م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه: الدكتور عزت حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1379 هـ - 1960 م.
- ديوان جرير، شرح: د. يوسف عيد، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1413 هـ - 1992 م.
- ديوان حاتم الطائي، ضمن كتاب (خمسة دواوين العرب)، المكتبة الأهلية، بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، ط 1، ج1، دار صادر، بيروت- لبنان، 1974م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي داود الإيادي، صنعه: الأستاذ عبد العزيز اليمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1371 هـ - 1951م.
- ديوان خفاف بن ندبة، جمعه وحققه: الدكتور نوري حمودي القيسي، بدون تاريخ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّم له: الأستاذ علي حسن فاعور، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1408 هـ - 1988 م.
- ديوان شعر ذي الرمّة، غيلان بن عقبة العدوي، راجعه وقدّم له: زهير فتح الله، ط 1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1995م.
- ديوان طرفة بن العبد – شرح الأعلم الشنتمري (410 هـ - 476 هـ)، تحقيق: درّية الخطيب ولطفي السقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1395 هـ - 1975م.

- ديوان عبد الرحمن بن حسّان، جمعه وحققه: الدكتور سامي مكّي العاني، بغداد، 1971م.
- ديوان عبدة بن الطبيب – شعر عبدة بن الطبيب، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، بغداد، 1970م.
- ديوان عمرو بن معدي كرب، جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394 هـ – 1974م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشاركه في التحقيق: أحمد رشدي شحاتة عامر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1428هـ – 2007م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبدالتواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستّار أحمد فرج، راجعه: محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة، دون تاريخ.
- شرح التسهيل، ابن مالك محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الأندلسي(ت672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1410هـ – 1990م.
- شرح الكافية: محمد رضيّ الدين بن حسن الإستراباذي، تحقيق: د. إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ – 1998م.
- شرح المفصل، للشيخ العالم العلامة موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى(643هـ)، صُحِّحَ وعُلّق عليه بعد مراجعة خطيّة من علماء الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، دون تاريخ.

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن حسن المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، ط1، دار الكتاب العلمية، 1424هـ - 2003م.
- شرح ديوان المتنبي، عبدالرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافي، القاهرة- مصر، 2012م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسيّ، عبدالله ابن برّي، تحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، 1405هـ - 1985م.
- شرح عمدة الجاحظ وعُدّة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ - 1977م.
- شروح سقط الزند، التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق: مصطفى السقّا وآخرون، بإشراف: الدكتور طه حُسين، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتب، 1406هـ - 1986م.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتبة الدينوري(ت276هـ)، صححه وعلّق على حواشيه: مصطفى أفندي السقّا، ط2، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1350هـ - 1932م.
- الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1418هـ - 1997م.
- طبقات فحول الشعراء، أبو عبدالله ابن سلّام الجمحي، شرح وتحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م.
- العقد الفريد، الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي(ت328هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1404هـ - 1983م.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد 1984م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، 1353هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، علق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ - 1997م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)(ت180هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي الحنفي (1094هـ)، مطبعة العامرة، القاهرة، 1287هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1956م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن ثعلب(ت291هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1960م.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسّي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي والدكتور عبد الفتاح اسماعيل، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1414هـ -1994م.

- مراتب النحويين، أبو الطيّب اللغوي عبد الواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبـــراهيم، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1974م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البيجاوي، ومحمد أبو الفضل إبرهيم، دارالجيل بيروت،1986م.
- معاني القرآن، الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفـــراء(ت207هـــ)، ط3، عـــالم الكتـــب، بيروت، 1403هـــ - 1983م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان،1411هـــ - 1991م.
- المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم القوافي، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن الســـرّاج الأندلسي الشنتريني(ت550هـــ)، تحقيق: رضوان الداية، دار الأنوار، دون تاريخ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشـــام، تحقيـــق: مـــازن مبارك ومحمد علي حمدالله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، بيروت،1998م.
- المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، ط1، مؤسســـة الرســـالة، بيـــروت، 1979م.
- المفضليات مع شرح وافر لابن الأنباري، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي- أبـــو بكر القاسم بن محمد بشار الأنباري، تحقيق: كارلس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت – لبنان، 1920م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمـــد بـــن موســـى العيني(ت855هـــ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخـــرين، ط1، دار الســـلام للطباعـــة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2010م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، اللجنة المصرية لإحياء التراث، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
- المنقوص والممدود، الفراء، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار المعارف بمصر، 1967م.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الإمام أبو القاسم الحسن ابن بشر الآمدي(ت370هـ)، صحّحه وعلق عليه: الدكتور ف.كرنكر، ط1، دار الجيل، بيروت، 1411هـ - 1991م.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1995م.
- نزهة الأدباء في طبقاة الأدباء، ابن الأنباري كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م.
- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، أبو المحاسن يوسف بن أحمد اليغموريّ، تحقيق: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، ألمانيا، 1964م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جمال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، والأستاذ عبدالسلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ - 1992م.
- الوحشيات وهو الحماسة الصغرى، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، علق عليه وحققه: عبدالعزيز اليمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، ط3، دار المعارف، القاهرة - 1119م.

ثالثًا: المراجع:

- الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، منتظر حسن علي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م.
- الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1982م.
- تجديد النحو العربي، عفيف دمشقيّة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م.
- دراسات نحويّة في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1990م.
- دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، في كتاب: موسوعة البصرة الثقافيّة، زهير غازي، ط1، المركز الثقافي، جامعة البصرة، البصرة، 1989م.
- الضرورة- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق: منجي الكعبي، تونس، 1971م.
- في أصول النحو، إبراهيم مصطفى، مقالة، في"مجلّة مجمع اللغة العربية"القاهرة، 1955م.
- من تاريخ النحو العربي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1991م.
- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلاميّة المعروف بكشّاف اصطلاحات الفنون، محمد أعلى بن علي التهانوي، منشورات شركة خياط للكتب والنشر، بيروت، 1966م.
- النحو الوظيفي، فاضل فتحي، ومحمد والي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل- المملكة العربية السعودية، 1426هـ - 2005م.
- النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبدالله رفيدة، المنشأة الشعبيّة، طرابلس، ليبيا، 1981م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، 2001م.

أخيرا: الرسائل الجامعية:

- الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السرّاج، رسالة جامعية للطالب: محمد أحمد عبدالله المسيعدين، قدّمها لنيل درجة الماجستير، في جامعة مؤتة، إشراف: د.محمد أمين روابدة، 2009م.
- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني(ت384هـ)، تحقيق ودراسة: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعوديّة، 1414هـ.
- المصطلح النحويّ عند ابن السرّاج، رسالة جامعيّة لنيل درجة الماجستير، عمل الطالب: مسعود غريب، إشراف الدكتور: أحمد جلايلي، قسم اللغة العربية وآدابها كليّة الآداب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008م.

Abstract

Syntactic rule ramification in "AL-Ossul Finnaho" by Ibn Al-Sarraj, through poetic evidence.

By

Khaled Ahmad Al-Azzam

Supervisor

Prof. Raslan Bani Yasin

Research into the syntactic rule ramification in Arabic grammar is worth studying owing to its great importance in revealing the methodology of earlier grammarians and disclosing their methods of constructing Arabic language grammar. Contemporary researchers have studied and analyzed this topic. Hence the researcher has studied the syntactic rule ramification through poetic evidence in "AL-Ossul Finnaho" by Ibn AL-Sarraj an important language compilation. The author is well – known for his genius in classifying and rectifying Arabic grammar until it became full – fledged in the 4th Century A.H. of his time.

Thus emerged the title of this study – syntactic rule ramification in "AL-Ossul Finnaho" by Ibn AL-Sarraj through poetic evidence.

Syntactic rule ramification depends on searching into the details of the original rule from which to infer its branches. The study has drawn upon the descriptive analytic approach in inducing the spots of ramification in the syntactic rule , depending on the poetic citations disclosing the spot of the citation and the reason for citing it as well as proving it by referring to other grammarians who cited them.

The study is organized into an introduction, three chapters and a conclusion.

The introductory part tackles the origin and branch in terms of the concept, its rise and significance for several earlier grammarians, arriving at Ibn- Alsarraj and some modern linguists. Chapter one deals with the syntactic rule ramification in "AL-Ossul Finnaho " through poetic citations, in the predicate and the subject. Chapter tow addresses syntactic rule ramification in the accusatives found in the book, chapter three includes tow researches in syntactic rule ramification, the first, in the genetives and the second, in the appositives. The conclusion has the results of the study.